شؤون سعودية
Saudi Affairs

Issue 16 - May 2004

العدد السادس عشر – مايو ٢٠٠٤

الإرهاب في الداخل: إنفلات مصادر التوجيه الديني

العنف السعودي: هل من نهاية؟

الدين والعنف في المملكة

هل الصحوة الدينية السلفية بلا عقل؟

مكافحة العنف الديني بمزيد من الحقن الدينية

إعادة إنتاج التحالف التقليدي

خيارات التحالف المزدوج

علاقة الهيمنة والجمود تسودها

النخب في المملكة العربية السعودية

الحرية السلبية والموجبة

أولويات ومداخل الإصلاح في السعودية

الدولة بين تحدّي الأمن وضرورة الإصلاح

صاحبة الجهالة

مَرّةً، فَكّرتُ في نشْرِ مَقالْ
عَن مآسي الإحتِلالْ
عَنْ دِفاعِ الحَجَرِ الأعزَلِ
عَن مدفَعِ أربابِ النّضالْ!
وَعَنِ الطّفْلِ الّذي يُحرَقُ في الثّورةِ
كي يَغْرقَ في الثّروةِ أشباهُ الرِّجالْ!

★ ★ ★

قَلّبَ المَسؤولُ أوراقي، وَقالْ:
إجتَنِبْ أيَّ عِباراتٍ تُثيرُ الإنفِعالْ.
مَثَلاً:
خَفّفْ مآسي
لِمَ لا تَكتُبَ ماسي؟
أو مُواسي
أو أماسي
شَكْلُها الحاضِرُ إحراجٌ لأصحابِ الكراسي!
إحذِفِ الأعْزَلَ ..
فالأعْزلُ تحريضٌ على عَزلِ السّلاطينِ
وَتَعريضٌ بخَطِّ الإنعِزالْ!
إحذِفِ المدْفَعَ ..
كي تَدْفَعَ عنكَ الإعتِقالْ.
نحْنُ في مرحَلَةِ السّلمِ
وَقدْ حُرِّمَ في السِّلمِ القِتالْ
إحذِفِ الأربابَ
لا ربَّ سِوى اللهِ العَظيمِ المُتَعالْ!
إحذِفِ الطّفْلَ..
فلا يَحسُنُ خَلْطُ الجِدِّ في لُعْبِ العِيالْ!
إحذِفِ الثّورَةَ
فالأوطانُ في أفضَلِ حالْ!
إحذِفِ الثّرْوَةَ والأشباهَ
ما كُلُّ الذي يُعرف، يا هذا، يُقالْ!
قُلتُ: إنّي لستُ إبليسَ
وأنتُمْ لا يُجاريكُمْ سِوى إبليس
في هذا المجالْ
قالَ لي: كانَ هُنا..
لكنّهُ لم يَتَأقلَمْ
فاستَقالْ!

أحمد مطر ـ لا فتات ٦

شؤون سعودية

مجلة شهرية سياسية

تصدر عن:

التحالف الوطني من أجل الديمقراطية
(في السعودية)

مسؤولا التحرير

■ فؤاد إبراهيم

■ حمزة الحسن

Saudi Affairs

A Monthly Political Magazine

Published By:

The National Coalition for Democracy in Saudi Arabia

Editors:

Fouad Ibrahim

Hamza Al-Hassan

Address: PO Box 201
Wembley
HA9 9ZQ
UK

Tel: 020 - 8385 0857

Fax: 020 - 8385 0857

Website: www.saudiaffairs.net

Email: editor@saudiaffairs.net

بسم الله الرحمن الرحيم

الورقة الاولى

وفار التنور!

من مهاجمة الأميركيين الى مهاجمة الغربيين الى الهجمات المختلطة التي يروح ضحيتها مواطنون ومقيمون مسلمون وعرب.. يختلط الدم الأميركي والسعودي ـ على حد قول الحكومة ـ وتتنقل لقطات الكاميرا من الشوارع الى ردهات العمليات في المستشفيات.

ومن استهداف المقرات الأجنبية الى المؤسسات الأمنية المحلية، الى المنشآت الإقتصادية.. يهرب الأجانب (الغربيون) من البلد غير المستقر الذي كان يزعم أنه (الأكثر أماناً) في العالم، وتهرب الرساميل المحليّة، ويتراجع المستثمرون.

ومن الرياض والمنطقة الوسطى الى المنطقة الشمالية والجنوبية الى الغربية في جدة ومكة والمدينة وينبع.. تتسع دائرة المواجهة على مساحة المليوني كيلومتر مربع، وهي مساحة المملكة، وإن كان نصيب العاصمة منها كبيراً.

ومن التفجير بالسيارات المفخخة، الى الرجال المفخخين.. يتكاثر المستعدون للتضحية بأنفسهم، وتتقلّص قيمة التهديدات الحكومية باستخدام اليد الحديدية، فمن يلقي بنفسه في أتون الموت، لا يمكن لأي قوة خارقة أن تهدده به!

ومن الحواجز التي تملأ مدن المملكة وقراها، وطرقاتها السريعة، الى المطاردات في الشوارع والصحارى والجبال.. يتعود المواطن على الحرب الجديدة، على سماع تغريد الرصاص، وأنفجارات القنابل. وعلى وقع التفجيرات التي تسمع على بعد كيلومترات عديدة تصقل شخصيته، وتمتحن أعصابه وإرادته في عمله ومنزله.

ومن التهديد والتكفير الى بدء عمليات الإغتيال لمسؤولين أمنيين ومسؤولين حكوميين بينهم أمراء، فشل كثير منها.. يسود الترقب والحذر، وتنتظر المفاجأة، ويختبئ المسؤول مقدّماً ضحايا آخرين من (أولاد العبدة) وتنشط سوق الشركات الأمنية المملوكة للأمراء والأميرات.

ومن الشراذم الخارجة القليلة ـ حسب التعبير الرسمي ـ أو الفئات الضالة التي لا تعبر عن الشعب السعودي ـ كما قال سعود الفيصل.. تنطلق موجات جديدة من التجنيد تكفي للإستهلاك المحلي، وتصدّر الفائض الى أماكن عديدة في العالم، وبينها العراق (الفلوجة) التي أنتجت نعوشاً ملائكية لعدد غير قليل من الشبان السعوديين ـ كما كتب أحد الصحافيين السعوديين مؤخراً.

ومن حديث الأمير سلطان قبل شهر ونصف، وهو يبرر ضرب الإصلاحيين، بأن ٨٠٪ من العنف قد قضي عليه، الى حديث لنايف يشكك فيه بإمكانية القضاء التام على العنف في الرابع من مايو.. يفيض سيل من الدماء وتتصاعد المواجهات المسلحة، التي لم تبدأ بالعيينة وكهوفها، ولم تتوقف عند تفجيرات الأمن بالرياض، ولا يتوقع لها أن تهدأ بحادثة ينبع.

شعب الله (السعودي) المختار ينطوي على ذاته محاصراً بين عنفين ظالمين: حكومي يتلبّس عباءة وطنية جديدة ولكن مشوّهة، وديني يتلبّس الطهارة والنقاء وحور العين في جنان الخلد. فيما يتسرب الأمل بالإستقرار الأمني فضلاً عن السياسي، وتتبدد بقايا كأس الدولة الريعية أو دولة الخدمات.

الحديث في الغرب عن مولود جديد يسمّى (الحرب الأهلية) لا يتسق مع مفهوم المواجهة بين أكثرية حكومية مدعاة وشرذمة ضالة يقودها الشيطان كما تصور ذلك الأدبيات الحديثة والخطاب العبقري للحكم في هذه الأيام!

والحديث عن بداية النهاية للعائلة المالكة.. لا صحة له، فمن يقف وراء مثل هكذا إشاعات مجرد حاقدين في الداخل وأغبياء في الخارج لا يفهمون الواقع السعودي، كما يفهمه شيوخ الغفلة (الأبخص) دينيين كانوا أم سياسيين.

المملكة مستقرة، آمنة، والحكم فيها صامدٌ كالجبال، والشعب يقف من خلفه.

شكراً لكم على هكذا نتيجة!

الدولة بين تحدي الأمن وضرورة الاصلاح

لم يكن تصعيد اللهجة السياسية المتشددة من قبل عدد من كبار الأمراء في العائلة المالكة بعد أحداث الرياض وينبع رد فعل تلقائي على اخفاق أمني في حادثة او حوادث محدودة ومنفصلة، بل جاء عقب تقارير غربية سرية تسرّب بعض اجزائها مؤخراً تتحدث عن احتمال تصدّع بنية النظام السياسي في السعودية. وقد حدّدت التقارير مدة عام كفترة حاسمة من أجل تحديد مصير هذا النظام وجوداً وعدماً. وقد تحدثت مصادر أميركية عن احتمال سقوط الحكم الملكي السعودي، بسبب عجز العائلة المالكة عن إخماد بؤر التوتر الامني في اجزاء مختلفة من المملكة، وتزايد الهجمات ضد المؤسسات الحكومية والمصالح الاستراتيجية والحيوية في الدولة.

كان هناك هدوء حذر دام قرابة ثلاثة شهور الأمر الذي أعطى قدراً من الاطمئنان الداخلي لدى الشارع والطبقة الحاكمة مما دفع بوزير الدفاع الأمير سلطان للتصريح بثقة عالية بأن الدولة تمكنت من القضاء على ظاهرة العنف بنسبة ٨٠ بالمئة. ولكن موجة جديدة من المواجهات انطلقت من جديد في مطلع ابريل الماضي بدأت بمناوشات عسكرية شبه يومية سقط خلالها عدد من رجال الأمن بين قتيل وجريح، ووصلت ذروتها في عملية انتحارية نوعية في قلب العاصمة الرياض، ودكّت حصناً أمنياً استراتيجياً، ونشرت دماراً واسعاً في في المنطقة المحيطة بمبنى إدارة الأمن العام الهدف الذي توجّهت اليه سيارة مفخخة قادها أحد افراد الخلايا الانتحارية في الداخل.. وتعد هذه العملية حلقة من حلقات مسلسل المعركة المتصاعدة بين التيار الجهادي والحكومة، والمؤشر الأبرز على انتقال المواجهات بين الطرفين الى مؤسسات الدولة بكاملها.

لقد كسرت العملية الانتحارية في منتصف أبريل الماضي قاعدة في المواجهات المسلحة بين التيار الجهادي العنفي والحكومة، فقد ظل الغربيون والمنشآت الاجنبية وبوجه التحديد السكنية الهدف الوحيد الذي تنطلق اليه العربات المفخّخة في الرياض، ولكن الهجوم الانتحاري على مبنى ادارة الأمن العام كان رسالة جديدة مدوّية توجّهها المجموعة بأن ليس هناك بعد الآن مكان آمن في هذا البلد، ثم جاء حادث اطلاق النار في ينبع الميناء النفطي على البحر الأحمر ليؤكد هذه الحقيقة مرة ثانية، مع الاشارة الى أن الحكومة كانت قد وضعت في فترات سابقة خططاً بديلة لاستعمال هذا الميناء كبديل استراتيجي عن رأس تنورة والجعيمه في حال اندلاع حرب في الخليج بما يحول دون تصدير النفط للأسواق العالمية، وبالرغم من أن تركيز الاستعدادات المكثّفة كان منصّباً بصورة جادة على المنشآت النفطية في المنطقة الشرقية التي تخشى الحكومة من أن يمتد اليها ذراع العنف لأسباب عديدة منها: أنها الشريان الحيوي لاقتصاد الدولة، وكونها مركزاً لتجمّع أهل الشرك والضلال حسب عقيدة هذه الجماعات، الأمر الذي يفرض إتخاذ تدابير احتياطية مشددة من أجل درء الاخطار المحدقة بهذه المنطقة الاستراتيجية.

لم تسفر المواجهات المسلّحة بين الحكومة وجماعات العنف عن انكسارات قاصمة، فقد أثبتت سلسلة المواجهات المسلّحة في مناطق متفرقة في شرقي الرياض والاجزاء القريبة منها أن مخزون العنف مازال كبيراً وأن ما حققته أجهزة الأمن من اكتشافات وخروقات لخلايا الشبكة السريّة مازال ضئيلاً، خصوصاً إذا ثبتت صحة فرضية عمل مجموعات الشبكة بطريقة إفرادية حيث تتألف هذه الشبكة من مجاميع صغيرة مكوّنة من ثلاثة الى أربعة عناصر ولا يربطها بالمجاميع الأخرى سوى القائد الرمز الذي يتخفى وراء سلسلة طويلة من الروابط المتقطعة داخل هذه الشبكة.

إن ما أوحت به قائمة الـ ٢٦ الحكومية قد تهاوى مع سقوط أول حجر في مبنى ادارة الأمن العام.. فقد ظهر بعد اشتباكات أبريل شبه اليومية وصولاً الى العملية الانتحارية وحوادث ينبع بأن القائمة تتسع لعشرات لم يجر الكشف عن أسمائهم أو أدوارهم في دورة العنف المحلية.. فقد إنتهت عمليات تعقب المشتبه بهم قبل عدة أشهر عن ضبط حوالي ٦٠٠ متهماً اضافة الى كميات كبيرة من قطع السلاح المختلفة الخفيفة والمتوسطة وبعد معارك وقعت في بعض الاحيان وتم تبادل لإطلاق النار بين قوات الامن وافراد من الجماعات المسلحة.

لاشك أن اهتزازاً عنيفاً قد أصاب مصداقية جهاز الأمن في شهر أبريل، ولذلك جاءت لهجة كبار الأمراء وبخاصة وزير الداخلية مختلفة هذه المرة، وقد تم التعويض عن الانتصار المشهود على الأرض عن انتصارات مزعومة وغير مرئية. إن ما ذكره الامير نايف عن اكتشاف عشرات الاعتداءات التي أحبطها رجال الأمن بقدر ما تمثل محاولة مقصودة لاستعادة المصداقية لجهاز الأمن، فإنها في الوقت نفسه تكشف عن حجم وطبيعة الجماعات الضالعة في عمليات العنف في هذا البلد، بما يجعل البحث عن قائمة صغيرة مجرد البحث عن إبرة وسط قشة كبيرة. فما كشف عنه الأمير نايف في مؤتمره الصحافي في التاسع والعشرين من أبريل الماضي يتجاوز حد الدفاع عن وزارته والاشادة بتضحيات وجهود رجال الأمن، بل تتضمن تصريحاته رسالة أخرى قد تكون

غير مقصودة ولكنها واضحة بأن قوات الأمن تتعامل مع جهة بالغة الخطورة ومن الصعب القضاء عليها، وأن هذه الجهة تملك إستراتيجية عسكرية شديدة التعقيد وتعتمد على قدرة تسليحية عالية وكفوءة.

تلزم الاشارة الى أن هذه الجماعات وبفعل التنشئة الايديولوجية المتطرفة لا تقتصر رغبتها على التخلص من الأجانب الموجودين في مناطق مختلفة من المملكة والبالغ عددهم ٣٥ ألف أمريكي و٣٠ ألف عامل وموظف غربي موجودين في مناطق النفط والتجارة، بل إنهم أيضاً يريدون التخلص من العائلة المالكة نفسها التي يخلعون عنها صفة الشرعية ويضعونها في صف المتواطئين مع الكفار الاجانب، الى جانب رغبتهم في التخلّص من مجموعات سكانية محددة على قاعدة مذهبية او ايديولوجية.

العائلة المالكة التي بدأت معركة الأمن والمصداقية منذ مايو من العام الماضي، تخوض معركة وجود في الداخل من خلال تكريس كافة إمكانياتها الأمنية من أجل إستعادة مصداقيتها المتصدعة.. فقد استهلكت وزارة الداخلية ٧٥ بالمئة من الفائض المالي الذي حصلت عليه الدولة في العام الماضي بفعل زيادة اسعار النفط والبالغ ٤٢ مليار ريال، من أجل دعم التوجّه الامني وزيادة فعالية البرامج والاجهزة التابعة لوزارة الداخلية..

تصريحات الأمير سعود الفيصل التي أكد فيها على لجوء الدولة الى استعمال (القبضة الحديدية) وبذل كافة الجهود من أجل حماية الاجانب المقيمين في المملكة جاءت كرد فعل على تصريح للسفير الأميركي في الرياض والذي دعا فيه المواطنين الأميركيين الى مغادرة السعودية بسبب عدم قدرة بلاده على توفير الحماية لهم، وهذا التصريح يتزامن مع صدور تحذيرات من عدة حكومات غربية الى مواطنيها في السعودية والخليج بالمغادرة بسبب الظروف الأمنية الصعبة في هذه المنطقة.

وفيما تلحّ الحكومة على مواصلة السير في خيار المواجهة مع الجماعات المسلّحة في الداخل، اعتماداً على (القبضة الحديدية) وحدها في معالجة المشكلة الأمنية المتصاعدة، فإن مؤشرات عديدة تلمح الى تصاعد الهجمات المسلّحة. وهنا تبدو الفارزة الكبرى بين تحدي الامن وضرورة الإصلاح، حيث تخوض العائلة المالكة معركة ضارية من جبهتي الأمن والاصلاح.

على جبهة الأمن، تناضل الطبقة الحاكمة من أجل استرجاع ما خسرت بفعل سلسلة الانهدامات التي أحدثتها الهجمات الانتحارية والمسلحة، أما على جبهة الاصلاح فالمطلوب منها التنازل عن جزء مما في يدها، أي بما تفترضه ملكاً خاصاً لها. بكلمات أخرى، إنها في تحدي الأمن تناضل من أجل استرداد الهيبة والمصداقية والهيمنة، وفي ضرورة الاصلاح عليها تقديم تنازلات، ولاشك أن بين هذين التجاذبين تكمن خيارات الطبقة الحاكمة، وتعكس العقلية المسيّرة لدفة الحكم.

لا ريب أن ما تكبّدته الدولة في معركة الأمن كان فادحاً للغاية حتى الآن بالرغم من أن المعركة لا تزال غير محسومة وليس هناك ما يشير في الأفق الى نهاية قريبة أو منظورة لها، بل هناك من الدلائل المشفوعة بمعطيات عديدة وحقائق مادية على الارض على أن دورة العنف مرشّحة للاتساع والتصاعد. ولاريب أيضاً بأن الطبقة الحاكمة حسمت خيارات العلاج، من خلال تحويل البلاد برمتها الى ساحة مواجهة مع جماعات العنف (فيما يتم إغفال وبصورة متعمدة المشكلات العميقة والمتراكمة والمسؤولة عن توليد ظواهر عنفية كالتي تجري الآن) وهذا يجعل المواجهة في نهاية المطاف محصورة بين طرفين الحكومة وجماعات العنف.

في معركة الأمن تعزل الطبقة الحاكمة الجمهور عن المشاركة في الشأن العام وبمرور الوقت قد تتعزز القطيعة بينهما، بل قد ينقلب الجمهور في وقت لاحق ضد الدولة اذا فشلت في تسوية مشكلة الأمن ومصادرها الحقيقية وأسبابها الجذرية.

إن إلحاح الدولة على تحويل المواطن الى رجل أمن يعكس الشعور بحرمان الطبقة الحاكمة للدعم الشعبي والاصطفاف الداخلي، خصوصاً مع إدراك هذه الطبقة بأن المواطن ـ رجل الأمن الافتراضي يعيش معضلة العيش الكريم، ويحمل بداخله حنقاً متنامياً على الدولة التي ينظر اليها بوصفها مصدر شقائه، ويحمّلها مسؤولية معاناته، بسبب إخفاق مشروعها التنموي والتي إنعكس بصورة تلقائية وطبيعية في فشل سياساتها الأمنية.

إن تحدي الأمن يحفّز الرغبة الجامحة لحماية السلطة، أما ضرورة الاصلاح فهو ينبع من الاحساس بوجود وطن وهذا يمثل مأزق جوهري، ويعكس الى حد كبير فلسفة الحكم في بلادنا. إن الاستنفارات الأمنية الواسعة وحشد مؤسسات ومقدرات الدولة لمجابهة الخطر المحدق بالسلطة وحدها يجعل إمكانية ولادة وطن والاحساس به عسيرة، لأن السلطة والوطن يتحولان بفعل أداء الطبقة الحاكمة الى نقيضين لا يجتمعان في استراتيجية عمل موحدة، بخاصة حين يراد من السلطة أن تكون هدفاً نهائياً على حساب الوطن نفسه الذي يشيّده الاصلاح.. حينئذ تصبح المعادلة على النحو التالي: الأمن للسلطة والاصلاح للوطن.

وحين تقدّم الطبقة الحاكمة أولوية الأمن فهي تقدّم السلطة على الوطن.. إن الاعتراض الافتراضي على كون هذا الزعم يتقوّم على الفصل بين الأمن والاصلاح والسلطة عن الوطن هو اعتراض يقبع في الاطار النظري بدرجة أولى وأساسية، إذ الصحيح هو أن الاصلاح والأمن عنصران متلازمان ومتكاملان، تماماً كما أن السلطة والوطن مكوّنان رئيسيان ينتميان الى مجال مفهومي واحد في عالم السياسة.. ولكن من الناحية العملية، وكإحدى التمظهرات البارزة لأزمة الدولة في بلادنا، فإن السلطة تصبح نقيضاً للوطن حين يصبح الوطن مفصولاً عن شروط تحقيقه، أي حين ينفصل عن مكوّناته الأخرى الضامنة لتحويله الى استراتيجية علاج شامل.

(كلمة التحرير)

الارهاب في الداخل

إنفلات مصادر التوجيه الديني

فؤاد ابراهيم

بات مألوفاً أن يعقب كل عملية إنتحارية بنتائجها المدمّرة، وبصور الاشلاء المصبوغة بالدم، وهدير الرعب الذي يلف الارجاء أن يطرح السؤال الجوهري العويص: ماهي المحرّضات الايديولوجية للعنف؟ وماهي شهادة المنشأ لظاهرة العنف في الداخل؟ وهل ثمة ما يدعو لقبول إجابة السياسي والديني معاً: أن أيديولوجيا العنف تمثل إحدى المواد المهرّبة عبر الحدود الغربية.. أي عن طريق مصر وتحديداً الاخوان المسلمين وأكثر تحديداً كتابات سيد قطب؟.. هذه الاسئلة المتدافعة بصورة متكررة في أعقاب حوادث عنف محلية لم ولن تهدأ طالما بقيت الاجابات ذات طابع تبريري، أي كونها مصممة بدرجة أساسية لنفي الجذور المحلية لظاهرة العنف، أو بكلمة أخرى مباشرة وواضحة كونها تستهدف تحديداً تقديم وثيقة براءة لكل من الديني والسياسي.

لا ريب أن هناك سمات مشتركة بين جماعات العنف في السعودية وبعض الجماعات الدينية السريّة التي نشأت في مصر خلال فترة السبعينيات والثمانينيات مثل جماعات التكفير والهجرة والجهاد أو ما عرف بإسم التيار القطبي، وهي بلاشك تعبّر عن إشتقاقات من الحركة الأم - جماعة الاخوان المسلمين.. فهذه الجماعات تعتقد بكفر الدولة والمجتمع، وتتبنى خيار الجهاد في شكله الانتحاري كاستراتيجية في التغيير الاجتماعي والسياسي معا.. الى جانب السريّة التي تحيط نشاطاتها ومراكز عملها بل ورموزها، وثانياً شبابية أعضائها، وثالثاً إفتقارها للبلاغ الشعبي في بعديه الديني والسياسي، والعائد في جزء أساسي منها الى كونها جماعات سرية، وبالتالي عجزها عن استعلان نفسها وبرنامجها السياسي واهدافها النهائية.

فهذه الجماعات العنفية سواء في مصر او السعودية تلتقي في قواسم مشتركة، فقد تكاد توحي بأن هذه الجماعات تشرّبت من نفس المصادر الايديولوجية، وتلقت تعليمها الديني تحت منابر ذات الموجّهين الروحيين.. إن هذه التطابقات غير القابلة للحصر أحياناً تغري السياسي والديني في بلادنا الى تعزيز مثل هذه التطابقات بل وإضفاء زخم كثيف عليها، كونها تزيح أصابع الاتهام عن وجوه وتصرفها الى أخرى، في الخارج أملاً في المحافظة على نقاء الذات وبراءتها من الدماء البريئة التي أهرقت في شوارع الرياض أو جدة أو مكة وغيرها من بقع المواجهة بين جماعات العنف وقوات الأمن.

وتزداد المشكلة تعقيداً حين يراد من الجميع هضم الرواية الرسمية كما يمليها السياسي والديني معاً بأن العنف منتج أجنبي، وأن منابعنا الفكرية غير مسممة بمادة العنف، وكأن المتورطين تحدّروا من رعيل العنف في أرض الكنانة، مع أن ليس بين أعضاء مجموعة العنف في المملكة من وطأ تلك الأرض أو مرّ عليها عن طريق كابول أو قندهار أو جبال تورا بورا، فيكون حصل على جرعة ايديولوجية مكثّفة في أفغانستان.. فأغلب هؤلاء ينتمي الى الجيل العشريني، أي لم يصبهم مسّ الحرب الأهلية في مصر، أو الجهاد الافغاني ضد الاحتلال السوفييتي، وقبل ان يقرروا تطبيق التدريبات الجهادية في الداخل.. كل ذلك والاصرار يحدو بالرعاة الأوائل والكبار للنأي عن التفتيش في مصادر محلية للعنف، أو قراءة سجّلاتنا الثقافية والدينية من اجل العثور على مواد مشعّة قابلة للاستعمال في إنتاج خطابات دينية متطرفة.

يبقى القول في كل الاحوال، إن قبول الرواية الرسمية متوقف على قراءة ذاتنا الايديولوجية أولاً قبل اللهو بالبحث عن شماعة خارجية، فقد سأم الجميع هذا الإفراط في العبث بالوعي العام، وقد أنهك الهروب من مواجهة الحقيقة الصادمة مجهوداتنا الفكرية والسياسية.. فليس هناك سوى الانا التي يجب ان تقف منفردة امام القضاء، ويجب سرد كافة الادلة من مصادرنا المعرفية، لأن فيها وحدها تكمن الاجابة الحاسمة حول ما اذا كان هناك محرّض ايديولوجي على العنف.. لا يكفي مجرد إخفاء النصوص الخاصة، لأنها محاولة بائسة ومحكومة سلفاً بالفشل الذريع، فليس هناك نصوص قابلة للتغليف في زمن الانفتاح المعرفي والاتصالي، ولا يكفي مجرد إعادة تفسيرها، لأن الظاهرية الساطعة فيها لم تترك مجالاً لحملها على معان متعددة أو إخضاعها لتفسيرات أخرى أكثر مسالمة. إن المخزون الايديولوجي الخاص يجب فتحه أمام فرق التفتيش المحلية قبل الخارجية، لأن الأضرار الكبيرة التي أحدثها هذا المخزون بدأت بالداخل قبل الخارج، ولأن (أهل مكة أدرى بشعابها)، و(لا يعرف النار الا واطيها) فنقّاد الداخل وحدهم الأقدر على تحديد مواقع التفجّر في هذا المخزون، ولتكن بيدنا لا بيد غيرنا المصنّفين في خانة الخصوم..

إن المتناسلين من نفس النسق المعرفي الديني يدفعهم الاحساس الطبيعي بالخطر ونزعة الدفاع المتأصلة الى نفي تهمة التحريضية الكامنة في منهج التعليم الديني، فهؤلاء لا يستشعرون خطورة المكنون الانفجاري في النصوص ذات الصفة الدينية، بفعل الألفة والاعتيادية الى جانب استشعار الحق والواجب بحراسة النص وصيانته.. ولذلك لا يبدو لمن ألفوا مثل تلك النصوص ماذا يعني خروج عضو في هيئة كبار العلماء وداعية معروف تم اختياره بعناية فائقة على شاشة التلفزيون الرسمي لغرض دفع تهمة الارهاب عن المذهب الرسمي للدولة و نفي تورط سعوديين في احداث سبتمبر، بأن يطلق نداءً الى الرئيس الاميركي محذّراً إياه بأن بلاده لن تسلم الا بالدخول في الاسلام، وكأنه

أثبت ما أراد نفيه!.

ثمة مشكلة جوهرية تكمن في قراءتنا للنص الديني المعمول به والسائد في مصادرنا الثقافية ومناهجنا التعليمية، وهي إفتقارنا لآليات إختبار التأثيرات النفسية للنص على المتلقفين له.. ففي كثير من الحالات قد تحدث النصوص ذات الصفة الدينية تحديداً إرتجاجات اجتماعية عنيفة وخلخلة في بنى النظام السياسي وقد تشعل حرباً اهلية علنية أو شبه علنية ولكن اختبارات مخاطر هذه النصوص كانت تتم دائماً في الخارج، أي بعيداً عن مراكز صدور النص.. وللأسف إن الانعكاسات النفسية للنص لم يجر التنبّه لها وفحصها الا حين وصلت أوضاع بلادنا حد الانهيار. ومع ذلك هناك من لا يزال يعتقد بأن مصادر الفكر الديني المحلية خالية من محرّضات ـ من أية نوع ـ على العنف.

إن النزعة التبريرية قد تحمل قدرة تدميرية هائلة حين يتم انكار كافة الشهادات المرئية والتجسيدات الدموية بكل الصورة الساخرة المنبعثة مع رائحة البارود.. وحين يقال بأن مناهجنا التعليمية ليس فيها ما يحرّض على العنف، كونها مستمدة من الكتاب والسنة، تصبح لغة الدفاع دليل إدانة في ذات الوقت، لأن الواقع ينكر كافة الشهادات الواردة في هذه اللغة.. فالجماعات التخريبية أو الجهادية لم تتشرب سوى من منابع المعرفة الدينية المحلية حين كانت تمتطي شاحنات مفخخة.. ولم تستمع سوى الى النداءات الصادرة من حلقات الدرس، وخطب الجمعة، ومجالس الوعظ المعقودة داخل حدود بلادنا.. لم تكن أدوات التوجيه هذه مملوءة بغير النصوص المنبثّة في مناهج التعليم الديني الخاص والعام على السواء..

ليس هناك ما يمكن فهمه بطريقة أخرى حين يوصم سكان المعمورة بالضلال بإستثناء بقعة صغيرة وسط الجزيرة العربية (كما يخبرنا كتاب التوحيد)، بما يجعل خيار الجهاد ناجزاً، وليس هناك ما يمكن تفسيره على غير ظاهره حين ينفي رمز ديني بارز في بلادنا في شرح الاصول الخمسة صفة أهل السنة والجماعة عن الاغلبية السنية المسلمة.. بل ليس هناك ما يمكن تأويله حين يكرر الدعاة إضفاء الشرعية الدينية على الدولة السعودية وينزعونها عمن سواها..

إن دعوى التمثيل الاجمالي للدين والدولة يمثل، في حقيقة الأمر، إنتكاسة كبرى في الوعي الديني والسياسي لدى الطائفة المتعالية، فالجماعة المتمذهبة تدخل الى الميدان بصفة الممثل الشرعي الوحيد للاسلام، تماماً كما تسيّر الطبقة السياسية دفة الحكم بصفة الممثل الشرعي الوحيد للدولة.. إن هذه المصادرة المقصودة تستهدف أولاً واخيراً احتكار مصادر القوة والمشروعية بالمعنى الديني والسياسي.

فثمة إحتكار مزدوج: احتكار النص، واحتكار حق تأويله. بكلمات أخرى، أن النص المستخدم وحده الحائز على صفة النسخة الاصلية النموذجية، وأن تأويل النص وفق رؤية وأدوات وأغراض محددة يقدّم بوصفه بطاقة عبور الى المجال التشريعي. فهناك شعور خفي يحفّز الطبقتين الدينية والسياسية، يقوم على أساس خاصيتين مركزيتين: التميّز والهيمنة الفريدة، فهذا التميّز يجعلهما نابذتين لأية محاولة الاخضاع لمعايير المساواة والانصاف والمحاسبة، لاحساسهما المتعاظم بالتميّز عمن سواهما، وهو تميّز يتكافىء في الاحساس به كل من رجل الدين ورجل السياسة، وهو أحد مليات الخطاب الديني، وهكذا التفكير السياسي. من جهة ثانية، فإن نجاح التحالف الديني السياسي في تحقيق المنجز النهائي، أي إقامة الدولة نمى نزعة سلطوية ضارية لدى الطبقتين الدينية والسياسية، وأحال من الدولة الى امتياز خاص ومجال محتكر فئوي، ولذلك هناك تواطىء مشترك على مقاومة أية دعوة للمشاركة والمقاسمة السياسية، فالديني يتشبث بخطابه الوصائي التنزيهي الواحدي رافضاً مبدأ التعددية الفكرية والمذهبية، والسياسي يقاتل من أجل تركيز مصادر السلطة واحتكارها وجمعها في الطبقة الحاكمة نابذاً لمبدأ الاصلاح والمشاركة السياسية. فكل منهما ينطلق من عقيدة هيمنة الديني والسياسي على المجال العام، وأن من يقعون بداخله لا يملكون من أمرهم شيئاً الا ما قدّره لهم كل من الديني والسياسي!!

من بين عوامل أخرى، فإن الاحساس بالتميّز والهيمنة، المتفشي داخل الجسد الديني يقف وراء الاستعمال المسرف لحزمة الاحكام القصوى: إيمان وكفر، شرك وظلال.. فثمة إلغاء للمسافة الفاصلة بين الاحكام داخل النظام الافتائي الديني يجعل من استسهال اللجوء الى مثل هذه الاسلحة ممكناً وسهل الاستخدام، ضد ما هو مختلف ومتربص بالعداء للهيمنة في شكليها الديني والسياسي.

ولعل في ذلك ما يعين على كشف سر تعدد مصادر الفتيا في هذا البلد، فالمؤهلون لاستنباط الاحكام من الكثر بحيث باتوا يمارسون دوراً مستقلاً عن سلطة الدولة، وهؤلاء يشكّلون أحد مصادر التهديد الكبرى للدولة والمجتمع، ومن تحت عباءة هؤلاء تخرّج رموز التيار المتشدد أو الجهادي. فبينما كانت الانتقادات تتزايد حيال الفتاوى اللامسؤولة الصادرة من أعلى مصدر افتائي في الدولة، والتي ساهمت في تخريب علاقات الدولة بجيرانها كفتوى تكفير الاباضية في عمان أو تكفير الشيعة في ايران، اضافة الى عشرات الفتاوى التبديعية الصادرة تباعاً خلال عقدي الثمانينات والتسعينيات والتي طالت شخصيات، وطوائف، وفرق، ودول، ومجتمعات وحضارات، ولم تكد تسلم بقعة في هذه الارض الا نالها من الفتاوى القصوى في بلادنا، وكل ذلك على أمل أن يكون مركز الافتاء خاضعاً للسيطرة الرسمية، وفي الوقت نفسه مأموناً، بمعنى إبقاء فوهة الافتاء موجّهة الى غير جهة الحكومة المحلية. ولكن ما حصل منذ نحو عقد على الأقل، أن ثمة ما يمكن وصفه بالانفجار الافتائي قد وقع بفعل الانشقاق داخل المجتمع الديني على أساس مع وضد الحكومة، وانكسار مراكز الافتاء التقليدية التي نشأت تحت رعاية الدولة، وبروز فئة من المفتين الجدد التي نشأت كرد فعل على الدولة ومراكز الافتاء التقليدية، وجاءت لتعبّر عن نفسها في مشروع ديني وسياسي احتجاجي وبديل عن المشروع القائم.

في حقيقة الأمر، أن السماح بتنوع مصادر الفتيا وسلطاتها سلب من الدولة قدراً من هيمنتها ومشروعيتها، فكثير من المفتين غير المنضوين داخل المؤسسة الدينية الرسمية يمثلون وأتباعهم مجتمعاً مضاداً للمجتمع القائم، فهم إنما يزاولون هذه المهام لاعتقادهم بأن الفضاء المتاح لهم بالعمل والتعبير ليس بالرحابة التي يطمحوا للحصول عليها. لقد بات من الضروري الدخول الى المجال الحيوي للتوجيه الديني الشعبي، وبدء المراجعة الشاملة والناقدة لمخزون المعرفة الدينية المحلية أولاً، قبل أن يشعل هذا المخزون فتيل حرب أهلية داخلية لا تبقي سوى ذرراً من دولة يقال عنها لاحقاً كانت تسمى بالأمس هكذا.

العنف السعودي: هل من نهاية؟

حمزة الحسن

يشعر عدد من المسؤولين في المملكة بأن تصاعد العنف فيها قد أخرج العائلة المالكة من أهم مأزقين حادين تتعرضان له. **الأول**: مأزق العلاقة مع الغرب وبالخصوص مع الولايات المتحدة الأميركية. فتفجيرات ١١ سبتمبر قد أحدثت شرخاً استراتيجياً في العلاقات السعودية الأميركية لم يكن بالحسبان، وإن كانت مؤشرات تضعضع العلاقات قد بدت قبل ذلك بعقد من السنين. أصبحت السعودية متهمة بأنها مفرخة للإرهاب، وأنها تصدر الفكر والرجال المتطرفين، الأمر الذي استعدى قسماً من صناع القرار والنخب الغربية فاعتبروا السعودية من حيث الجوهر عدواً حقيقياً.

بيد أن التفجيرات التي طالت الرياض وفرت للحكومة السعودية المادّة المضادّة للسموم ـ حسب تعبير أحد المحللين. لقد بدت بعد التفجيرات ضحية الإرهاب، وراحت تتحدث عن اختلاط الدم الأميركي والسعودي، وكانت زيارة وزير الخارجية السعودية الى واشنطن في الثلث الأخير من الشهر الماضي وكأنها كشف بجدول النشاط السعودي لمكافحة الإرهاب الذي هو أولوية للسياسة الخارجية الأميركية. وفي هذا السياق نشير الى حقيقة ان التفجيرات أعطت للحكومة الفرصة في تليين مواقف حليفها الديني، وتمرير سياسات كان من الصعب الإقدام عليها لولا التفجيرات، ومن ذلك تخفيف النشاط الديني السعودي في الخارج، خاصة ذاك المختلط بالدبلوماسية السعودية وسفاراتها، كما استطاعت أن تلبّي مطالب واشنطن بتوجيه ضربات متلاحقة للنشاط الإغاثي السعودي في الخارج، وهو نشاط ـ للحق ـ يصعب فصله بصورة واضحة عن النشاط الرسمي والسياسة الخارجية السعودية، كما يصعب فصله عن تمويل حركات العنف، لطبيعة السياسة السعودية التي تمزج بين النفوذ الديني والسياسي وبين الفكري والمادي من جهة ولتنوع أدوار اللاعبين الدينيين واهتماماتهم. فالعمل الخيري لا يحصر في تقديم العون للفقراء والمحتاجين بل قد يتقدم عليه العون السياسي للجماعات والإتجاهات، وهذا يصبّ من وجهة نظر المنخرطين في النشاط الإغاثي في (عمل الخير).

يضاف الى ذلك أعانت التفجيرات الحكومة السعودية في تنفيذ المطالب الأميركية واستحقاقاتها بشأن تعديل المناهج الدينية، وفرض أنظمة مشددة على البنوك، وإقحام مؤسسة الإف بي آي في عمق المسألة الأمنية داخل السعودية برجالها وخبراتها، وهو أمرٌ كانت الحكومة تتحفظ بشأنه.

المأزق الثاني الذي جاءت التفجيرات المتواصلة وأخرجت العائلة المالكة منه ـ حسب بعض التحليلات ـ هو تعديل سلّم الأولويات ليس في ذهن صانع القرار، بل لدى الجمهور. فالأوضاع السياسية والإقتصادية البائسة كانت تدفع بالمطالبة بمشروع إصلاحي، هو في حقيقته يمثل خطراً كبيراً على سلطة العائلة المالكة ـ أو هكذا تنظر له ـ شأنه في ذلك شأن التهديد الأميركي بإسقاط العائلة المالكة أو تقسيم الدولة. وإذا كانت خطوات الإصلاح قد ابتدأت بدفع شعبي ابتدأ بوثيقة الرؤيا (يناير ٢٠٠٣) وانتهت بالعريضة الدستورية (ديسمبر ٢٠٠٤) فإن موجة العنف الأولى أقنعت صانع القرار السعودي بضرورة (التنفيس) الإعلامي لضمان حشد الشارع الداخلي، مع اطلاق وعود مخادعة بشأن الإصلاح السياسي توضح الآن أنها كاذبة وكانت تراهن على الوقت.

ومع أن الكثيرين ينظرون الى أن العنف كان محصلة ونتيجة فشل السياسات الحكومية على مختلف الأصعدة الاعلامية والثقافية والسياسية والإقتصادية والاجتماعية، وبالتالي كان يجب أن تدفع بالإصلاحات السياسية كحل أساس لمعضل التشوّه الطائفي والاداري في الدولة، فإن الحكومة السعودية رأت في ذلك وسيلة لتغيير الأجندة، فبعد أن كانت العائلة المالكة متهمة بمماألأة العنف ورجاله (السلفيين) أظهرت للشارع السعودي بأنها تريد القضاء عليه، وأن الخطر يتهدد الدولة والمجتمع، وانخرطت النخب السياسية الإصلاحية في تمهيد الشارع السعودي ثقافياً وسياسياً للوقوف صفاً مع الحكومة في أزمتها. بيد أن الأمراء سرعان ما غيّروا الإتجاه، فمع تصاعد العنف، وكان يفترض ان يؤدي الى تسريع الإصلاحات، أخذوا يروجون الى أن الأولوية الى مكافحته بالوسائل العنفية، وتعطيل الإصلاحات، وليس بموازاتها. وهناك من يعتقد بأن الحكومة نجحت الى حد ما في إقناع شريحة من السكان بأن الأولوية لمواجهة العنف دون البحث في الآفاق السياسية، خاصة بالنسبة لسكان مدينة الرياض التي تعيش وضعاً متوتراً منذ عامين.

ومن وجهة نظر أخرى مختلفة، فإن الخروج من

الملاحقات التي قامت بها أجهزة الأمن ولاتزال لجماعات وأفراد العنف في أحياء الرياض وفي القرى والصحارى القريبة منها، إضافة الى الموجة الجديدة من التفجيرات التي أصابت موقعاً أمنياً بشكل مباشر وأدى الى مقتل العديد من الأشخاص وجرح العشرات.. هذه الأحداث المتلاحقة تضطرنا الى إعادة التأكيد على ثوابت التحليل المنهجي لموضوعة العنف، حتى لا ننساق وراء أوهام الحلول المستعجلة، والنهايات السعيدة التكتيكية!

المأزقين الحادين: بترطيب العلاقة مع أميركا، وتأجيل ملف الإصلاحات السياسية، ليس سوى حلّ تكتيكي؛ فكلنا يعلم بأن العلاقات السعودية ـ الأميركية لن تعود الى سابق عهدها، وقد فتحت صفحة جديدة مختلفة، لن يؤثر فيها بشكل كبير تغيير الوجوه، كأن ينجح كيري على بوش في الإنتخابات، كما لن تغير فيها كثيراً التنازلات السعودية السياسية أو النفطية. جلّ ما في الأمر أن الأجندة الأميركية تعطي مكافحة ما تسميه بالإرهاب الأهمية القصوى قبل الإصلاحات السياسية، والحكومة السعودية لم تخرج من هذا الإطار، فهي تحاول إرضاء الأميركيين في الجوانب غير الموجعة، ولكنها لا تريد أن تقدم تنازلاً لشعبها في الموضوع السياسي، الذي هو المفتاح الحقيقي للإستقرار وللحرب على العنف.

يضاف الى ذلك أن الوقفة الشعبية ضد العنف، لا تعني بالضرورة وقفة مع النظام، ولا هي شهادة براءة له من تحفيزه للعنف وصنعه له وتهيئته لنموه، ولا هو تخلٍّ من الجمهور عن حقوقهم السياسية والمدنيّة. ربما تستطيع الحكومة استثمار العنف لتأجيل الإصلاحات الشاملة، ولربما تستطيع شراء بعض الوقت وبعض التضامن مع موقفها، ولكن الى حين. ومن المؤكد ان استمرار العنف لا يعني استمرار وقفة التضامن في المحنة المشتركة المفروضة، فالمواطنون يبحثون عن الأمن أولاً، وقد يرتدّ الغضب على الحكومة لفشلها في تحقيق ذلك. وفي حال نجحت فإن سلّم الأولويات سيختلف وسيعود الموضوع السياسي الإقتصادي الى الواجهة من جديد ليضغط باتجاه تحقيق الإصلاحات السياسية.

لقد لاحظنا خلال تفجيرات الوشم الأخيرة، أن بعضاً من ذلك الغضب توجّه الى الحكومة، كما أن تعاطف الشارع خارج نطاق مناطق التوتر الأمني ـ العاصمة الرياض ـ قد ضعفت، ليس فحسب بالنظر الى أن الحلول الأمنية غير ممكنة، حيث تتصاعد دعوات ضرورة الحوار، بل وأيضاً بسبب الإنسداد السياسي والتنكر لمجرد وعود الإصلاحات والتي دشنتها الحكومة باعتقالاتها لرموز الإصلاح، وتقلّص هامش حرية التعبير، بحيث لا ترى النخب الثقافية والسياسية في المملكة نفسها متحمسة حتى لمجرد التعليق على ما يجري، وكأنها تدعو النظام الى نزع أشواكه بنفسه.

بطبيعة الحال، فإن التفجيرات الأخيرة في حي الوشم بالرياض، كانت مفاجئة للأجهزة الأمنية، فهي قد اعتقدت بأنها قد سيطرت على الموقف (قال سلطان قبل التفجيرات الأخيرة ان حكومته قضت على ثمانين بالمائة من العنف) وأن حملاتها منذ تفجيرات المحيا قبل ستة أشهر في رمضان الماضي منحها فرصة لمواجهة الإصلاحيين، والحقيقة انها استعجلت في المواجهة مع دعاة الإصلاح ووضعتهم في نفس قائمة العنفيين من حيث تهديد النظام، مؤملة بأن يتفهم الغرب او يغض النظر عن التراجع السياسي، مادامت الحلول الأمنية تقدم نجاحاً يريده الأميركيون ضمن سياسة مكافحة الإرهاب. لكن ينبغي القول بأن التفكير الرغبوي الحكومي لم يكن مؤسساً على فهم صحيح للمشكلة، فالعنف مجرد عرض لمرض أخطر، إنه مرض فكري سياسي اجتماعي اقتصادي متشابك، لم تستطع الحكومة السعودية حتى الآن تحقيق تقدم فيه، ولربما ضاعفت المشكلة في بعض المواضيع بدلاً من حلّها.

لا تقدّم لنا الحكومة السعودية استراتيجية واضحة لمكافحة العنف، غير استخدام الحلّ الأمني، وهو حلّ ناقص وقد لا ينجح حتى في المدى القصير، ناهيك ان يتخذ كاستراتيجية. ولعلّ تجارب الدول الأخرى عربية وغيرها تقدّم لنا صورة عن حدود الحل الأمني ومضاعفاته. يتصور صانع القرار السعودي الأمني ـ وزير الداخلية ـ أنه حلّ سهل، وغير مكلف بالقياس الى الحل السياسي الإجتماعي الشامل. في أفضل الظروف لا يقدم الحل الأمني سوى تأجيلٍ لمشكلة العنف.

العنف بحاجة الى مستويات حلول عدّة للقضاء عليه:

ـ الحل السياسي بالإصلاحات والمشاركة الشعبية في صناعة القرار وحكم القانون.

ـ الحل الإقتصادي بالقضاء على البطالة والفقر وتوزيع الثروة بشكل عادل وبخدمات اجتماعية معقولة.

ـ الحل الثقافي والفكري بشرعنة التعددية الفكرية والثقافية والمذهبية والقضاء على الواحدية، وبتقليص حجم المؤسسة الدينية وسلطاتها الثقافية، وبهامش موسع لحرية التعبير في الصحافة وأجهزة الإعلام.

ـ ويتوازى مع هذا كله الحل الأمني، لضبط حدود العنف ومستوياته.

لم تنجح الحكومة في تحقيق واحد من الحلول هذه، ولهذا لا يجب ان نخدع أنفسنا كثيراً بأن العنف سينتهي من المملكة بين ليلة وضحاها. فلا تزال البلاد تمثل بيئة خصبة له، وإن القضاء عليه ـ إذا ما بُدئ به اليوم ـ يحتاج الى سنوات. بل قد نحتاج الى أجيال جديدة تتربى على مناهج ثقافية وفكرية مختلفة غير الحاضرة. ذلك أن أغلب المحللين السعوديين يعتقدون بأن ما يجري هو (حصاد) لسياسات استمرت ثلاثين عاماً أو أكثر. ومن الحمق الإعتقاد بأن أثر كل تلك السنين سينتهي بين ليلة وضحاها، بغض النظر عن الحلول المستخدمة.

أول السطر

علاوة مكافحة الإرهاب

تحت هذا المسمّى قررت الحكومة السعودية رفع رواتب العاملين في سلك المباحث وأجهزة وزارة الداخلية الأخرى التي تتولى مكافحة العنف، وتبلغ الزيادة ٢٥٪ من الراتب. والمعلوم أن وزارة الداخلية أكبر موظف بين أجهزة الدولة، نظراً لتعدد مهماتها الأمنية والمدنية (تعليم ـ حج ـ إعلام ـ البطالة ـ حدود) الخ. وقدرت كلفة الزيادة بأكثر من مليار ريال شهرياً، أي نحو ١٢ مليار ريال سنوياً تضاف كأعباء على ميزانية الدولة.

ويعتقد كثير من المراقبين ان هذه الزيادة ما هي إلاّ محفّز لأجهزة الأمن لكي تقوم بدورها الأمني في هذا الظرف العصيب، وهو دور لم تكن تتوقعه، وليس لها من الإمكانيات والتدريب ما يكفي لتتولاه. فجماعات العنف أثبتت أنها أقوى تنظيماً وأكثر قدرة على الإيذاء، ولم تكن الأجهزة الأمنية مهيّأة لهذا النوع من التحدي.

المسألة الثانية التي تطرحها الزيادة، هي أننا بصدد توسّع لأجهزة الأمن، الأمر الذي يلقي بظلاله على مستقبل البلاد السياسي واستقرارها الأمني. فبحجة العنف، ستكون اليد الطولى ـ وهي كذلك الآن ـ للجهاز الأمني ورجاله، ولا يعتقد بأن هناك فرصة حتى للتفكير في المعالجات غير الأمنية لظاهرة العنف كالإصلاحات السياسية والإقتصادية والإدارية. وقد كان ذلك متوقعاً، وكتب عنه في الصحافة ورددته كثير من الإصلاحيين.

ان توسع العنف، يفسح المجال لمقاومي الإصلاح ان ينتهزوا الفرصة ليوسعوا سلطانهم، وليلغوا أية مشاريع سياسية إصلاحية.

وتأسيساً على هذه الحقيقة، تنبئ الزيادة في الرواتب، على أن البلاد مقبلة على عنف أكبر، ليس من قبل السلفيين فحسب، بل الأهم هو من قبل الدولة.. فقد بدأت دورة العنف والعنف المضاد تأخذ مكانها بوتيرة متسارعة وستصيب بدون أدنى شك كل مجالات الحياة العامة، وسيزداد الإختناق في حرية التعبير اكثر مما هو عليه اليوم.

كان يمكن مواجهة العنف او التخفيف منه، بوضع هذه المليارات في موضعها الصحيح، وهو بناء قاعدة اقتصادية تحل الكثير من الأزمات الإقتصادية للمواطنين.. لقد توجه الأمراء الى معالجة الظاهرة العنفية، وليس الى جذورها، وكان يمكن لتلك المبالغ أن تحدث نقلة حقيقية في التخفيف من ضغط البيئة المولدة للعنف.

نعود إليكم مع التحية

الصحوة الدينية السلفية بلا عقل

محمد علي الفايز

أول ما يسترعيه العنوان السؤال التالي: إن كانت الصحوة السلفية التي بدأت بعد أزمة غزو العراق للكويت بلا عقل سياسي فهل هي صحوة إذن؟ ليس في بعدها السياسي فحسب، بل في بعدها الديني أيضاً؟

الصحوة التي تفرز فكر التطرّف والعنف وتمزّق المجتمع، وترفع الأسوار بينها وبين الآخر المختلف فكرياً او مذهبياً أو مناطقياً، هل يصحّ أن تسمّى (صحوة)؟ والصحوة الدينية في بعدها السياسي التي تلجأ الى الإرهاب والتفجيرات للمدنيين وتفتقد أولويات الفعل والحكمة السياسيين، هل هي صحوة أم إمعان في السبات؟ ثم كيف نفسّر تسييس الصحوة السلفية والإنطلاق من بعدها الديني الى بعدها السياسي؟

يرى الأستاذ عبد العزيز الخضر أن الصحوة السلفية (الدينية) جاءت كرد فعل على التحديث وإفرازاته السلبية التي باتت فاقعة مدمّرة في الثمانينات الميلادية، حيث المخدرات وضياع الشباب والسفر للمتع الجنسية في الخارج، وغير ذلك من المظاهر السلوكية السيئة. وقد استطاعت الصحوة السلفية أن تحتوي قسماً من الشباب بتشجيع من المواطنين ومن الحكومة، وأن تعيد انتاجهم في فترة قصيرة وتدفع بهم الى أفغانستان حيث الجهاد والتطهّر. وقد رافق تلك الحملة صراعاً محموماً في جانبه الثقافي مع التيار الليبرالي الذي كان يوصم بالعلمانية والحداثية والعصرانية، والذي تلقى ضربات موجعة أهمها ـ حسب الخضر ـ ضربتان، شارك فيهما أعلى هرم في السلطة الدينية وهو المفتي ومن ورائه المؤسسة الدينية الرسمية، والضربتان هما: صدور كتاب الحداثة في ميزان الإسلام، الذي قدم له المفتي الشيخ ابن باز، والآخر بسبب الحملة غير المسبوقة لتسقيط التيار الليبرالي على إثر حادثة قيام نسوة سعوديات بمحاولة السواقة في شوارع الرياض احتجاجاً في بداية التسعينيات.

في تلك الفترة أصبح التيار السلفي منتشياً بانتصاراته، وبدأ يصنّع مادته الدينية في قوالب سياسية بعد الغزو للكويت ووجود أميركيين من الجنود نساءً ورجالاً. انخرط التيار الصحوي في الشأن السياسي، فقد كان أكثر جاذبية من مجرد الموضوع الديني، ثم خرجت عريضة النصيحة التي كانت تنظّر للدولة الدينية السلفية، وتطورت الأمور الى إعطاء السلطات السياسية قوة إضافية للتيار السلفي، وقلّمت بعض أظافر المتشددين من وجهة نظرها والذين كانوا يمثلون تحدياً سياسياً.

الآن ماذا نرى؟

لا يوجد للتيار السلفي مشروع سياسي غير السباحة في إطار الدولة الدينية ـ المتمذهبة. ولا يمتلك قادة التيار رؤية سياسية أو وعياً كافياً في إدارة الدولة والعلاقات الدولية. لم يكونوا سياسيين بقدر ما هم مهيجين سياسياً على قاعدة دينية او مذهبية، ولذا ترى تحليلاتهم السياسية ساذجة الى أبعد الحدود، وتفتقد أبسط مقومات المنهجية السليمة. ولا غرابة في هذا، فهؤلاء قد أقحموا أنفسهم في الشأن السياسي بدون سابق خبرة أو وعي، وفي الوقت الذي كانوا يطلبون من الآخرين اعتبارهم مرجعية دينية وأن لا يتدخلوا في الشأن الديني فهماً او تفسيراً، نراهم يقتحمون المزالق السياسية بتحليلات لا يقبلها إلا التيار السلفي الذي أُبعد ردحاً طويلاً من الزمن عن الشأن السياسي وتعاطيه.

ولو راجعنا إصدارات هذا التيار وتحليلاته السياسية، كما جاءت من سفر الحوالي أو العواجي أو ناصر العمر وهم من أسموا أنفسهم رموز الصحوة، لوجدنا بساطة في التحليل، وضعفاً في الأدوات، وتعامياً في قراءة المستقبل.. ليست هناك بضاعة تُشترى سوى رفض الآخر سياسياً بعد أن كان دينياً صرفاً. ومن المؤسف أن الدين الذي كان بوابة التسييس للمجتمع السلفي، لم يستطع أن ينتج خطاباً رشيداً للجمهور، ولعل مطالعة سريعة لمواقع التيار خاصة (الساحات) لأصابنا الخوف والخشية من أن هكذا نوع من التحليلات للشأن المحلي والعربي والدولي مع ما يرافقها من عنف واتهام وبساطة متناهية في الأمور، يمكن أن تفجّر وضع المملكة الأمني من أساسه. لدرجة أن كاتباً سعودياً قال بأنه (لا يريد أن يصدق) بأن ما ينشر في الساحات هو وجهنا الذي نحاول أن نخفيه.

إن كلمة الصحوة دينياً أو سياسياً مضللة حين تستخدم في وصف ما جرى خلال العقود الثلاثة الماضية. فالتيار السلفي لم يقدم صحوة بقدر ما

قدّم إعادة إنتاج لفكر التعصب المذهبي، والواحدية الثقافية حتى أنه لم يبق مثقف لم يكفر أو يفتى بحقه كمرتد.. أكثر من هذا، فإن التيار السلفي أنتج لنا المزيد من فكر الغلو والتطرف، وكل ذلك جرى في أقل من عقدين من الزمان فحسب. أما في السياسة فكان من المؤمل أن الحراك السياسي المحلي سيطعم بجرعة قوية حين يسيّس الجمهور، ولكن التسييس جاء على قاعدة الخطأ، وعلى قاعد العنف، وعلى قاعدة الإثرة السياسية، والتضاد مع الآخر، والإصرار على أن الدولة مجرد مركبة للمذهب. التسييس جاء لنا بتنظير أن الوطنية مضادة للدين، فسميت بالوثنية، وأن المساواة بين المواطنين كفر (أفنجعل المسلمين كالمجرمين) وأن حرية التعبير نشر للضلال، والحرية السياسية لا تعني أكثر من زيادة تسلّط التيار (الصحوي!) على مقاليد السلطة والمزيد من تهميش الآخر.

هذه ليست صحوة أبداً، ولم تكن كذلك في جوهرها.

لو بقيت الصحوة السلفية في حدود نشر الفضيلة ومقاومة الرذيلة وتجنب آثار التحديث السلبية لكانت خيراً حقيقياً. لكنها أسست أركانها على الجهاد الأفغاني والتطهّر من شركيات المذاهب، ومحاربة المواطن المختلف حتى في أقل المسائل التي يجوز فيها تعدد الفهوم. كانت الصحوة السلفية فالتة العقال، وكان التسييس لها (فرصة) لعقلنتها، ولكن أنّى لعقول شبّت وبنت مستقبلها على التطرف والواحدية أن تعقلن ما لا تستطيع أن تعقله؟!

الصحوة السلفية حققت نصف الطريق وهو نفي الآخر ثقافياً ومذهبياً، ولكنها لم تقدم بديلاً، ولا رسالة غير الرفض لكل شيء وخنق المجتمع بتوسيع دائرة المحرمات (عبر سد الذرائع). وفي بعدها السياسي لم تقدم لنا السلفية كصحوة أية مشروع سياسي، وإنما مشاريع شهادة أو تفجير، وحين يُسألون: لماذا؟ ثم ماذا؟ ولأي غاية تسعون؟ لا تجد سوى رأياً هزيلاً يخلط بين الغاية والوسيلة.

الحق معهم، اولئك الذين نظروا الى الصحوة السلفية والى منظريها بعين اتهامية، فمن يشهد النتائج اليوم لا بد وأن يدرك كم كان عبؤها ثقيلاً على المجتمع والدولة. ومع ان تلك الصحوة لم تنشأ من فراغ، ولم تنمو في فراغ، فإن النظام السياسي يتحمل جزءاً كبيراً مما يجري. لقد أطلقت طاقة هائلة في المجتمع عاثت في الخارج عنفاً ودماراً وعادت الى الداخل لتقول: نحن بضاعتكم نعود اليكم مع التحية!

تساؤل

السعودية ومواجهة خيار الأكترية

كشف في الآونة الأخيرة عن جملة من المعلومات تشير الى انغماس سعودي أكبر مما كان متصوراً في الشأن العراقي. لم يكن الدور السعودي مستقلاً كما تراءى للباحثين والمحللين عن نهج الإدارة الأميركية عشية الحرب على العراق، إذ أن صورة الموقف الرسمي السعودي الإعلامي كان يخفي موقفاً آخر مختلفاً تماماً.

منذ البداية ظهرت السعودية أنها ضد الحرب كطريقة للتخلص من صدام حسين، وقالت أنها لن تساهم فيها، بيد أن ذلك الموقف لا يستقيم والمعلومات التي رشحت من أن مطارات السعودية على الحدود العراقية شهدت نشاطاً أميركياً مكثفاً الى حد أن المطارات المدنية الشمالية توقفت من الناحية الرسمية عن العمل لبعض الوقت. في تلك الفترة أعلن وزير الدفاع العراقي بأن قاعدتي H2 و H3 في غرب العراق واللتين احتلتهما القوات العراقية تمهيداً لشن الحرب انطلقت من مطارات السعودية. المعلومات التي نشرت خلال الشهر الماضي تفيد أن السعودية كما قطر كانتا مركزي قيادة للقوات المسلحة الأميركية التي احتلت العراق، وأن إخفاء الدور السعودي ـ حسب كتاب بوب وودورد ـ كان شرطاً ومطلباً سعودياً مسبقاً للتعاون مع الولايات المتحدة الأميركية، منعاً للأضرار المتوقعة في حال إعلان ذلك. ومن المعلومات التي رشحت خلال الشهر الماضي، ان الحكومة السعودية اقترحت خطة لإسقاط صدام بديلة عن الحرب الأميركية تقضي بدفع مائتي مليون دولار لقيادة الجيش كيما تقوم بانقلاب عسكري. ومن الواضح ان الإعتراض السعودي على الحرب لم يمنع العائلة المالكة من المساهمة فيها، بصور مختلفة، وسبب الإعتراض هو على الوسيلة، فالحرب من وجهة النظر السعودية آنئذ ستفضي الى تغييرات جذرية ستنعكس آثارها على الوضع السعودي الداخلي كما على جيران العراق الآخرين.

السعودية كانت تبحث عن جراحة موضعية، تبقي الوضع العراقي على حاله من حيث القيادة السنيّة لذلك البلد العربي، وتحفظ له وحدته السياسية، وتقلّم أظافر جيشه حتى لا يهدد جيرانه. ومن وجهة نظر السعودية، وهي صحيحة الى حد بعيد، فإن الحرب ستحدث ولادة جديدة للدولة العراقية بعد ولادتها الأولى سنة ١٩٢١م، وقد تعيد الحكم للأكثرية المضطهدة، وقد تزيد من النزعة الإنفصالية فيه، كما أنها ـ وهذا هو الأهم ـ تقرب الخطر الأميركي للسعوديين أو لجيرانهم في المستقبل.

أما وأن الحرب قد وقعت وحدث ما حدث، فالسعوديون اليوم، وبعض جيران العراق، فإنهم لا يريدون الإستقرار السياسي للعراق بالشكل الذي يفضي الى حكم الأكثرية الشيعية، وقد شعروا بانزعاج كبير من أن وجود حلفاء جدد للولايات المتحدة في ذلك البلد قد ينتقص من مكانتهم لدى حلفائهم في واشنطن. ولعلّ أفضل ما يجسد هذه السياسة التصريحات التي نشرتها الصحافة العربية والعالمية والمحلية على لسان وزير الخارجية السعودي في زيارته لواشنطن الأخيرة (٢٤/٤/٢٠٠٤) من أن بلاده ترى أن الوضع الأمني لا يحله إلا جيش عراقي قوي (وهذا خلاف ما كان يراه المسؤولون السعوديون سابقاً) وأن سياسة إنهاء حزب البعث يجب التخلّي عنها، والأكثر من ذلك قال سعود الفيصل أنه يجب ضرب مقتدى الصدر ـ قال ذلك بالإسم ـ حتى لو أدّى الى بعض التعقيدات والمشاكل، ورأى التعجيل في القضاء عليه!

ما يفهم من هذه السياسة السعودية التي يوافق عليها الأردن والى حدّ ما سوريا، هو ان السعوديين وجدوا في تقليص الجيش العراقي وفي سياسة محاربة البعث ورموزه إضعافاً للسنّة في العراق، وهو كذلك بالطبع، فقيادة الدولة العراقية في عهد صدام كانت بيد رموز الجيش وقادة البعث، ولم يستطع السنّة حتى الآن توليد قيادة جديدة بعد تصفية الرؤوس الكبيرة التي كانت مهيمنة على الدولة. المعنى من هذا، إن الحكومة السعودية بدعوتها وصراحتها التي عبر عنها وزير الخارجية السعودي، لاتزال تتعامل مع العراق وفق الحالة المذهبية، وبنفس الطريقة التي تدير بها شؤونها الداخلية مع مواطنيها غير السلفيين، وهذا ما سيجعل علاقة المملكة متوترة مع الأكثرية الشيعية والكردية التي تمثل أكثر من ثمانين بالمائة، خاصة اذا ما أخذت صفة التحريض على ضرب فعاليات شيعية، تقاوم الإحتلال كما يتمنى السعوديون، ونقصد بذلك التحريض على مقتدى الصدر (إضافة الى الجلبي وغيره) وبشكل علني وفجّ.

السيطرة على النفط قبل إشعاله من قبل المتشددين

سيناريو التدخل الاميركي في السعودية

عبد الله الراشد

قد يدفع تحذير الخارجية الاميركية بأن السعودية مرشحة لهجمات ارهابية بكثير من الاجانب لمغادرة البلاد، ولكن في الوقت ذاته هناك إصرار متزايد على ضرورة تطويق بؤر التوتر وحصرها في مناطق ضيقة بحيث يمكن التعامل معها بسهولة.. واذا ما تم استهداف العنف، فإن هناك سبباً ضئيلاً للاعتقاد بأن هذا العمل سيؤدي بصورة كبيرة الى تعطيل شحنات النفط السعودية الى الاسواق العالمية.

وتملك السعودية إحتياطاً نفطياً أكثر من أي دولة أخرى، وبذلك فهي أكبر مصدر نفطي في العالم، ولكنها في الوقت نفسه تمثل الوطن الايديولوجي لجماعات العنف. فالحركة الناهضة (المتشددة) في المملكة تتعاظم على نحو عاجل بنفس القدر الذي تتعاظم فيه صناعة الطاقة. يبقى أن النشاطات العنفية داخل البلاد ليست السبب وراء التحذير المتزايد المتصل بانتاج النفط.

إن استراتيجية الجهاديين داخل المملكة كانت تتجه في الغالب الى تحاشي إستهداف المواطنين والمسؤولين الحكوميين. وكان هدفهم الرئيسي هو تقليل فرص الاصطدام بقوات الامن، والتركيز على شن هجمات انتحارية ضد الاهداف الغربية، وهي ذات الاهداف التي تبقي على حركة قطاع الطاقة المحلي.

وقد أثبتت هذه الاستراتيجية بأنها ناجحة، الا أنه من بين الهجومين الانتحاريين في الثاني عشر من مايو والتاسع من نوفمبر ٢٠٠٣ كان الثاني يمثل عملية فاشلة بكل المقاييس لأنها استهدفت حياً سكنياً يقطنه مسلمون عرب. ولذلك يمكن القول بأن عملية نوفمبر قد ألحقت الأذى بصورة كبيرة بجماعات العنف، ومنذ أن قامت الحكومة بتطويق قاعدة الدعم الشعبي. ويشمل هذا استنكار الدعاوى التحريضية على العنف من قبل ثلاثة من المنظرين البارزين لجماعة العنف في الطبقة الدينية الرسمية. وفي الواقع استغلت الحكومة فشل أهداف عملية نوفمبر من أجل توجيه ضربة قاصمة لجماعات العنف، حيث خسرت الاخيرة كثيراً من مصداقية مزاعمها في محاربة (الكفار).

إن تداعيات عملية نوفمبر كانت على قدر كبير من الفشل والاخفاق بحيث سمح للحكومة السعودية بناء شبكة من المخبرين الذين كانوا متعاطفين في وقت ما مع جماعات العنف ولكنهم أصيبوا بالهلع من أعمالها. وبحسب بعض المصادر في الرياض وواشنطن فإن هذه الشبكة والتي تعتمد بدرجة أساسية على العملاء تتخذ من منطقة القصيم قاعدة لها وتزوّد بمعلومات استخباراتية، وهذه القاعدة هي التي دفعت بالولايات المتحدة في الخامس عشر من أبريل الماضي الى اطلاق نداء تحذيري الى الرعايا الأميركيين في السعودية لمغادرتها تحسباً لعمليات تفجير محتملة.

وبالرغم من الأهمية الجوهرية لشبكة استخباراتية ممتدة من أجل اقتفاء أثر الانتحاريين، فإنها أيضاً تقدّم معلومات مريحة فيما يرتبط بمسألة الاستقرار في صناعة الطاقة بالمملكة. إن الفشل في اسقاط العائلة المالكة سيحول دون نجاح الجماعات المسلحة في تعطيل تدفقات النفط من البلاد.

فالمناطق الاكثر انتاجاً للنفط ليست موجودة في المناطق المأهولة بالسكان أو القريبة منها، بما يقلل فرص الخلخلة الامنية. فالربع الخالي، يعتبر منطقة معزولة في الجنوب الشرقي بالقرب من حدود دولة الامارات العربية المتحدة. وحتى حقل الغوار، الحقل الأكبر في العالم يقع في الغالب تحت صحراء غير مأهولة، بالرغم من تموقعه بين الرياض والساحل الخليجي المأهول بالسكان في البلاد. وهناك ثمة ما يستحق التأمل وهو حقيقة أن نجد تقع في منطقة لا توجد بها حقول للنفط، ولا أنابيب إمداد أو موانىء.

وهناك محطتان للتصدير رئيسيتان في الخليج وهما راس تنوره (بطاقة تصديرية تصل الى نحو ٦ ملايين برميل يومياً) والجعيمة (بطاقة تصديرية تصل الى ٣ ملايين برميل يومياً) وتقع المحطتان على الساحل الخليجي، بينما ميناء ينبع (بطاقة تصديرية تصل الى ٥ ملايين برميل يومياً) على البحر الأحمر في مدينة لم تشهد حوادث توتر تذكر. وهذه الموانىء والأنابيب الموصلة بينهما تشكل البنية التحتية الحقيقية التي تقع بالقرب من مراكز

ماذا لو قررت جماعات العنف استهداف المصادر الحيوية للاقتصاد الوطني، أي نقلت حربها الى عصب السوق العالمية، النفط.. فمن المعلوم أن إضطراب هذا العصب سيحدث إختلالات على مستويات عدة محلية واقليمية ودولية، وربما بقدر يفوق بأضعاف ما جرى بعد عام ١٩٧٣.

سكانية، وهذه المواقع في الغالب محصّنة امام الهجمات.

وفيما يبدو فقد بدأت الحكومة السعودية بالتشمير عن ساعدها في مجال الصناعة النفطية، فمنذ منتصف الثمانينات قامت الحكومة بالاستثمار في البنية التحتية من أجل مضاعفة طاقة شحن النفط الخام عبر الجزيرة العربية الى ينبع للحيلولة دون إستهداف العراق أو ايران للشاحنات النفطية في مياه الخليج خلال ما يعرف بحرب الشاحنات، بوصفها إحدى جوانب الحرب الشاملة بين العراق وايران بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٨. إن طاقة انابيب النفط تضخ نحو مليوني ونصف المليون برميل يومياً، ولكن في حال اشتداد الحاجة، فإن بالامكان مضاعفة الشحنات بسهولة، من خلال نقل شحنات الخام من الشرقية المرشحة للتوتر الى ينبع الأكثر أماناً.

إن التهديد بالهجمات ضد الغربيين في السعودية هو دون ريب تهديد جدي وحقيقي، وبالرغم من حقيقة أن قوات الامن السعودية تتحرك ببطء من أجل مواجهة هذا التهديد، فإن تهديدات كهذه ستبقى قائمة في المستقبل المنظور. فالهجمات على المجمعات الغربية لم تترجم حتى الآن الى تدمير كبير لصناعة النفط في السعودية. فمازال لدى السعودية مبالغ مالية ضخمة للغاية، ولديها من التسهيلات ما يكفي لحمايتها وعزلها عن المراكز السكنية، ولديها أيضاً حتى الآن على الاقل خيارات عديدة.

وبعيداً عن مصادر القلق المباشرة الخاصة بالنفط السعودي، فإن تقريراً صدر في الرابع عشر من أبريل الماضي يذكر بأن انتاج النفط في البلاد سيزداد في السنوات القادمة. وبحسب دائرة المعلومات الخاصة بالطاقة (إي آي أيه) التي نشرت مؤخراً توقعاتها بعيدة المدى حول الطاقة في العالم، حيث جاءت المفاجئة الكبرى في توقعات العشرين سنة القادمة هي التنبوء بأن السعودية ستزيد من طاقتها الانتاجية من ١٠.٥ مليون برميل يومياً الى ٢٢ مليون برميل يومياً في سنة ٢٠٢٥.

وبالتأكيد فإن السعودية لديها القدرة على زيادة انتاجية مرشحة بهذا الحجم. فالبلاد قد حافظت بنجاح على طاقة انتاجية حالية تصل الى سقف ١٠.٥ مليون برميل يومياً لربع قرن، وقد اضطرت احياناً لأن تضخ بكامل طاقتها لاثبات قدرتها على تحقيق المزيد.

وبالرغم من أن عدداً من الحقول النفطية قد شارفت على النضج والنضب، فإن البلاد لا تعاني من نقص في الحقول. وكما الحال بالنسبة لأغلب دول الأوبك، فإن السعودية أوقفت عملية التنقيب عن النفط منذ سنوات عقب تأميم الصناعة النفطية، فكثير من صحاري البلاد الشاسعة لم يتم التنقيب فيها، بما يزيد في احتمالية وجود كميات من النفط لم يتم الكشف عنها.

الى جانب ذلك، فإن أغلب الحقول المعروفة وغير المستعملة تقع بالقرب من البنية التحتية القائمة. وهذا بالتحديد ما هو حاصل منذ أن بدأت الحكومة بنجاح باغلاق آبار النفط في الربع الخالي. فالبنية التحتية التي تربط هذه المنطقة الى شبكة الطاقة الأصلية في السعودية قد خلقت أفقاً واسعاً للبلاد من أجل الانتاج المستقبلي.

وتبقى هناك قضية العمال، وهكذا التكاليف الخاصة باستعمال عمال متدربين من خارج البلاد. إن واحدة من الانتقادات الدائمة ضد الصناعة النفطية السعودية هي بأن الاجانب هم من يقومون بالأعمال التقنية الصعبة، والسبب الرئيسي في ذلك لأن العمال السعوديين يفتقرون للتدريب وهكذا المهارات لادارة عمليات التنقيب والشحن المعقّدة. وهذا لا يعني بطبيعة الحال بأن السعوديين لا يستطيعون ادارة العمليات الروتينية اليومية، ولكن القصد بصورة محددة بأن السعوديين لابد لهم من متعاقدين أجانب للقيام بالعمل المتقدم والضروري لضخ الانتاج.

ولن يسمح السعوديون للمستثمرين الاجانب للعمل في حقل إنتاج النفط، والسبب في ذلك أنهم يعتقدون بأن السيطرة على النفط تماماً كما السيطرة على المدينتين المقدستين مكة والمدينة، تعتبر حقاً سماوياً. وهذا يجعل دفع الاجانب لأداء بعض العمل، وهي استراتيجية سيطرت على الصناعة النفطية السعودية طيلة الجيل الماضي.. ولكن يبقى السؤال حول التكلفة.

فبالرغم من توليدها لأعلى مداخيل نفطية في العالم، فإن المملكة تعتبر دولة رفاهية مثقلة بدين يفوق ١٧٠ بليون دولار، اي نحو ١٠٠ بالمئة من الناتج القومي الاجمالي. وهذا يطرح سؤالاً حول معقولية أن تقوم الرياض بتحمّل أي شيء باهض الثمن بدون مساعدة خارجية (أي إستثمار أجنبي)، ولكن كل الدين تقريباً يعتبر محلياً ويمكن تغطيته من الصادرات النفطية المستقبلية. ولذلك، فلا العمال ولا المال يعتبر مشكلة.

النفط والتدخل الأميركي

مع تزايد الحديث الأميركي عن احتمالات تعرّض منابع النفط في السعودية الى هجمات إرهابية كجزء من مخطط ضرب المصالح الاستراتيجية للغرب وللولايات المتحدة بصورة محددة، يجري الحديث أيضاً عن سيناريوهات دفاعية او خطط استباقية لدرء أي أخطار يمكن أن تتعرض لها حقول النفط لعمليات تخريب واسعة قد تؤدي الى وقف تدفق شحنات النفط أو تخفّضها بدرجة كبيرة.

إن فكرة السيطرة على حقول النفط السعودية ليست جديدة، فقد كانت مطروحة منذ استعمال النفط كسلاح سياسي في حرب ١٩٧٣، ولكن هذه المرة تبدو الفكرة أكثر جدية تبعاً لخطورة التهديدات وتأثيراتها المدمّرة على المصالح الاستراتيجية الأميركية.

وتنبّه الميول الراديكالية المتصاعدة لدى التيار الديني المتشدد الى احتمالات اندلاع حركة شعبية ثورية يقودها رجال الدين واعضاء من العائلة المالكة.. إن الهجوم الانتحاري الذي تعرض له مبنى ادارة الامن العام في الحادي والعشرين من أبريل الماضي قد أسقط قوانين المواجهة السابقة، حيث كانت المصالح الحكومية خارج أجندة النشاطات المسلحة لجماعات العنف، الأمر الذي يجعل من امكانية دخول هذه الجماعات الى منطقة كانت تعتقد الحكومة بأنها مأمونة امراً وارداً. إن ثمة ما يجعل مخاوف الاميركيين جديرة بالاهتمام تماماً كما أن فكرة السيطرة على حقول النفط ايضاً يصح حملها على محمل الجد.

وبالرغم من تخفيض الولايات المتحدة اعتمادها على النفط السعودي والذي يشكل أقل من ١٥ بالمئة من الاستهلاك الاميركي الا أنه ظل يحتفظ بتأثيره المزدوج كونه يغطي حصة استراتيجية من سوق النفط العالمية الى جانب كونه يوفّر جزءا حيوياً من الحاجة الاميركية لهذا العنصر الحيوي.

وبالرغم من أن الادارة الاميركية مازالت تنظر الى السعودية بوصفها حليفاً استراتيجياً الا أنها في الوقت ذاته تعتقد بأن هذا البلد يبطن أكبر مخزون للكراهية والتهديد للولايات المتحدة، وهذه الثنائية في النظرة تتوافق تماماً مع الصورة المزدوجة للسياسة السعودية، فبينما يمثل الامير عبد الله الوجه الاصلاحي فإن الامير نايف يعكس الوجه الراديكالي من خلال تأكيده على التحالف الاستراتيجي مع رجال الدين.

وزارة الدفاع الاميركية كانت قد وضعت خططاً للسيطرة على حقول النفط في المنطقة الشرقية في حال تعرض المصالح الاستراتيجية الاميركية للتهديد من قبل جماعات متشددة محلية، ولكن هذه الخطط ينظر اليها في الوضع الراهن ونتيجة للصعوبات الكبيرة التي تواجهها القوات الاميركية في العراق بأنها غير قابلة للتحقيق. على أن هناك من يرى بأن المجازفة العسكرية ممكنة وبقوة طالما أن الثمن هو السيطرة على النفط، بوصفه عصب الحياة والسياسة في الولايات المتحدة.

الوهابية تزود السعودية بالمتفجرات لعقود قادمة وتصدر الزائد!

الدين والعنف في المملكة العربية السعودية

فاضل حسين

ظاهرة العنف مرتبطة بالأديان، ومرتبطة بالعقائد السياسية والقومية، قلّما ينجو منها دين أو قومية. وتمتلك العقائد بشكل عام قدرة هائلة على التحريض الجماعي وعلى تشكيل الوعي للأتباع وتنميط الصور وغرس مبادئ الجلاد والضحية لدى أتباعها في آن واحد.

والعنف في المملكة ظاهرة (نجدية) و (وهابية) ليس سببها المذهب الوهابي فحسب وإن كان الممول الأول لها، من حيث الفكرة والإعتقاد، وإنما البيئة الصحراوية التي نشأ فيها المذهب والجمهور وهي بيئة معزولة عن العالم. إن ظاهرة العنف في المملكة ليست ظاهرة حديثة، شهدناها خلال السنوات الأخيرة، بل هي ليست وليدة قيام الدولة وما بعدها، بل أن العنف كان على الدوام ظاهرة حيّة في الجزيرة العربية، وكانت منطقة نجد أقساها على الإطلاق وأكثرها إيغالاً فيه.

لقد تعاضدت بيئة الصحراء على إنتاج نمط من التفكير والتمذهب غير مسبوق في التاريخ المعلوم للجزيرة العربية.. لهذا أطلق البعض ـ كالمرحوم الشيخ الغزالي ـ على المذهب الرسمي صفة (المذهب البدوي) و (المذهب الصحراوي). وهذا يشير بوضوح الى أن العزلة الإجتماعية تنتج فكراً متشدداً، وتجعل من الجمهور محاصراً بفكر أحادي وبالتالي فهذا الجمهور معرض لغسيل الدماغ وأن يكون ضحية التحريض. الجماعة المعزولة جغرافياً ومعرفياً تنتج ثقافة متشددة وتستهلك ثقافة متشددة وتمارس عنف وتقع ضحية تحريض ويكون لديها الدافع للتضحية! والجماعة المعزولة ـ كما هو الحال في نجد ـ لديها حساسية من الآخر فكراً ومعتقداً وسلوكاً، ومن السهل إثارتها بأدواتها المحلية (رجال الدين ورجال السياسة).

في تاريخ نجد القريب والحديث نماذج غير مسبوقة من العنف الدموي ضد البشر نساءً ورجالاً وأطفالاً، ونماذج من التدمير غير مسبوقة أيضاً كقطع الأشجار وردم الآبار وتدمير المنازل، كما يوضح ذلك التاريخ المكتوب بكل تفاخر في أهم مراجع التاريخ السعودي (عنوان المجد في تاريخ نجد مثلاً).

وما كان ذلك العنف الموجّه الى المخالف ليكون بتلك الحدّة لولا أن الفكرة المذهبية الوهابية هي الأخرى حادّة قاطعة، ولولا أن أتباعها رجال قست عليهم الطبيعة فقسوا على أنفسهم والتصقوا بالفكرة بل التحموا معها لتصنع منهم جنوداً فائقي الإقدام وارتكاب الفظائع (رجال الأخوان الذين كانوا الجيش السعودي نماذج واضحة لذلك) بإسم الدين وبعزته وفي سبيله، لا تقف أمامهم عقبة ولا يرف لهم جفن وهم يذبحون الآخرين كالنعاج أو حين يبقرون بطون النساء أو يسلبون الآخرين أموالهم ومتاعهم. لا يعرف هؤلاء شعاراً غير (هبّت هبوب الجنّة وينك يا باغيها) (وأنا أخو من أطاع الله) ولا يدبر منهم أحد وقت المعركة فتلك ردّة، ولا يزيدهم النصر إلا يقيناً بأحقية الهدف، وسلامة المعتقد.

لكن لا يمكن للفكرة الدينية أن تحشد جمهورها إلا أن تكون بسيطة سهلة الهضم خالية من التعقيد والفلسفة، وهذه هي الفكرة الوهابية، إنها تدعو الى التوحيد، وهل هناك أجمل من التوحيد والدعوة اليه، وما نراه تعقيداً في تصنيف الناس والأشياء، لا يراها أتباعها كذلك، فهناك وضوحاً يقينياً لا تشوبه شائبة من أن هناك معسكرين ـ أو فسطاطين حسب تعبير ابن لادن ـ هو معسكر الإيمان والحق، ومعسكر الباطل والضلال. وهذه كانت الرؤية لدى الوهابية في قديمها وحديثها: نحن المسلمون وغيرنا كافر او مشرك. لا نقول هذا تقوّلاً، بل هو مسطور في الكتب ويجري التعامل على أساسه (مع تغير طفيف في المواقف). ومن يقرأ كتب التاريخ السعودي لن يجد سوى تعبيرات: فتح المسلمون، وقتل المسلمون، واستولى المسلمون! والمسلمون بهذا التعريف جهة واضحة، وما يقابلها من أمّة الإسلام كفرة وهراطقة.

ويأتي تبعاً لبساطة الفكرة ـ المعتقد ـ تضخيم الأسطورة، وتضخيم الذات، وقد انعكس هذا واضحاً على شخصية المتدينين السلفيين الأفراد كما العلماء، وحتى بعض العلمانيين النجديين، فهناك زهو مبالغ فيه بالذات، وبالرأي وبالطرح الخاص، وهناك تضخم للأنا معتقداً وذاتاً ورموزاً وكأنه لا يوجد في المملكة أحدٌ سواهم. حين يجري الحديث عن الدين فهو دينهم لا (ديننا) وحين يتحدثون عن العلماء فعلماء دينهم لا (علمائنا) وفي الحديث عن الإنجاز فهم المعنيون به، والدولة هم وإليهم، ليس هناك بشر آخر أو فكر آخر غير فكر الذات والأنا، ولو أردنا تتبع التصريحات والمقالات التي تضخّ من خلال الإعلام والصحافة والتلفاز لوجدنا كمّاً مهولاً من الأدلّة والشواهد. فالآخر ليس مهمّشاً فحسب بل ليس موجوداً بالمرّة، ولا يعار أية أهمية حين يذكّرون به.

وينطبق هذا القول على تنميط الآخر المخالف، فالمجتمع النجدي يتداول (أساطير) عن الآخر الذي يعيش بينهم، ويضخم خطره وتآمره، وفساد عقيدته، بل ويزيد في الإبتداع عن إباحيته، وعن الحوافر التي يمتلكها والغباء الذي لا نظير له عند الآخر. هذه الصورة استولت ولاتزال تستولي على مخيلة الإتباع واستقرت في نفوسهم منذ زمن طويل، لم يؤثر فيها كثيراً الإلتصاق ضمن حدود المواطنة، ولا الإحتكاك في العمل، ولم تقم وسائل الإتصال والإعلام بتغيير تلك الصور النمطية، والسبب أن الآلة الثقافية للوهابية والإعلامية الحكومية ـ لا فرق ـ لاتزال تحاصر بأشخاصها ورموزها وعبر الإدعاء الكاذب بتطهرها عقلية الجموع، وتتعقبهم في الإنترنت وفي التلفاز والراديو والصحيفة والمجلة والمسجد وكتاب التعليم وخطبة الجمعة. بعبارة اخرى، فإن أدوات التحديث، استخدمت اليوم لزيادة محاصرة العقل، وتعزيز سيطرة الخرافة والنمطية والتهييج الحماسي للجمهور. لقد أضحت النمطية جزءاً من المعتقد الديني فصارت فكراً أساسياً لا يمكن للآخر التخلي عنه بسهولة. إن الفكر الوهابي والإستعلاء النجدي يمنعان استخدام المحاجات العقلية لتغيير الأفكار الموروثة والمضللة، ولا يقبلان بروح النقد للذات وللصورة المرتسمة في المخيال الشعبي. سيبقى الآخر (عميلاً متواطئاً مع اليهود، غير مخلص في ولائه، له قرآن آخر، يتزوج بأخته وأمه، الخ) وبالتالي فهو خطر ويجب ان يستخدم العنف ضدّه في الحدود القصوى.

وعلى هذا الأساس، أصبح الدين ـ المذهب في نجد مطيّة يستخدمه السياسي ويوجهه وفق رغباته ومصالحه داخلياً وخارجياً، وما استخدام الدين كأداة في السياسة الخارجية إلا واحداً من الأدلة. كما يمكن لرجل الدين السلفي أن يستخدم عاطفة الدين ـ المذهب ويطلقها من عقالها تحقيقاً لذاته، أو حماية لحريمه الخاص من خطر مدعّى، أو يوجهه كرسالة الى الخارج بالفكرة والقلم والمال والسلاح كما هو حاصل اليوم. إن تسييس العاطفة الدينية، خاصة بالنسبة لمذهب يعتبره أتباعه طهرانياً قامت على أركانه دولة وتشكلت من حوله مصالح متشابكة، أمرٌ متوقع (النص التاريخي للحلف التاريخي بين محمد بن عبد الوهاب ومحمد بن سعود فرض مقولة: ابشر بالغلبة والتمكين. ولم يكن محمد بن سعود بعيداً عن رأي زوجته: اغتنم ما ساقه الله به إليك). لكن تلك العاطفة كان يجب أن تخمل لينشط مكانها عاطفة أخرى تقرّب البعيد وتحفظ الدولة. الذي حدث عكس ذلك، فاستمرت ماكنة الضخ التحريضي الديني ضد المواطن في الداخل وضد المختلف في الخارج، فارتدت عنفاً حاداً لازلنا نسمع صداه.

الدين بنسخته الوهابية، من جهة نزعته الحادّة للتكفير والتفسيق والتبديع، ومن جهة توسيعه لدائرة المحرم بحجة سدّ الذرائع، أو الإكثار من الوعظ حول الموت والآخرة والأساطير التي تنسج حولهما، لا يمكنه إلا أن يكون مادّة خام لصناعة العنف والتحريض. إنها مصنع للفكر المتطرف والشباب الإنتحاري فاقد البوصلة وغير المبالي بأية خسائر ولا روادع عقلية.

المسألة ليست قضية تاريخية أو دينية فحسب، بل هي نمط حياة فُرض على الجميع دون مسوغ عقلي أو ديني، نعيشه كل يوم. ولهذا فإن الوهابية مرشحة لأن تزود السعودية بما يكفيها من انفجارات لعقود قادمة، فضلاً عن (تصدير) الزائد من نتاجها الى دول الجوار وفي مختلف أنحاء العالم!

فاصلة

زيادة الفائض في الميزانية تذهب للداخلية

كان فائض ميزانية عام ٢٠٠٣ نحو ٤٢ مليار ريال، وسبب الفائض هو زيادة سعر برميل النفط.

عشرة مليارات منها طارت! واختفت في جيوب الأمراء، ولا توجد في إضبارات وزارة المالية ما يوضح المسألة ومن الذي يقف وراءها من الامراء!

٣٢ ملياراً احتوشتها وزارة الداخلية جميعاً، وبينها بالطبع ابن الوزير وأمراء آخرين.

ثمانية مليارات منها (من الـ ٣٢ مليار) وضعت تحت تصرف الأمير نايف شخصياً للحاجة.

ومنها مليارات، اشتريت بهما معدات أمنية، بعضها بتوصية من الإف بي آي لمواجهة العنفيين. والمليارات يغطيان زيادة أعداد رجال الأمن ـ المباحث ـ وتكاليف شركات التدريب على مقاومة الإرهاب!

حين أعلن وزير المالية ان وزارته استطاعت التخفيف من الدين العام والذي يصل الى نحو ٦٠٠ مليار ريال فقط! وذلك بمقدار يزيد قليلاً عن الـ ١٥ مليارا من الريالات، تصور بعض الإقتصاديين المحليين أن الـ ١٥ مليار جاءت من الفائض، ولكن تبيّن انها جاءت من حصة الحكومة حين خصخصت وزارة الهاتف!

اما الـ ٢٥ مليار ريال، وهي فائض ميزانية ٢٠٠٢، فذهبت مع الريح ولم تعد، بل زاد الدين العام أيضاً بحجة الأمن!

نحن أمام بلاعتين عسكرية وأمنية، باسمهما تسرق الأموال وتنتهب الميزانية، وهي سرقات من العيار الثقيل، وكأن لا أزمة في البلاد، ولا بطالة ولا مشاكل ولا تردي في الخدمات الحكومية.

لقد قرأنا مؤخراً عن مئات الملايين التي تنتهب باسم صفقة اليمامة ودور الأمير تركي بن ناصر بن عبد العزيز آل سعود وآخرين في ذلك. وها هي اليمامة تجدد نفسها بمليار دولار، تقدم على طبق من ذهب لبريطانيا.

صفقات السلاح وسيلة لأمرين: النهب الملكي، وشراء موقف بريطانيا ودول الغرب الأخرى، وكأن صفقة السلاح مجرد تسديد فواتير من أجل حماية النظام!

رسالة زوجات المعتقلين الى ولي العهد

السلطات السعودية تمنع الزيارة عن الاصلاحيين

أفادت مصادر مقربة من دعاة الاصلاح المعتقلين في سجن عليشه بالرياض وهم الدكتور عبد الله الحامد والدكتور متروك الفالح والشاعر علي الدميني بأنهم بدأوا يوم ٢ مايو اضراباً عن الطعام، إحتجاجاً على سوء المعاملة التي يتعرضوا لها من قبل أجهزة السجن. وكان المعتقلون الثلاثة قد طالبوا بنقلهم من زنازين انفرادية الى سجن عام مع بقية السجناء، وهكذا السماح بإيصال الصحف لهم، والالتقاء بمحامين للدفاع عنهم.

ومازالت سلطات الأمن تفرض تدابير مشددة على زيارة زوجات المعتقلين، حيث تخضع اجراءات الزيارة الى فترة انتظار طويلة الى جانب المماطلة المتعمدة.

وقد ذكرت هذه المصادر بأن المعتقلين الثلاثة إستنكروا بشدة طريقة التحقيق التي تجرى معهم، مؤكدين على حقهم في الدفاع عن أنفسهم والالتقاء بمحامين. وكان الاستاذ علي الدميني قد نقل قبل أسبوع من سجن المباحث في الدمام بالمنطقة الشرقية الى سجن عليشه بالرياض.

وذكرت المصادر بأن مدير السجن وعدهم في الثاني من مايو ٢٠٠٤ بنقلهم الى سجن عام وتوفير الصحف لهم، ولكن لم يتم تحقيق هذا الوعد حتى لحظة نشر الخبر. وكانت المصادر قد تحدثت عن تدهور صحة المعتقلين، بفعل أوضاع المعتقلات وهكذا أمراض السكري والضغط التي يعاني منها الاصلاحيون الثلاثة.

هذا وكانت زوجات المعتقلين قامت بتقديم رسالة الى ولي العهد الامير عبد الله مطالبة بالافراج الفوري عن ازواجهم، وتوفير الضمانات الكفيلة لأزواجهن للحصول على حقهم في الدفاع عن أنفسهم ودرء الاتهامات الموجّهة اليهم من قبل مسؤولي الأمن، بما في ذلك وزير الداخلية الأمير نايف.

وكان الشاعر علي الدميني، أحد المعتقلين الثلاثة، قد طلب لقاءً مع مدير السجن لاجراء توكيل لابنه لاستكمال الاجراءات القانونية المتعلقة بمستحقاته البنكية وهكذا طلب السماح لزوجته وأبنائه بزيارته في السجن، ولكن حين رفض مدير السجن تلبية طلبه قرر الاضراب عن الطعام، الذي إستمر حتى موعد مقابلة مدير السجن.

كما طالب الدميني بلقاء مع أحد المحامين وإحضار كاتب عدل لتحرير وكالة لإبنه عادل من أجل متابعة معاملاته البنكية الخاصة، وقد رفضت سلطات السجن تلبية الطلب الامر الذي دفعه للاضراب عن الاطعام احتجاجاً على تلك الاجراءات.

وبحسب مصادر مقربة من الشاعر الدميني فإن أجهزة الأمن بدأت بالتضييق على الاصلاحيين الثلاثة فيما يتعلق بإيصال الصحف لهم وهكذا السماح لعوائلهم بالزيارة التي تخضع لقيود ومماطلات متكررة ومعقّدة. وتنقل هذه المصادر بأن معنويات الاصلاحيين المعتقلين عالية وأنهم مصّرون على حقهم في التعبير السلمي عن آرائهم في الاصلاح السياسي في البلاد، وأنهم على استعداد للصمود. كما ذكرت هذه المصادر نقلاً عن الدميني بأن الاوضاع الصحية لكل من الحامد والفالح تبدو سيئة.

وذكرت مصادر مقرّبة من عوائل دعاة الاصلاح المعتقلين في السعودية وهم الدكتور عبد الله الحامد والدكتور متروك الفالح والشاعر علي الدميني بأن أجهزة الأمن رفضت طلبات أسرهم بالزيارة. وقد ذكرت المصادر في الثامن والعشرين من أبريل الماضي بأن أجهزة الأمن منعت أسرة الدكتور متروك الفالح من إيصال أدويته ولا جهاز قياس السكر، كما رفضت تحديد زيارة له، كما أبلغت هذه الاجهزة إبن الدكتور الحامد بعدم السؤال عن والده قبل أسبوعين، حيث سيتم تقييم الطلب قبل إصدار قرار حاسم بشأنه.

وقد ذكرت زوجة أحد المعتقلين قائلة بأنه في اليوم الثاني للاعتقال توجهت للمباحث العامة وأخبرتهم أن زوجي اختفى منذ الأمس، وعلمت من موقع على شبكة الانترنت بأنكم اعتقلتموه وأرغب في التأكد منكم بصحة الخبر كون زوجي بحاجة الى تناول بعض الأدوية الخاصة، وردّوا عليَّ بالقول (أن ضالتك لا نعلم عنها شيئاً) ونصحوني (باستخفاف) بمراجعة الأمارة.

وحين توجهت للأمارة أكدّ لي الموظفون في القسم الخاص بأن وكيل الامارة لا يقابل ولا يخاطب نساء فحررت معاملة لدي رقمها وتاريخها تشمل نقطتين أساسيتن الأولى: أن يتم إعلامي فوراً أين زوجي وأن أتصل به أويتصل بي وأن تصله أدويته، والثانية: بماذا أرد على وكالات الأنباء العالمية التي تتصل بي مع ملاحظة إستيائي وأبنائي من محاولة تشويه سمعة زوجي ورفاقه الإصلاحيين عبر تصريحات المسؤولين وأننا لن نسكت على ذلك. ومع ذلك لم يتم التعامل معي كمواطنة تطالب بأبسط حق من حقوق الحيوان.

وقد حاولت زوجات المعتقلين ترتيب موعد للقاء الأمير عبد الله أو الأميرة عادلة وتهرب منا الوسطاء بدلالة غير مباشرة على الرفض..

وتمثل هذه الاجراءات تصعيداً خطيراً، حيث ينظر كثير من دعاة الاصلاح في السعودية الى أن تدابير كهذه تعتبر اخلالاً بأوضاع حقوق الانسان بالرغم من مزاعم الحكومة بأنها تحقق تقدّماً في هذا المجال، وفي الوقت الذي تعلن فيه اللجنة الوطنية لحقوق الانسان، بأنها تستهدف الدفاع عن حقوق المواطنين.

هذا وقد بدأت أجهزة الأمن السعودية التحقيق مع المعتقلين منذ السادس والعشرين من أبريل الماضي فيما أبدت وكالة المحامين السعودية استعدادها للدفاع عن المعتقلين.

من جهة أخرى تشكلت لجنة لرعاية أسر معتقلي الرأي في السعودية مؤخراً وذلك بعد إعتقال الدكتور متروك الفالح وعبدالله الحامد والشاعر علي الدميني، وقد باشرت اللجنة في متابعة شؤون الأسر ومتابعة امورهم والتواصل معهم، وقد جاءت هذه اللجنة على خلفية تعامل الحكومة في السعودية مع رؤية الاصلاحيين مقابل الأرهاب الذي يهدد أمن المجتمع.

هذا وقد بعثت زوجات المعتقلين الثلاثة برسالة الى ولي العهد الأمير عبد الله وفيما يلي نص الرسالة:

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إزاء ما يتعرض له الوطن من تحديات وأخطار (داخلية وخارجية) محدقة، والتي تتمثل على وجه الخصوص في تصاعد وتيرة العنف و الإرهاب الدموي ؛ فإننا ندين ونستنكر هذه الجرائم البشعة وآخرها تفجير المنشآت الأمنية في الرياض؛ باعتبارها تنتهك المبادىء الإسلامية وتمس على نحو مباشر أمن الوطن والمواطنين والمقيمين على حد سواء؛ كماأننا نتطلع إلى تكامل وتظافر كافة الجهود (الرسمية والشعبية) الوطنية وعلى جميع الأصعدة لوضع حد للتلاعب والعبث الذي يطال حاضر الوطن ومستقبله، ونرى قبل كل شيء أنه ينبغي العمل على توحيد وتعزيز التلاحم الوطني وتمتين الجبهة الداخلية من خلال التمسك بالثوابت والمصالح الوطنية العليا.

وفي هذا الإطار نود أن نصارحكم بمدى الضرر والأذى المادي والنفسي الذي لحق بنا جراء استمرار اعتقال رجالنا في زنازين انفرادية في سجن عليشة بالرياض؛ وهم من يعرف سموكم مدى إخلاصهم الشديد لهذا الوطن وحرصهم على أمنه واستقراره وازدهاره، وأنهم من خلال مخاطبتهم (مع غيرهم) لسموكم الكريم انتهجوا الأسلوب السلمي والعلني والمدني المتحضر، وكانوا حريصين كل الحرص على توطيد وترسيخ العلاقة الصحية بين الحاكم والمحكوم، وقدموا اجتهادا تهم ووجهات نظرهم حول مفهوم الإصلاح الشامل الذي أعلنتم بصورة واضحة وقوية ومن خلال استقبالكم لهم ولغيرهم من دعاة الإصلاح عن تبنيكم ودعمكم لهذا التوجه، باعتباره الخيار الوحيد إزاء كافة التحديات والأخطار المحدقة والتي تتربص بوطننا الشر.

إننا وإذ نشعر بكثير من الأسف والإحباط حين نلمس أن التعامل يجري وأن الخطاب يتم بنفس المستوى، بين من يعمل لصالح الوطن ونمائه بشكل سلمي، ومن يسفك الدماء ويدمر مقدراته؛ فإننا نتطلع إلى سموكم وضع حد سريع لمعاناة المعتقلين وأسرهم وبما يحفظ كرامتهم وحقوقهم ويرد الاعتبار لهم خصوصاً في ضوء الاتهامات المجحفة في حقهم، وأن تتاح لهم الفرصة في استئناف مسيرتهم في إطار الشرعية التي كانوا ومازالوا حريصين على العمل في ظلها.

سدد الله خطاكم وحمى الوطن من كل كيد أثيم

أسر المعتقلين:

أسرة د. عبد الله الحامد عنها زوجته / هدى حسن عثمان

أسرة الكاتب الأستاذ علي الدميني عنها زوجته / فوزيه العيوني

أسرة د. متروك الفالح عنها زوجته / جميله سليمان العقلا

الرأي

درس في الوطن

ليكن الافراج عن الاصلاحيين حدثاً استثنائياً

إذا صدقت الانباء حول قرب الافراج عن الرموز الاصلاحية الثلاثة الدكتور عبد الله الحامد والدكتور متروك الفالح والاستاذ الشاعر علي الدميني، فإن ثمة مسؤولية كبرى تنتظر أفراد التيار الاصلاحي خصوصاً والوطن عموماً، وهي حق هؤلاء الابطال في التكريم والاستقبال بحفاوة الى جانب من سبق الافراج عنهم مثل الاستاذ محمد سعيد الطيب وزملاؤه.

ربما لم يشهد الوطن نشاطات مشتركة خلال العقود الماضية باستثناء ما نقرأه في التجارب الحزبية المحلية، بحيث يمثل الافراج عن رمز وطني في جدة حدثاً ابتهاجياً في الرياض والمنطقة الشرقية والعكس صحيح.. ومنذ عامين بدأنا نشهد روحاً وطنياً تسري أفقياً في الطيف السياسي والاجتماعي على امتداد الوطن، وهي روح صاغتها المحن العامة والمشاعر المتبادلة بالحرمان الاقتصادي والسياسي والتي جعلت من بروز رموز وطنيين ممكناً.

وبهذه المناسبة، نحن امام حدث ـ امتحان لقدرة التيار الوطني الاصلاحي على إثبات جدارته ومصداقيته في ميدان المواجهة مع الحكومة.. لا يكفي مجرد تكرار العبارات الكلاسيكية المعلّبة من أجل الاحساس بالالتزام الادبي تجاه من أمضوا بعناد رائع فترة تحدي داخل المعتقل.. وبالرغم من أن الموقف الاصلاحي كان الى حد ما فاتراً ولم يصل الى مستوى الاحتجاج المسموع والمرئي خلال فترة اعتقال الرموز الاصلاحية، وهذا يستحق التأمل والعتب وبخاصة إزاء كل من لاذ بالصمت في زمن الكلام، ولكن يبقى حدث الافراج عن دعاة الاصلاح الثلاثة فيما لو تم إستثنائياً، ويتطلب من الجميع المشاركة في تحويله الى حدث وطني، كيما يشعر هؤلاء الرموز بأنهم يستحقوا كل التقدير لموقفهم التضحوي من أجل الوطن، وأن يعطى درس لكل الذين يلحقوا بهم في المستقبل بأن الاعتقال مصنع الرموز الوطنيين، وأن من يحمل قضية وطنه يملي على أبنائه واجب الوفاء له في غيابه والاحتفاء به حال الافراج عنه..

كان الرهان القديم يقوم على أن اعتقال الناشطين السياسيين يمثل نهاية طبيعية لحياتهم السياسية، أو أن حدثي اعتقالهم والافراج عنهم سواء من حيث رد الفعل الشعبي، بإستثناء الخسارة المحدودة التي يستشعرها المقرّبون ومن يتقاسمون معهم همّاً حزبياً أو فكرياً موحّداً، ولذلك فقد الوطن كثيراً من الناشطين السياسين والمصلحين لأنهم قضوا نحبهم داخل المعتقلات او أنهم شعروا بالاحباط الشديد والانكسار النفسي بعد الافراج عنهم حيث وجدوا أنفسهم غرباء وكأنهم لم يضحّوا من أجل قضية هؤلاء الذين تنكّروا لهم بعد خروجهم.

لاشك أن الحال اختلف كثيراً في السنوات الأخيرة لا لأن الدولة فقدت القدرة على استعمال القبضة الحديدية فحسب في التعامل مع دعاة الاصلاح، بل ولأن ثمة وعياً عاماً بضرورة تحقيق درجة عالية من التعاون الجماعي والتعاضد الذي يمنح لدعاة الاصلاح الثقة بأن تضحياتهم مأمونة العواقب لأن هناك من يسندهم في الضرّاء.. وليكن خروج هؤلاء الرموز دافعاً آخر لاثبات بأنهم يستحقوا الاسناد في السرّاء أيضاً.

السعودية: من الصراع الكامن إلى الصراع المتفجر

ناجي حسن عبد الرزاق

الاستقرار الأمني جزء مهم من الإنجاز السعودي الذي يفتخر به الخطاب الإعلامي السعودي محلياً وعالمياً. فمحلياً تمكّن آل سعود حتى بداية التسعينات من إخضاع الشعب لسلطتهم برغم التنوع القبلي والمذهبي والمناطقي على مساحة تقدر بمليوني كيلومتر مربعا تقريباً، وعالمياً تمكّنوا من إقناع العالم من أن الاستقرار الأمني في السعودية مثالي ويؤمّن مصالح الدول فيها، فهل تغيرت دولة الأمن والاستقرار إلى دولة بدأت فيها علامات التصدع والانهيار؟

لم تكن العربية السعودية يوماً مستقرة أمنيا إستقرارا حقيقياً، فمنذ نشوء الدولة السعودية الثالثة وصراع القوى الاجتماعية في تناحر، فآل سعود أنفسهم صارعوا معارضيهم من قبائل نجد كما صارعوا معارضيهم في الحجاز والأحساء والقطيف والجنوب والشمال. وبعد هيمنة الملك عبد العزيز على مجمل أراض شبه الجزيرة وإخضاع السكان فيها، تراجع الصراع العلني لكنه لم يكن يختفي إختفاءً حقيقياً بل ظل الصراع كامناً يطفو للسطح بين حين وآخر لأسباب مختلفة، وأهمها إحتكار آل سعود للسلطة والثروة.

إنّ مَنْ يراقب الصراع المسلح اليوم في السعودية، سيجد أن كوامن هذا الصراع تتجلى في المقام الأول في احتكار آل سعود للسلطة والثروة. أما أشكال الصراع التي تأخذ أحياناً صيغة أيديولوجية دينية كما تفعل اليوم جماعات العنف السعودية فليس سوى المبرر للصراع الذي يسعى جاهداً لإزاحة نظام الحكم السعودي من السلطة ورفع يده عن مصادر الثروة. فالصراع الذي تفجّر بين نظام الحكم وجماعات العنف في السعودية هو على ما يبدو بداية لسلسلة طويلة من الصراعات التي إما أن تتطيح بنظام الحكم أو بهذه الجماعات أو بكليهما معاً.

في كل الأحوال إن الهيبة التي سعت العائلة الحاكمة السعودية إلى ترسيخها في أذهان المواطنين قد تزعزعت حتى بدا آل سعود كما لو أنهم عاجزون عن إدارة البلاد والتحكم في أطرافها كما كانوا سابقا. فهاهم اليوم يصارعون جماعات العنف المسلحة في عقر دار الحكم - الرياض - دون أن تتمكن الأجهزة الأمنية السعودية من إضعاف هذه الجماعات برغم الاعتقالات في صفوف الإسلاميين المتشددين في طول البلاد وعرضها وضرب بعض قوتهم العسكرية هنا وهناك. ومع ذلك، لا تزال هذه الجماعات قادرة على الضرب بقوة وفي أماكن تعتبر حصناً أمنياً منيعاً كمقر قوات للأمن السعودي في الرياض.

لا يكاد آل سعود يصدقون ما يحدث في مدينة الرياض، إن شدّة الصدمة التي أوقعها تفجير مقر قوات الأمن السعودي يوم الحادي والعشرين من أبريل ٢٠٠٤ قد رسخت قناعات الأمراء بأن أمنهم الشخصي في خطر فضلاً عن أمن المجتمع. وأخص في هذا الصدد الأمير نايف الذي يعتبر المسئول الأول عن الأمن الداخلي السعودي. فقد شاع في بعض الأوساط بالرياض بأن الأمير نايف كان موجوداً قبيل التفجير بساعة في مقر القوات الأمن السعودي. أي أن الأمير كان سيكون في خبر كان لو أن التفجير وقع قبل موعده بساعة. وسواء كان الأمير بالمقر أم لم يكن، فإن تفجير مقر قوات الأمن السعودي في حد ذاته هو حدث مهم في لتكتيكات المسلحة لجماعات العنف. لقد تبنت جماعة (كتائب الحرمين) في بيانها الرابع والمنشور على شبكة الإنترنت بتاريخ ١٤٢٥/٣/٢ هـ تفجير مقر قوات الأمن السعودي ، بل أخذت على عاتقها ضرب الأهداف السعودية الداخلية سواء كانت رجال أمن أو مقرات حكومية أمنية. وتتوعد (كتائب الحرمين) بأن هذا التفجير لن يكون الأخير بل هو (لونٌ واحد فقط من ألوان العذاب)، بحسب تعبير بيانها حيث ستستمر التفجيرات والاغتيالات.

في هذا الخصوص، لم يشأ الإعلام السعودي أن يتعامل مع تفجير قوات الأمن السعودية بطريقة مهنية بحتة بل حاول التقليل من أهمية الحدث عبر تصوير المنفّذين بأنهم مفلسون وذلك تمشياً مع تصريحات الأمير نايف التي حاول من خلالها إقناع الرأي العام بأن قوات الأمن قد أحبطت من قبل عدّة محاولات تفجير باكتشافها لسيارات مفخخة. إن الإنجاز الأمني الذي يسعى وزير الداخلية السعودي إلى تأكيده هو بمثابة رغبة لتذكير العالم بأن آل سعود لازالوا قادرين على حفظ الأمن والاستقرار في البلاد وأن الأمن السعودي لا زال قوياً ويمكن الاعتماد عليه، إلا أن

العربية السعودية الدولة المثالية في الاستقرار الأمني. هكذا يصفها آل سعود دولتهم باستمرار لتقديم أنفسهم داخليا وخارجيا بأنهم الأنجع في إدارة دولة مترامية الأطراف تختزن في باطنها أهم وأكبر ثروة في العالم وهي النفط.

عملية انتحارية كعملية تفجير مقر قوات الأمن السعودي بالرياض تكفي لتبديد كل المحاولات الإعلامية السعودية وإضعاف كل التأكيدات السعودية على الاستقرار الأمني في السعودية.

إن ما يجري في العربية السعودية ليس مجرد صراع بين فئة صغيرة ومهمّشة إجتماعياً أو ليست لها جذور إجتماعية وفكرية كما يريد الحكم السعودي أن يؤكد، بل هو صراع مع فئة أو جماعة نبتت جذورها الفكرية في صلب الثقافة الدينية السعودية الرسمية والشائعة حتى أصبحت أطروحاتها تكسب كل يوم أنصار ومتعاطفين من الشباب تحت العشرين الذين هم وقود هذا الصراع اليوم. إن الفضل الأول لهذا الاتساع يرجع إلى السياسة السعودية الداخلية التي تقودها وزارة الداخلية التي يرأسها الأمير نايف. لقد أتاحت هذه السياسة فرص ترعرع جماعات العنف حتى تحولت إلى إخطبوط يسعى إلى التهام كل شيء. إن نظام الحكم السعودي كما ترى (مي يماني) هو الذي يتحمل مسؤولية ظهور وخلق هذه الموجة الجديدة من جيل المتطرفين (مجلة الشاهد السياسي — عدد ٤٢١ ـ أبريل ٢٠٠٤ ـ لندن).

فيما يتعلق برؤية المستقبل، فإن الصراع بين جماعات العنف المسلّح ونظام الحكم السعودي آخذ في الاتساع على نحو متقن وضمن آليات تكتيكية تهدف على ما يبدو إلى تحقيق أهداف بعيدة المدى على رأسها إسقاط نظام الحكم السعودي وإقامة إمارة الخلافة الإسلامية. وتشرح لنا أدبيات هذه الجماعات المنشورة على الإنترنت (مجلة صوت الجهاد التي صدر منها حتى الآن ١٥ عددا ومعسكر البتار التي صدر منها ٩ أعداد حتى الآن) كيف أنها تسعى إلى نشرة ثقافة سياسية وعسكرية تهدف إلى تشكيل بنية بشرية تحتية أو قاعدة بشرية مسيّسة بإطار أيديولوجي ديني سلفي وهابي ومدربة على استخدام الأسلحة الخفيفة التي تستخدم عادةً في حروب المدن والعصابات. وهذا التوجه لا يهدف فقط إلى التثقيف السياسي والعسكري والمخابراتي للكوادر لمواجهة آنية مع أجهزة الحكم السعودي، بل يهدف هذا التوجه أيضاً إلى جعل المواجهة طويلة المدى ضمن حرب استنزاف متواصلة لنظام الحكم السعودي من أجل إضعافه من داخله، وربما جاء التركيز على مدينة الرياض باعتبارها مقر الحكم والسيطرة السياسية والأمنية لجميع أنحاء البلاد. وإن خلخلة الأمن مركزياً سيضعف الأطراف أو على الأقل سيسهل ضرب مواقع حيوية واستراتيجية موجودة بالأطراف كالمواقع النفطية في المنطقة الشرقية.

إن الحرج الذي تعاني منه حكومة العربية السعودية الآن يتمثل من ضمن ما يتمثل في عدم قدرتها على استعادة الأمن والاستقرار، وهذا يعني الآتي:

١. إضعاف ثقة المواطنين في قدرة الحكم السعودي على توفير الأمن لهم.

٢. انخفاض مستوى الاستثمار إما عبر هجرة المزيد رأس المال الوطني للخارج أو امتناع رأس المال الأجنبي من المجيء للسعودية للاستثمار فيها.

٣. كسر الحاجز المعنوي المرتبط بالهالة التي شكلها الحكم السعودي حول نفسه خلال السنوات السابقة من حكمه ومن ثم خلخلة هيبة الحكم.

إذا تتابعت الضربات المسلحة والاغتيالات والتفجيرات لمواقع حكومية وإستراتيجية كمواقع النفط، فإن مزيداً من الحرج سينال آل سعود، مما سيدفع العالم المتضرر من إستمرار العنف إلى الضغط على نظام الحكم للاسراع بالقضاء عليه وعلى أسبابه المختلفة. إلا أن الحكومة السعودية في الواقع لن يكون بمقدورها الاستجابة لهذه الضغوط ليس لأنها لا تريد القضاء على جماعات العنف المسلحة وإنما لأنها لا تستطيع فعل ذلك لأسباب ذاتية كامنة في طبيعة بنية الحكم.

ما هو متوقع أن المعارك المسلحة بين جماعات العنف المسلح وأجهزة الحكم السعودي سوف تستمر، وأن قدرة هذه الأجهزة قد لا يُكتب لها النجاح إلا إذا أدمجت في مواجهتها لهذه الجماعات إجراءات إصلاحية فعلية تجعل الشباب الذي ينضوون في صفوف هذه الجماعات أقل احتمالاً. إن الحكومة السعودية لا توفر بدائل سياسية لتشجيع المواطنين على التعاطف مع إجراءات الحكومة ضد هذه الجماعات. إن شعار لا صوت يعلو فوق صوت المعركة أُريد به استمرار الإجراءات القمعية المستمرة ضد الإصلاحيين والمطالبين بالاصلاح. إن ضمور صوت الاصلاح في السعودية مؤشر خطير على استمرار العجز الرسمي السعودي عن ابتكار حلول ناجعة للعنف المسلح. إن إصرار نظام الحكم على اتباع هذا الشعار سيدخل البلاد في دورة العنف والعنف المضاد. إلا أن هذه الدورة العنفية المسلحة سوف تزيد من أزمة البلاد وسوف تخنق النمو الاقتصادي لا سيما إذا توجت جماعات العنف إلى مواقع النفط باعتبارها أهدافا مشروعة كما هي عليه الحال المقرات الحكومية الأمنية والعسكرية.

تيار

الفتوى واليقين الزائف

في تشخيصه لمشكلة الفتيا، وأزمة المفتين، التي تزايدت في البلاد، وسببت الكثير من الكوارث الإجتماعية والسياسية والثقافية وحتى الإقتصادية.. كتب الأستاذ عبدالله بجاد العتيبي في الرياض (٢٠٠٤/٤/١٩) أن (من أهم أسباب انحراف وظيفة الفتوى هو انتشار اليقين الزائف لدى عدد من المنتسبين للعلم الشرعي بأحقية آرائهم في المسائل الاجتهادية واقتناعهم بأنها مسائل لا تقبل الاجتهاد). وقال بأن المفتي ابن بيئته، لا يستطيع التخلص من آثارها على اجتهاداته، فيأتي تفسير النص الديني وفق القوالب الإقليمية الضيقة.

وفي المملكة فإن أكثر المفتين هم أبناء منطقة معينة، وتلامذة مدرسة فكرية واحدة طبعتها البيئة الجغرافي بطابعها. ولما كان أكثر المفتين يحرمون السفر الى الخارج، فإن اطلاعهم على الآخر والعالم يبقى محدوداً، فأسرتهم البيئة، وتوحّد بهم الفكر بقدر ما توحدوا به، وطبعوا أنفسهم ومن وقع تحت قبضتهم باجتهادات رأوا فيها الحق بجانبهم دون غيرهم، وهم في أكثرهم لم يطلعوا على ما لدى الآخر، ولم يسمعوا حجته، ولا نظروا الى بيئته وتراثه.

لهذا اتسمت الفتاوى في المملكة بالتسرّع، وبالقطعية والحدّة، وبنبذ الآخر وتجهيله وتكفيره. فاتسع نطاق المحرمات، واتسعت دائرة التكفير، واتّسع الإعتزاز بالذات فكراً وممارسة وعقيدة، دون الإلتفات الى خصوصية المنطقة (نجد)، وخصوصية (السعودية) كمكان ودولة تحوي الكثير من التنوعات والمفارقات بل والمتناقضات. الأمر الذي أوقع المؤسسة الدينية في دائرة الغلو والتطرف، وأوقع الدولة التي تأخذ بمنهجهم وفتياهم في مأزق لا تعد ولا تحصى، أثرت على علاقاتها مع دول أخرى قريبة وبعيدة.

ومع ثورة الإتصالات، وجدنا المفتين من المملكة، يخرجون الهزيل من الرأي، ويقتحمون مجالات بعيدة عن اختصاصهم، ويصدرون أحكاماً وفتاوى تضحك الثكلى، وتضيق على الناس، بل وتزيد من الشروخ بينهم. خاصة بعد أن تمّ تسييس الدين، وتعددت المرجعيات الدينية والسياسية ضمن الإطار المحلي وغيره، فصارت الفتيا محكومة ليس بالبيئة وحدها، بل وبالمصلحة الخاصة، منطقة أو حزباً أو مذهباً.

ومن هنا جاءت دعوات عديدة لترشيد الفتيا في البلاد، بعد أن كفر من كفر، وأهدر دم الكثيرين، وبعد أن طغت فتيا التحريم على كل ما عداها. ولكن السؤال كيف يكون ذلك؟

من الصعب حصر الفتيا في مجموعة أفراد. ومن الخطأ حصرهم من بيئة واحدة، ومن تيار مذهبي واحد. فالشعب متنوع الانتماءات، ولا يمكن أن يحكم بفتاوى أقلية تحكم المجموع. فإما أن يفتح باب الإفتاء الى الجميع، أو يطعموا المؤسسة الدينية، أو يحدثوا لهم مؤسسات جانبية. وإن الدولة اليوم وهي تمر بمأزقها المعروفة، لهي معنيّة بعدم توريطها بمذهب، او بفتوى محددة تنسف الكثير من مصالح مواطنيها.

وعادت حليمة لعادتها القديمة

مكافحة العنف بمزيد من الحقن الدينية المتطرفة

مرتضى السيد

تحدثنا في الأعداد الماضية، كما تحدث غيرنا ناقداً في الصحافة المحليّة قبل إخصائها من جديد بعيد اعتقال الإصلاحيين في مارس الماضي، محذّرين من مداواة العنف بالأداة الأمنية وحدها، ومن معالجته وفق النسق القديم الذي قاد الى المزيد من العنف فيما بعد. توقعنا أن الحكومة ستقوم بتقليم أظافر العنفيين، لأنها لا تستطيع وبكل صراحة أن تنهيهم، لا الآن ولا في المستقبل المنظور.. وقلنا بأن العائلة المالكة في المقابل ستقوم بإعطاء المزيد من الصلاحيات الى المؤسسة الدينية الرسمية، وأنها لن تجازف بالتخلّي عن الفكر السلفي ولا عن التحالف مع مؤسساته ورجاله، لأن ذلك يضعفها مقابل دعاة الإصلاح والتغيير، وأنها لن تقوم بالإصلاحات السياسية شأنها شأن الحليف الديني ـ السلفي الرافض، لأن هذا البديل مكلف لكلا الطرفين الفئويين.

كتب صحافيون سعوديون منذ أشهر عديدة وفي مناخ من الحرية الصحافية غير مسبوق، بأن ظاهرة العنف والإرهاب والتكفير في المملكة مختزنة في الثقافة السلفية المسوّدة، وقد تلقّت دفعة كبيرة بعيد احتلال جهيمان للحرم المكي في نوفمبر ١٩٧٩. وقد انتقد أولئك الصحافيون سياسة الحكومة وإن كان بأثر رجعي وبعد ٢٥ عاماً، حيث أنها وبعد أن نجحت في القضاء على تمرد جهيمان، كافأت حليفها الديني السلفي بالمزيد من السلطات والقوة، حتى ساد الفكر الأحادي، وخُنق المجتمع ومفكروه ومثقفوه، فكانت النتيجة أن زاد الغلو والتطرّف، فانفجر التيار السلفي مرّة أخرى في بداية التسعينات مطالباً بالمزيد من السلطات السياسية والمزيد من الضغط على المجتمع تحقيقاً لنموذجه المتمذهب للدولة. هنا عادت الحكومة مرّة اخرى لسياساتها القديمة، عبر ضرب العناصر والقيادات السلفية المسيّسة بحجة التطرف والعداء للحكومة، والإغداق بيد أخرى على التيار بالمزيد من الصلاحيات والقوة في الشارع وفي مؤسسات الدولة، فكان ذلك إيذاناً بانفجار العنف منذ منتصف التسعينيات وتسارع خلال الفترة الأخيرة.

والآن وللمرة الثالثة، استخدمت القوى السلفية تلك الصلاحيات والقوة من اجل فرض منهجها العنفي في التغيير، وقد بدا للوهلة الأولى أن الحكومة وعت الدروس الماضية وأنها بصدد إعادة نظر في علاقاتها مع حليفها الديني، وأنها يمكن، ومنذ احداث نيويورك وواشنطن في سبتمبر ٢٠٠١ واستمرار حوادث العنف، أن تبدأ بتقليص الجرعات السلفية المتطرفة في الإعلام والمناهج التعليمية وغيرهما. كما بدا ان الحكومة وقد اعترفت بأن أحادية الرأي المذهبي والفكري يشلّ المجتمع ويولد المزيد من التطرف والعنف، فأنشأت مركز الحوار الوطني، وظهر شيء من التنوّع على السطح وإن لم تعبر وسائل الإعلام عن ذلك التنوّع على الأرض.

لكن الحقيقة الواضحة الآن، هي أن الحكومة السعودية لم تتخذ تلك السياسات الدفاعية المحدودة إلا مضطرة، من أجل تخفيف الضغط الأميركي من جهة، ومن أجل حشد الشارع السعودي ليقف معها في مواجهة العنفيين.

المحصلة النهائية، هي أن ما بدا أن الحكومة قد أخذته باليمين من التيار السلفي، أعادته اليه بالشمال.. وأن نغمة الإصلاح انقلبت من جديد فأُدخل الإصلاحيون الى السجون. هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والتي تمثل رمزية للتيار السلفي، سُلّحت بأسنان جديدة، وعادت الى نشاطاتها السابقة، تخبط خبط عشواء في الشوارع والأزقّة. والإعلام الرسمي أصبح مقزّزاً الى أبعد الحدود، خاصة القناة التلفزيونية الأولى التي قال وزير الإعلام قبل أربعة أشهر أن ٤٠٪ من برامجها دينية، مخصصة (لترشيد) الحالة الدينية السلفية! وهو ترشيد يعني المزيد من حقن التطرّف الفكري لمعالجة العنف! معادلة سعودية غريبة. ومن الواضح أن حقنة الـ ٤٠٪ لم تكن كافية، فخلال شهر ونصف يبدو أنها وصلت بين ٦٠–٧٠٪ من مدة بث القناة التلفزيونية الأولى.

كل البرامج تتحدث عن وجوب طاعة ولي الأمر، وتحث على الجماعة، وتنذر بحدّ الحرابة، وتمنّي طلاب الموت بالعفو والمغفرة في الدنيا والآخرة إن هم ألقوا السلاح وعادوا الى حضن ولاة الأمر من جديد (العلماء والأمراء). البرامج تؤكد على (محدودية) العنف! وعلى شذوذ ممارسيه، وعلى عدم جدوائيته، وعلى أضراره. وأنه ليس نتاج السلفية ولا هو فكرها، فهي بريئة، براءة الذئب من دم يوسف بن يعقوب!، والحكومة بريئة مؤمنة موحّدة، يوجد بها أخطاء ولكنها أعظم حكومة في الدنيا!

تلحّ الخطابات الجديدة على أن شرع الله مطبّق، وأن الدولة قائمة على التوحيد وتسهر على رعايته ونشره، وفوق هذا يصرّ المشايخ المتحدثون أن الدولة لا تقوم لها قائمة إلا بسيرها في منهج الدعوة ـ وهي تقوم بذلك! حمداً لله! وبالتالي فشرعيتها مصانة، وحقها في الطاعة محفوظ، والمعترض مقصّر، والمحتجّ يستحق التقريع والسجن، وحامل السلاح لا ينتظرن إلا الإستئصال!

الخطاب الجديد الذي يراد له إقناع دعاة العنف السلفي بالجنوح الى السلم وإلقاء السلاح، والتمييز بين الدماء المعصومة وغيرها.. هو خطاب احتجاجي ضعيف للغاية، غير مقنع، حتى لو تسلّح بكل الأسماء الكبيرة من رجال الدين.

هو أولاً خطاب غير صادق في مدعياته

التي تبريء السلطة والمؤسسة الدينية من الفساد والإنحراف. وهو خطاب يعتمد نفس المنهج والحجج النصيّة التي أفرزت العنف، وبالتالي لا يمكن أن تحاجج جماعة تؤمن بنفس الفكر، وتختلف معها في التطبيق فحسب. وللحق، وكما قال الأستاذ عبد الله بن بجاد العتيبي ذات مرة في مقالة له بجريدة الرياض، بأن دعاة العنف، ابتداءً من الأخوان الأوائل مروراً بجهيمان الى أصحاب النعوش الملائكية الجديدة، هم أصدق ممن علّمهم من المشايخ في تعاطيهم مع الفكر السلفي والإلتصاق به، فهم يطبقون ما تعلّموا، بينما هناك انفصام بين تفسير النص الديني وبين التطبيق بالنسبة لرجال المؤسسة الدينية الرسمية أو من يسمون بوعاظ السلاطين. فكيف ننتقد الثمرة، ولا نخطئ الشجرة؟! كيف نعلّم دعاة العنف بأن الآخر كافراً، حلال الدم والمال والعرض، ثم إذا ما قاموا بالتطبيق نقول لهم بأنكم أخطأتم؟!

المملكة لا يمكن ان تختزل في فكر واحد، ولا في لاعبين سياسيين إثنين فحسب: العائلة المالكة والسلفية، فيما يبقى الآخرون مجرد متفرجين على حفلة العنف بانتظار حسم يدفع كل الشعب ثمنه. يراد من العنف وسياسة مقاومته الحالية أن تقول بأن الصراع العنفي القائم داخلي بين الجماعة الحاكمة ولا دخل للآخرين فيه، ومع هذا يطالب الأمراء والمشايخ الآخرين بأن يكونوا الى جانب الأقوى الذي يستعبدهم وينتقص من حقوقهم ويسحق إرادتهم.

العنف هذه المرة يختلف عن المرات السابقة، فعمره سيكون أطول، وبيئته أكثر موائمة للإستمرار، ومعالجة الداء بمزيد من الداء نفسه لن يخلف لنا كما كان في السابق انفجارات مستقبلية، بل ان الإنفجارات لن تتوقف في الأصل.

اللعبة الحكومية كانت خاطئة وستبقى خاطئة ولن تثمر إلا التمزّق والتشرذم والعنف في كل مكان.

إذا لم يتعلم الأمراء من دروس الماضي، فإنهم بلا شك قد وصلوا الى وضع يصعب معه التعليم، ولم يبقَ إلاّ القطع والعزل، فسفينة البلاد ما عادت قادرة على الإبحار والحركة، وهي مخرومة من كل الإتجاهات ولم يبق إلا أن تغرق بمن فيها.

بالألوان

تضليل الذات
ارتخاء وارتياح سعوديين مما يجري في العراق

على المستوى التكتيكي، تبدو مراهنة الحكومة السعودية في تفادي الإصلاحات صحيحة.
الأزمة في المملكة لا ينظر الأمراء لها بعيون محليّة، ولا لأن لها جذوراً محلية عميقة.
الداخل مهما بلغ من سوء، يمكن السيطرة عليه من وجهة النظر الحكومية.
المهم أن يحصر الموضوع في حدود الداخل، ثم يحصر الداخل في حدود المنطقة، ثم يحصر في حدود المدينة او البلدة، ومن ثمّ يمكن مواجهة كل المشاكل.
الكفاءة في مواجهة تحديات ومتطلبات الداخل ليست ذات أهمية طالما أن السلطة لاتزال موحدة وبيدها كل أسباب القوة المادية والأمنية لمواجهتها.
المهم هو ما يجري خارج الحدود. فمقاومة الإصلاح وكذلك العنف لا تبدو مشكلة عويصة إلا إذا تحدّرت أو اتحدت مع عناصر تفعيل خارجية.
ولقد أمّل المسؤولون السعوديون كثيراً في مواجهة الضغوط الأميركية والغربية، أن يتحول العراق الى رمال متحركة تعطل العقل والفعل الأميركيين عن الإلتفات اليهم ضغطاً وعقاباً وتهديداً. وهم يدركون بأن الفشل الأميركي في العراق هو فشل لكل الغرب، وهو فشل سيطيح ببوش في الإنتخابات القادمة، وسيطيح بالنموذج الأميركي في الديمقراطية وحقوق الإنسان الذي يراد تصديره الى البيت السعودي خصوصاً.
تصاعد العنف في العراق خلال الشهر الماضي، وسقوط منظومة الأمن الأميركي فيه، خفف الضغط عن جيران العراق، سوريا وايران والسعودية.. وجاءت صور التعذيب الأميركي ـ البريطاني للسجناء العراقيين لتوجه ضربة شديدة القسوة ـ أكثر من المقاومة العراقية نفسها من حيث الأهمية ـ للنموذج الأميركي البائس.
لم يخف السعوديون أفراداً وكتاباً ومسؤولين فرحهم بذلك. فالحقد على السياسة الأميركية في المنطقة جعلهم يؤيدون كل حدث يصبّ في غير صالح الأميركيين، وإن كان يضرّ بهم أنفسهم أيضاً في لعبة تقاطع المصالح.
لا يهم الأمراء السعوديين كثيراً تأجج العنف المحلّي بالقياس الى المحنة التي يواجهها الأميركيون في العراق.
ولا يهتمون كثيراً بآثار الزلازل العراقية عليهم في المستقبل، بقدر اهتمامهم بالإطاحة بالنموذج الأميركي الديمقراطي من أعين المواطنين وعقولهم.
ولا تعنيهم كثيراً تبعات الوضع العراقي على حدودهم، وعلى شعبهم بقدر ما يعنيهم تبعات الهزيمة الأميركية في الوحل العراقي.
يشعر السعوديون كما السوريون والإيرانيون وغيرهم بأنهم يقفون اليوم على أرض أكثر صلابة وهم يرون (المهدد) الأميركي يتخبط في سياساته وممارساته في العراق وأفغانستان.
بيد أن الخوف من الحليف الأميركي بالنسبة للسعوديين لم ينته، فما يحدث يخدمهم على مستوى التكتيك من جهة إضعاف نزعة التدخل الأميركية في الشأن السعودي من تحقيق إصلاحات تقلص من ناتج مفرخة الإرهاب المحلية. لكن على المستوى الإستراتيجي، لا يبدو السعوديون واثقين من أنفسهم من أنهم قادرين على إعادة العلاقة مع الحليف الأميركي الى سابق عهدها، بالنظر الى تغير الإستراتيجيات وتضارب المصالح. هذا لا ينفي السعي السعودي الحثيث للتنازل في الشؤون غير السياسية المتعلقة بالوضع المحلي كتلبية طلبات اميركا من زيادة الإنتاج النفطي للتحكم بالأسعار، ودعم الإستراتيجية الأميركية في محاربة الإرهاب على المستوى المحلي وغير ذلك.
أمرٌ آخر مهم هنا.. فالسعوديون اليوم يشعرون بأنهم يستطيعون مواجهة حركة الداخل مهما بلغ شأنها.. وهذا الشعور المسيطر قد لا يكون مبنيّاً على حسابات صحيحة، ولذا حتى وإن تخلص الأمراء من الضغوط الخارجية او خففوا منها، فإن الساحة الداخلية مرشحة للتطور السلبي على كل الأصعدة، وهذا سيضعف الأمراء خارجياً، وسيكون دافعاً للمزيد من التدخل والضغط الخارجيين.
ليس من الحكمة التساهل بمشاكل الداخل، كما ليس من الحكمة تصعيد الهواجس من الخارج. فأزمة النظام في المملكة متشعّبة وعميقة وحادّة، وتلتقي خطوطها عند جذور واضحة، تستلزم تنازلاً عن الكبرياء الكاذب والتباهي بالقوة، ويكفي أن أحداث العنف تقدم الدليل تلو الآخر على أن الوضع المحلي مرشح للتصاعد السلبي، وأن اجهزة الدولة الأمنية مهما بلغت من قوة لا تستطيع أن تقدم حلاً. قد تفقد العائلة المالكة السيطرة يوماً ما على الوضع الداخلي اذا ما استمرت الأزمة في تصاعدها، واستمر النظام في فشله الوظيفي.

يقتلون في العراق بمباركة الخطباء والوعاظ

أطفال سعوديون إنتحاريون في العراق!

ممدوح المهيني

أحاديث نقلت عن مجلس العزاء الذي أقيم في منزل أهله المتواضع في مدينة حائل حيث توافد الرجال والنساء لتقديم مواساتهم وعزائهم على روح ابنهم الذي لا يعرفون في أي بقعة تحديدا من الفلوجة ـ المكان الذي يطأه لأول مرة ـ تنام جثة طفلهم الصغير، الذي كان مولعاً ـ قبل أن ينضم لجماعات إسلامية ـ بمدينته الشمالية الوادعة، رافضا هجرها، ومتمنياً بعد موته أن تحتضنه رمالها الحمراء الناعمة. من مجلس العزاء نقلت أخبار تقول أنه هاتف أهله قبل مقتله بأيام قليلة وأبدى خلال المكالمة سعادة وحماساً بالغين، ووعد عائلته بأن النصر سيكون حتما من نصيبه في النهاية. هو سينتصر إذا نجحوا في تسديد ضربات موجعة للقوات التحالف تجعلها تهرب من العراق كالفئران، وهو أيضا سينتصر إذا قتل وذلك يعني الحياة من جديد في الجنة في زمن متجمد وأزلي.

شخص آخر، كان من المقربين لأحد أصدقائي قتل في العراق قبل الأحداث الأخيرة. الأنباء التي تواردت عن مقتله بينت أن العملية تمت بدون تعقيد، وبسهولة بالغة، وبطريقة أشبه بقنص طيور القطا ببنادق قديمة. كان يجلس مع مجموعة من أصدقائه في إحدى الغرف التي جهزتها لهم المنظمات الإرهابية هناك. وبينما كانوا ينظفون أسلحتهم.. دهمهم الجنود الامريكيون، ولم يمر وقت طويل حتى انتهى كل شيء، وتحول مجموعة الأطفال السعوديون إلى جثث تنبض في بعضها عروق لم تنفذ تماما تعليمات الدماغ الذي تحول إلى نافورة دم ذات مولدات ضعيفة.

جاهد أبوه كثيرا ليبعد إبنه عن هذا الطريق. وكان يعتقد في قرارة نفسه أنه يلعب دور الأب الفاسد الذي يريد أن يثني إبنه عن المضي في سبيل الله، كما في القصص التي تزخر بها أشرطة الكاسيت الإسلامي. حضر من أنبأه بهذا الخبر، كانا شخصين حاولا ان يتصنعا البهجة عندما أخبروه بمقتل طفله الصغير. الخبر الصاعق والمزلزل أصاب الرجل بصدمة عنيفة، وبدأ وجه يتقلص وينتفض ويمتلأ بالنبضات المتألمة والمتشنجة، واكتست عيناه الهرمتين بدموع بلورية كبيرة، هذا المنظر دفع بالرجلين ليزيدا من درجة بهجتهم المصطنعة وقالوا له: (أنه يرفل الآن في النعيم.. أنه بطل.. شهيد.. أنه برفقة الصحابة والمرسلين.. سيشفع لك ولجميع عائلتك، عليك أن تحزن ولكن ليس إلى الدرجة التي تنغص عليه فيها حياته الخضراء الأبدية.. تذكر انه حي!).

بينما كان الرجلان يغادران كان الأب قد تحول إلى حطام بشري، وتلاشت بسرعة جميع المشاهد التي رسموها لأبنه في الجنة، ولم تبق إلا صورة طفله مطموراً في تراب بعيد عنه وملفوفاً في كفن لا يعرف ما هو نوعه.

أمه كانت متوفاة منذ مدة ليست بعيدة. شقيقاته وقريباته بكينه كثيرا، وعندما تستبد بأحدهن نوبة بكاء هستيرية يهدئنها النسوة الأخريات وهنّ يتمتمن في أذنها: إنه شهيد.. إنه شهيد).

آخر أعرفه جيدا، إسمه بدر، عاش في بداية الحرب على العراق أياماً من التوتر والإنتظار. كان يغلي ولم يكن بحاجة إلا إلى هزة رأس من شيخه المفضل تأذن له بالإنطلاق إلى قلب الحرب الصليبية.

شيخه كان مترددا وحائراً، وطالب مريديه بالتريث بدون أن يبدي أسباباً منطقية، وكان الامر عالقاً إلى أن سقطت بغداد وانتهت الحرب فعلياً.

الكثير من الشباب السعودي المراهق يتواجدون الآن في العراق، وهم منخرطون في التنظيمات الإرهابية المنتشرة هناك. تواجدهم الكثيف لا بد وانه تم عبر شبكات تنظيمية مجهزة ودقيقة توصلهم بعناية من قراهم النائية في حائل والقصيم وابها إلى الفلوجة والرمادي والأعظمية.

هذا يشير إلى أن خطوط توصيلهم بهذه الوفرة والتدفق غير المنقطع هي خطوط معدة وراسخة ومثبتة بالعديد من نقاط الإرتكاز المتينة.

مؤكد أن محطة الإنطلاق الأولى التي تغذي هذه الخطوط موجودة هنا في السعودية. هذه المحطة يشيدها خطباء المساجد المتطرفون والذين لا يكفون عن ترديد خطب تحريضية وتجييشية تأمر الشباب بشكل مضمر وعلني إلى التوجه الى هناك وتحميلهم مسؤولية المحافظة على شرف النساء العراقيات المسلمات.

يتكشف هذا الأمر في اللقاءات والمحاضرات الخاصة وحلقات المساجد والمخيمات الدعوية وتجمعات المنازل حيث يحقن الشاب المراهق بحقن كثيفة ومتتابعة من المحرضات والمهيجات ويتم تشكيل الرغبة لديه في الذهاب للجهاد في سبيل الله وقطع رقاب الكفار. مع بداية تكون الرغبة في الذهاب، توجد تيارات جذب تستقطبه لها وتدفعه

أحد الذين تربطني بهم صلات عائلية بعيدة قتل مؤخراً في الفلوجة بينما كان يخوض مواجهة بين المجموعة الجهادية التي ينتمي لها وبين القوات الأمريكية.

نحو المضي في رغبته على الرغم من وجود خيوط غريزية تسحبه نحو راحة ومتعة الحياة الآمنة.. إلا أن نقاط الشفط تستجذبه بشكل أقوى، وتستغل حماسته لدفعه لاتخاذ قراره النهائي والمتعجل للتسجيل في ركب المجاهدين الذين باعوا أرواحهم لله. تسير الأمور على هذه الطريقة: (أنت لديك رغبة صادقة عظيمة ونبيلة، ونحن نملك السبل التي تحققها.. هيا إمضي).

بهذة الطريقة يتم سحق أي مؤشرات للتراجع والارتداد التي تظل تومض حتى التسجيل النهائي والاعلان عن موعد المغادرة.

نقاط الشفط هذه هم الأشخاص الذين يجهزون إنتقال هؤلاء الشباب وتأمين سيرهم نحو البقعة التي ينوون فيها الجهاد، وهم بالتأكيد موصولون بجماعات ارهابية خارجية تتسلم هؤلاء الشباب وتدفعهم نحو اهدافها.

الحكومة السعودية بحاجة إلى أن تتنبه لهذة المسألة جيدا. أصبحنا بئراً من الجهاديين المراهقين موصولة بأنابيب واسعة وصلبة ومرتبطة بمحطات دولية توصل أبناءها إلى العراق لمحاربة قوات التحالف. هذه الأنابيب تبدو مريحة وآمنة بحيث أصبح شخص مثل بدر ينتظر فقط تلويحة شيخه. اما كيفية تحقيق ذلك، من الإعداد من هنا والسفر والاقامة في الخارج والاكل ومن ثم التسلل إلى أكثر المناطق العراقية خطورة، فيبدو بالنسبة إليه أمرا لا يستحق التفكير والحديث عنه مضجر وغير مفيد ويشغل الذهن عن التركيز الذهني الذي يجب أن ينصب على القتال.

بالتأكيد ان هذة الأمر سيدخل المملكة بإشكالية مع الولايات المتحدة، فمواطنوها يخرجون منها بوفرة وسهولة ليلحقوا بقواتها الخسائر جراء العمليات الأرهابية التي يقومون بها. الأمر الآخر هو ان وجود هذه الشبكات المتقنة في عملها وإن كانت تصدر للخارج فإنها لا بد أن تتقاطع مع التنظيمات الإرهابية التي قامت بالتفجيرات في داخلها. المنطقان المتشابهان لا بد وأن يتطابقا في لحظات معينة، مما يعني فتح الأبواب بين هذه التنظيمات لتزويد الأسلحة وتبادل الأفراد أو تقديم المساعدة والدعم المطلوب. إضافة لذلك فإن الجماعات الجهادية في الخارج مرشحة للإنقلاب داخلياً، كما حدث سابقا في أفغانستان والشيشان.

على الحكومة السعودية وقف هذا التدفق نحو العراق وذلك بمنع الخطب التحريضية العلنية والسرية، وعليها أن تتخذ إجراءات صارمة في ضرب وتفتيت هذة البؤر التصديرية وقطع خطوطها الدولية، التي قطعت لأبنائنا تذاكر مؤكدة للجنة، ولكنها اورثت لبلدهم أضراراً كبيرة ولعوائلهم آلاماً مأساوية عظيمة تظللهم بغيمة من الألم والمرارة لم تبددها تطمينات وتأكيدات أخروية لا يوجد في الحقيقة على وجه هذه الأرض من هو قادرعلى الجزم بها بشكل نهائي.

(**نقلا عن ايلاف ـ ٣ مايو ٢٠٠٤**)

إطلالة

الإصلاح السياسي أولاً ومدخلاً

في بلادنا العربية دائما ما نحاول الدخول من بوابة الإصلاح بصورة جزئية، فمرة نعول على الإصلاح التربوي وحده طريقا للإصلاح، وأخرى نراهن على الإقتصاد، ومرة على الفكر، و عادة ما تمنى جميع محاولاتنا وخططنا الإصلاحية بالفشل، دون أن يضطرنا ذلك للتوقف لحظات ودراسة أسباب الإخفاق بصورة شاملة وعميقة، بما دعى بعض الحاذقين للتساؤل عما إذا كنا حقا نروم الإصلاح والتغيير، أم أنها شعارات للاستهلاك الداخلي وصرف المواطن الى مشاغل وهموم جديدة ؟

لا أعتقد أن طريق الإصلاح غامض، أو غير متيّسر، لكن المؤكد أن الرغبة في الخروج من دائرة الفساد غير متوفرة لدى المعنيين في صناعة القرار والمسؤولين، أو قل أن هناك قطاعات ترى من صالحها أن تظل الأمور على ما هي عليه.. لأنها تكسب أكثر. ولأن الإصلاح في أي بلد سيكون ضحاياه رؤوس كبار ولا يمكن أن يدفع هؤلاء ثمن أخطائهم، بينما ضحايا الفساد هم ضعفاء الناس ومستقبل الوطن، والأخير تعودنا أن نراهن عليه.

مشكلة الفساد في عمقه أنه يشوِّه مشروعات التنمية، ويؤدّي بصورة مباشرة إلى انتهاك قيم العدالة الإجتماعية، وينتقص من حريات الناس السياسية والإجتماعية، إذ هو يشوِّه نزاهة المجتمع، ويساهم في قلب المفاهيم الأخلاقية، ويجعل منطق القوة لا الحق هو الحاكم. فالفساد لا يكتفي بتشويه عمليات السوق، ولا يتوقف عند ضياع ملايين أو مليارات الدولارات في مشاريع خائبة، بل يسلب الناس المنافع التي يفترض أن تصل إليهم، كما يحطم جميع أحلام الشعوب في رسم مستقبل أفضل.

وفي دول أخرى تم الالتفات إلى هذه الحقيقة وبعيدا عن أي مصلحة خاصة، فقد إجتهدت حكومات هذه الدول وضع قوانين وبرامج لحماية المجتمع من مخاطر الفساد، إيماناً منها بأن من الممكن محاربة الفساد بشكل دائم، إذا ما قررت الجهات المعنية أن تقوم بذلك سواء من القطاع الحكومي أو القطاع الخاص، بمشاركة من الجهات الرسمية والأهلية.

ففي عام ١٩٩٥ إنطلقت منظمة الشفافية الدولية ومقرها برلين لتساهم بما أمكن في الحد من أوجه الفساد، وإحياء ما أسموه (بجزر النزاهة) وتركّز المنظمة في عملها على بناء نظم تحارب الفساد، كما تلعب المنظمة دوراً هاماً في زيادة الوعي العام بمخاطر الفساد.

وتعتبر (منظمة الشفافية الدولية) أن الحركة ضدَّ الفساد هي حركة عالمية تتجاوز النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية للدول وتعني بالترويج لمبادئ هامة وأساسية مثل: المساءلة والشفافية على المستوى المحلي والدولي، الإنتصار لفكرة المشاركة، التنوع، عدم التحزّب، واللامركزية، وإدراك أن مخاطر الفساد تتعدّى حدود الحالات الفردية ؛ فهناك مسئولية مشتركة وعامة لمحاربة الفساد.

ويجزم المتابعون لأوضاع دول الخليج العربي بأن طريق الإصلاح لا يزال طويلا وأن الخلل في هذا الطريق متشعب تبدأ أحد محاوره من الخلل السياسي، فالإصلاح السياسي يظل المقدمة الأساسية التي لو ولجناها بعمق لإستطعنا تمهيد الساحة لقوى أخرى فاعلة قد تجد مساحة أوسع للحركة والمساهمة في إنقاذ بلادها على كافة الصعد. وهو ما يبرر ويشرّع لحق التعبير الحر عن الرأي وحق المحاسبة وهي حقوق لاتزال بعض دولنا تجادل في أصالتها لكافة المواطنين.

الأنظمة الشمولية كما في السعودية تستعصي على الإصلاح

التداعي الأمني في السعودية عنوان لأزمات مستعصية

د. سعيد الشهابي

نجم عن العملية تلك مقتل خمسة اجانب بينهم امريكيان وبريطانيان واسترالي، عندما فتح مهاجمون من عائلة سعودية واحدة، النار على الموظفين التابعين لشركة ايه. بي. بي. الهندسية السويسرية. وقد قتل المهاجمون الاربعة الذين ينحدرون من اسرة واحدة، كما اثارت العملية مجددا موضوع العلاقات السعودية ـ الامريكية وما اذا كانت هذه العمليات الارهابية ستقوي العلاقات ام تضعفها. فبعيدا عن الاشادات المتبادلة بين واشنطن والرياض بالعلاقات المتينة بينهما، فان هذه العلاقات تمر بفترة امتحان قاسية منذ حوادث ١١ سبتمبر، وما تزال مرشحة للمزيد من الاضطراب في الفترة المقبلة.

ربما تجاوزت هذه العلاقات الذروة التي بلغتها في العامين الماضيين، ولكن تباين النظرات والمواقف، بالاضافة الي تضارب بعض المصالح، والتعارض في تحالفاتهما، من شأن كل ذلك ان يبقي مصدر توتر للعلاقات. والتوبيخ الذي يصدر بين الحين والآخر من كلا العاصمتين باتجاه الاخري يكشف حالة القلق في العلاقات وحالة الحب المشوبة بالحساسية والشك. ففي الاسبوع الماضي ردت الرياض على الدعوات الامريكية لها بالقيام بشيء من الانفتاح السياسي بان الدعوة لمثل ذلك تصب لصالح تنظيم القاعدة الذي اصبحت نشاطاته عنوانا للتقارب بينهما تارة والتباعد اخري. فجماعة بن لادن التي تخوض حربا شرسة ضد الولايات المتحدة الامريكية تهدف لاضعاف العلاقات بين الرياض وواشنطن باي ثمن.

في السابق ركزت القاعدة جهودها على التصدي للولايات المتحدة وعدم التصدي العملي لنظام الحكم في المملكة، ولكن التفجيرات التي حدثت مؤخرا في الرياض تكشف ان القاعدة ربما قررت الآن استهداف النظام الملكي في الجزيرة العربية. وسواء كان ذلك ناجما عن تغيير في السياسة على اساس القناعات، ام بسبب ضرورات الواقع وصعوبة استهداف الامريكيين مباشرة، فقد اصبحت المملكة في مواجهة مفتوحة مع هذا التنظيم، وبالتالي فهي مواجهة بدون حدود، وقد تؤدي الي مفاجآت خطيرة.

ولتوضيح ذلك يمكن الاشارة الي بعض حالات التباين في النظرات والمواقف. فالعلاقات مع اسرائيل والرغبة الامريكية في تصدر السعودية عملية التطبيع مع الكيان الاسرائيلي، بقيت مصدر اضطراب في العلاقة منذ سنوات. فبرغم الضغوط الامريكية، بقيت المملكة ملتزمة بالموقف العربي العام الذي ما يزال مترددا في الاقدام على توقيع اتفاقات سلام مع تل أبيب. يضاف الي ذلك ان المصالح بينهما تتعارض احيانا، ويسعي الطرفان لحلول وسط ما امكنهما.

ويمثل النفط والسياسات المرتبطة به واحدا من القضايا الجوهرية التي تشغل الطرفين. فالمصلحة الوطنية السعودية تقتضي ارتفاع اسعار النفط ليصل الي ما تقرره السوق المفتوحة، ولكن واشنطن تري ان مصالحها الاقتصادية تقتضي اسعارا نفطية أقل. وقد خضعت السعودية للضغوط الامريكية في هذا الجانب، واعلنت انها لن تسمح بنقص الامدادات النفطية لواشنطن، وانها ستعمل على منع صعود اسعار النفط لكي لا يحدث اضطراب في السوق الاقتصادية العالمية. ولا يغيب عن بال السعوديين ان الوجود العسكري الامريكي في العراق تطور ليس لصالحهم سواء من حيث النفوذ السياسي في المنطقة ام على صعيد الانتاج النفطي الذي تهيمن السعودية على مركز الصدارة فيه والقدرة على التأثير المباشر على القرارات المتعلقة به.

وثمة خلاف في النظرة للعلاقات الاقليمية السعودية. وقد انزعجت واشنطن عندما تطورت العلاقات بين الرياض وطهران في النصف الثاني من التسعينات، وهو التطور الذي بلغ ذروته في القمة الاسلامية التي اقيمت في العاصمة الايرانية في نهاية ١٩٩٧. كانت تلك القمة بمثابة اعلان نهاية القطيعة بين البلدين، وهي القطيعة التي بدأت بعد انتصار الثورة الاسلامية في ايران، وما تبعها من وقوف السعودية الي جانب صدام حسين في الحرب ضد ايران. كما ان واشنطن غير مرتاحة للموقف السعودي البارد تجاه مسألة التطبيع مع الكيان الاسرائيلي. ويحسب للسعودية انها احجمت عن ذلك لاسبابها الخاصة المتعلقة بالتوازنات داخل المملكة نفسها وعلى المستوي الاقليمي ايضا. وجاءت الازمة الاخطر متمثلة بما يمثله تنظيم القاعدة الذي يمثل مواطنون سعوديون عموده

جاءت العملية العسكرية التي استهدفت موظفين اجانب بمجمع صناعي بمدينة ينبع الصناعية لتكشف خطورة الاوضاع الامنية بالمملكة العربية السعودية، ولتسلط الاضواء مجددا على مدي فاعلية ما سمي الحرب ضد الارهاب.

الفقري، وهي ازمة متواصلة تستعصي على الاحتواء على المدي القصير.

تفجيرات ينبع التي استهدفت موظفين اجانب بشكل خاص، وتفجيرات الرياض التي استهدفت مقرات سابقة لاجهزة الامن السعودية زادت من قلق العائلة المالكة السعودية، فهي اعلان بان وقف اطلاق النار بين القاعدة والرياض اصبح لاغيا، وان الاعمال الارهابية لن تستثني المملكة ونظامها ومؤسساتها. وهو تطور خطير بدون شك. والاعتقالات والمطاردات التي تحدث بين الحين والآخر بين قوات الامن السعودية والمجموعات المسلحة اصبحت مؤشرا للوضع الخطير الذي بلغته الامور. في هذا الوقت تجد الحكومة السعودية نفسها مستهدفة ايضا من جانب اصدقائها في واشنطن الذين يطالبونها بالانفتاح واصلاح الاوضاع السياسية لديها.

هذه الضغوط الامريكية، برغم ما تبديه الرياض من اعتراضات ضدها، ادت الي حدوث قدر من التغير في عقلية الحكم السعودي. فالرياض اليوم، وتعاملها مع المستجدات السياسية الاقليمية والمحلية وكيفية ادارتها للمسألة الاعلامية، ليست الرياض التي اتسمت سياساتها في السابق بالصمت السلبي تارة والقمع الشديد تارة اخري. فهي اليوم تتمتع بديناميكية متميزة، وحركية دائمة.

فعلى الصعيد السياسي، اصبحت اكثر تجاوبا مع دعوات الاصلاح، وان كان تجاوبا يسعي لاخفاء الانصياع للضغوط. مشكلة هذا التجاوب انه بطيء ومحدود ومتأخر في اغلب الاحيان، ولا يستطيع مواكبة التحديات الامنية والسياسية التي تواجهها العائلة المالكة. وما يزال الحكم غير قادر على استيعاب ما هو مطلوب من نظام حكم في بلد اصبحت انظار العالم موجهة اليه بشكل كبير منذ حوادث ١١ سبتمبر. مع ذلك فالتجاوب يمكن ملاحظته في المبادرات التي تقوم بها الرياض بين الحين والآخر. ابتداء بتشكيل مجلس الشوري قبل اثني عشر عاما وتطويره المحدود لاحقا، مرورا بالانفتاح الاعلامي النسبي وصولا الي الاعلان عن تشكيل لجنة لحقوق الانسان.

هذه التطورات لها جانبان: فهي تمثل استجابة للضغوط الداخلية والخارجية، وبالتالي فهي مؤشر ايجابي لشيء من الديناميكية في التفكير الرسمي السعودي. ومن جانب آخر، تعتبر اقل مما هو متوقع ومنتظر.

الحكومة السعودية سعت لاحداث توازن بين الضغوط الخارجية للاصلاح الداخلي، والضغوط الداخلية لمواجهة ما تريده واشنطن على وجه الخصوص. وفي العامين الماضيين خضعت الرياض للضغوط الخارجية، وشددت قبضتها على حركة الاموال التي تعتقد واشنطن انها تذهب للمجموعات المتطرفة، وادخلت تغييرات على مناهجها التعليمية وتعاونت مع اجهزة الاستخبارات الغربية خصوصا الامريكية في ملاحقة تنظيم القاعدة. وفي الشهور الاخيرة تكررت المواجهات بين رجال الامن وهذه المجموعات، وحدثت اعتقالات كثيرة في اوساط التيارات الدينية. كما استجابت الرياض للضغوط الامريكية بمنع وصول المساعدات المالية للمنظمات الفلسطينية التي تقاوم الاحتلال الاسرائيلي، واغلقت مراكز دينية تابعة لها في عدد من البلدان تحت الضغوط الامريكية، وقامت بتسريح عدد غير قليل من الدعاة والمبلغين المرفوضين من واشنطن. وفي الوقت نفسه سعت لاسكات الاصوات الداخلية ببعض الاجراءات مثل التوسيع النسبي لصلاحيات مجلس الشوري بزيادة اعضائه والسماح له بمساءلة بعض الوزراء، والسماح بهامش نسبي من حرية التعبير في وسائل الاعلام المحلية.

هذه الاجراءات ما تزال أقل كثيرا مما يتوقعه دعاة الاصلاح الذين شعروا بسعي الحكومة لتهميش مطالبهم والاقتصار على اجراءات محدودة لا تمثل اصلاحات حقيقية، فأعدوا العرائض التي تطالب بشيء من الممارسة الديمقراطية وتواصلوا مع الجهات الدولية على امل تحقيق شيء من الدعم المعنوي للاصلاح. فكانت ردة الفعل الرسمية اعتقال العديد منهم في مارس الماضي، بشكل ادي الي طرح الكثير من التساؤلات حول مدي امكان النظام على التغير الذاتي بشكل يقترب مما يطالب به دعاة الاصلاح.

مشكلة الحكومات التي تتبني انظمة حكم شمولية انها لا تستطيع استيعاب مفردات الاصلاح الا في اطرها الشكلية، ولا تستوعب المفاهيم العصرية في ما يتعلق بالتعددية والتداول على السلطة والحكم الدستوري والديمقراطية التي تعطي للشعوب حق اختيار انظمة حكمها. هذه الانظمة تعتقد بقدر من الجزم الذي لا يتزعزع بانها مخولة بالحكم المطلق الذي لا يحق لاحد الاعتراض عليه او مساءلته، فكأن ذلك تفويض الهي لا يتزعزع.

دعاة الاصلاح السعوديون يعانون انفسهم من صعوبات في ما يتعلق بتوحيد خطابهم، وايجاد ارضية مشتركة لخطاب معقول يتميز بالتطور ويبتعد عن الجمود والتخلف. وفي الاطار السعودي لا يمكن الحديث عن معارضة متآلفة ومتفقة على خطوط عريضة، كما كان الحال عليه مثلا في العراق. اما في السعودية فالمعارضة تتألف من اطياف مختلفة تمتد ما بين التيار السلفي المتطرف الذي لا يؤمن بالتيارات الاخري والذي ينطلق على اساس المذهب الفقهي الوهابي الذي يكفر الآخرين ويستبيح دماءهم، والتيارات الليبرالية التي تطالب باصلاحات محدودة وقد يتآلف بعضها مع النظام احيانا في مواجهته التيارات المتطرفة. والنظام يبدو احيانا وسيلة استقرار واداة لمنع التقاتل والاستئصال. مع ذلك فهناك ادراك عام، سواء من جانب المتشددين ام الليبراليين والاسلاميين المعتدلين، بان نظام الحكم اما انه عاجز عن التطور او انه لا يرغب فيه. وفي كلا الحالين فالموقف صعب ازاء ما يمكن عمله لحمل العائلة المالكة على استيعاب ضرورة التطوير على اساس الحوار مع المعارضة بعيدا عن سياسة تكريس الامر الواقع او فرض اصلاحات من طرف واحد.

وغياب الحوار عنوان للمشكلة ايضا. فالانظمة الخليجية عموما لا تؤمن بالحوار القائم على اساس الاعتراف بالطرف الآخر والموقع الذي ينطلق منه، وان المعارضة امر مشروع في انظمة الحكم الحديثة ولا يمثل وجودها انتهاكا للقوانين او اخلالا بالامن، كما لا تعتبر انشطة المعارضة ذات طابع اجرامي. وبرغم حركية بعض الاطراف المعارضة، فهناك عموما شيء من الجمود في اطروحاتها من جهة، وعدم قدرتها على تحريك الشارع لطرح مطالب معقولة من جهة اخري، كما هو الحال في البحرين مثلا. ويبدو الجيل الحالي اكثر استعدادا للانخراط في صفوف التيارات المتشددة التي ترعرعت في ظل الديكتاتورية المتوارثة، منه الي صفوف المطالبين باصلاحات طفيفة. وتساعد الاوضاع الاقتصادية المتراجعة في المملكة على هذا التوجه، وهي اوضاع تفاقمت فيها ظواهر البطالة والفقر.

السؤال الذي يتردد كثيرا على الالسنة: ما مستقبل العلاقات الامريكية ـ السعودية؟ وهل ستؤدي الضغوط الامريكية على العائلة المالكة السعودية الي ضعف العلاقة ام الي تمتينها؟ ان كلا الطرفين مشدود الي تلك العلاقة التاريخية ولا يمكن استيعاب اية مقولة بانها ستضعف. والعائلة السعودية أكثر حاجة للدعم الا مريكي، من حاجة واشنطن لها. فواشنطن مستعدة للتعاطي مع اي نظام آخر، وان كانت حريصة جدا على استمرار الحكم السعودي مع شيء محدود من التطوير. اما آل سعود فهم بحاجة الي الدعم الامني والسياسي الامريكي، وتزداد هذه الحاجة مع اشتداد ضغوط الازمات الداخلية.

الخيار الآخر امام الحكم السعودي ادخال انفتاح حقيقي في الوضع السياسي، والتطوير التدريجي للممارسة الديمقراطية، وهو امر غير مستساغ لها بعد ان اعتادت الحكم المطلق ورفض اية معارضة لما تقول او تفعل. وعليه فاشتداد الضغط من جانب الاطراف المتشددة سوف تدفع بالحكم الي الاعتماد بشكل اكبر على واشنطن التي ستكون مستعدة دائما لتقديم ذلك الدعم، مشروطا بعدم احراجها بالممارسات القمعية الشديدة. انه توازن صعب وقلق ولكنه ثابت ومتواصل.

(عن القدس العربي ـ ٥ مايو ٢٠٠٤)

علاقة الهيمنة والجمود تسودها

النخب في المملكة العربية السعودية

د. خالد الرشيد

لا يُقصد بكلمة (النخبة) هنا، مجموعة الأفراد المتميزين في المجتمع.. وإنما نقصد بها في هذا المقال الطبقة او المجموعة من الأفراد الذين ينظرون الى أنفسهم وكأنهم مختارون من قبل الجمهور أو بالطبيعة لكي يقودوا المجتمع ويسيطروا على الحكم. أي اننا هنا نقصد بكلمة (النخبة) الطبقة أو الجماعة أو الأفراد الحاكمون الذين يستشعرون بأنهم أحق بإدارة دفة الدولة سواء كانوا منتخبين أو لأن الأقدار ساقتهم لأن يكونوا على رأس الحكم.

هناك اتفاق بين من نظّروا لدور النخب (ونقصد بها السياسية الحاكمة) بأنهم لا يشكلون سوى أقليّة تمارس دوراً مهيمناً على النشاط السياسي وتسيّر معها إرادة الأكثرية، والخلاف إنما يدور حول مدى هيمنة تلك النخب ومدى اتساع دورها وأهميته، وليس في أصل الدور، أي في حدوده فحسب.

النظرية التقليدية للنخب

هناك نظريتان بشأن دور النخب، واحدة كلاسيكية (Elitism) برموزها، موسكا ومايكلز وبارتو، والأخرى تعددية (Pluralist) أشبه ما تكون بتطوير للنظرية التقليدية. في الأولى تؤكد النظرية التقليدية على أن النخبة (الحاكمة) هي واحدة منسجمة تسيطر على شؤون المجتمع في كل مستويات النظام السياسي، وتدير الوظائف السياسية في الجهاز وتهيمن على مصادر القوة. وحسب هذه النظرية فإأن النخبة الحاكمة حتى لو انتخبت جزئياً، فإن انتصارها لا يتحقق بالأدوات الديمقراطية الإنتخابية فحسب. وعلى هذا فإن الحديث عن ان الشعب هو الذي يحكم الدولة في المجتمع الديمقراطي مجرد وهم، كما يقول هؤلاء؛ ذلك أن النخبة لا تستطيع أن تسيطر على المجتمع بمجرد الأدوات والميكانزمات الإنتخابية. وترى النظرية التقليدية أن النخب الحاكمة تستجمع قوة تراكمية تعطيها الفرصة لإضافة المزيد منها، أو لتحصيل منافع ومكانة إجتماعية في مجال زيادة الثروة لأعضاء النخبة، أو في المجال التعليمي حيث يحظون بالأفضلية، أو في المقام الإجتماعي، وهي أدوات تعزز مداخل السيطرة والوصول الى المزيد من السلطة السياسية. يتحدث موسكا كرائد من رواد النظرية التقليدية عن الطبقة السياسية (Class Political) والتي يعرفها بشكل موسع بحيث تشمل ليس فقط أصحاب القرار الرئيسي بل حتى أولئك الذين يمتلكون تأثيراً على صناعة القرار الحكومي.

أما تغيير النخب، فالنظرية التقليدية ترى أن صناعتها ضمن ما يعرف بـ (دورة النخب) تنشأ من خلال: الثورات التي تأتي بنخب سياسية جديدة وتستبعد أو تقوم بتصفية النخب السابقة المنهزمة. كما أنها قد تنشأ من خلال الإحتلال والضم لمناطق جديدة، كما هو الحال في المملكة العربية السعودية، حيث تقوم النخبة المنتصرة عسكرياً بإفناء نظيرتها في المناطق المحتلة ـ قتلاً أو طرداً ـ وتسويد نفسها عليها. ويمكن أن تنشأ النخب من خلال السيطرة على وسائل ومصادر الإنتاج التي عادة ما تثمّر قوتها الإقتصادية لتؤثر أو تشارك في صناعة القرار السياسي ـ حسب النظرية الماركسية؛ ذلك ان القدرة المالية العالية تبحث عن مظلّة سياسية للحماية من جهة، عبر المشاركة في صناعة القرار او التأثير المباشر فيه، كما أن صنّاع القرار السياسي يبحثون أيضاً عن تثمير لمواقعهم السياسية على شكل مردود مالي والسيطرة على وسائل انتاجية أو ثروات طبيعية.

وبهذه المناسبة نشير مثلاً الى أن الملك عبد العزيز نصح أولاده الذين أصبحوا ملوكاً بأن يضعوا خطاً فاصلاً بين (السياسة والتجارة) وأمرهم بأن لا يتدخلوا في شؤون التجارة (التي كانت قبل النفط مصدر المال) حتى لا يتدخل التجار في شؤون السياسة التي هي حكر على الأمراء. ومثل هذه النصيحة نعلم أنه لا يمكن تطبيقها بالصورة التي نصح بها الملك العجوز، فقد جرى اختراق ميدان الإقتصاد من كل أبوابه من قبل الأمراء واستحوذوا على الثروة، ولكنهم الى هذا اليوم لا يريدون أن يقترب أحدٌ من محيط سلطتهم السياسية، ويرفضون كل المبادرات التي تدعو الى المشاركة الشعبية، أو مشاركة الفئات الإقتصادية الكبرى في البلاد.

ووفق النظرية التقليدية للنخب، فإن هناك ميلاً لاعتبارها نخباً محافظة، وتسعى لترسيخ قيم المحافظة الدينية والإجتماعية، وترتيب علاقات متوازية مع رجال الدين وقيادات المجتمع التقليدية لإبقائها غير بعيدة عن مركز

النخبة الحاكمة ولكن دون أن تصل الى صلب عملية اتخاذ القرار السياسي.

والسؤال المهم الذي تحاول أن تجيب عليه النظرية التقليدية هو: كيف يمكن للنخب الحاكمة أن تتهرّب من سيطرة الأكثرية. هنا تطرح عدّة وسائل متنوّعة الإستخدام في البلدان الديمقراطية وغيرها. بالنظر الى (وجود) سيطرة على مراكز القوة في الدولة، فإن النخب تتمتع بحسّ تآمري للإستفراد بالسلطة، يدعمها في ذلك نوع من التنسيق والتنظيم فيما بين أعضائها، وربما توجد علاقات قرابية بين المسيطرين، يتمتعون بالكفاءة واللياقة العملية والخبرة الشخصية بحيث يجعلهم ذلك في موقع ليس فقط يكونوا معه قادرين على استغلال الأكثرية والحفاظ على هيمنتهم عليها، بل بإمكانهم أن يعضدوا تلك السيطرة عبر توليد القوة وتوسيعها، فالسلطة تجرّ الى مزيد من السلطة، والثروة تجر الى المزيد منها، خاصة اذا ما اقترنت بنخب نالت حظاً أكثر من التعليم ومن الخبرة.

تستطيع النخب منع المشاركة الشعبية كوسيلة للحفاظ على السلطة، كما هو في المملكة اليوم، وتستطيع أن تهندس لها نظاماً انتخابياً محدوداً يكرّس لها السيطرة ويبقي الأكثرية تمارس دوراً هامشياً في صناعة القرار، كما هو واضح في اكثر من بلد في العالم، وتستطيع أن تتلاعب بمجرى العملية الإنتخابية بقمع الناخبين وتهديدهم أو منعهم (مصر في انتخاباتها النيابية الأخيرة مثالاً) كما تستطيع أن تستخدم الرشوة، وتستخدم الإعلام الرسمي بكفاءة لخدمة مصالحها. وفي حال تطوّرت الأوضاع لغير صالح الأقلية النخبوية، فإنها تحاول أن تسيطر على المفاصل الرئيسية فقط، وتدخل أحياناً أفراداً آخرين ضمن المستويات الدنيا، في عملية استيعابية، قد تنجح أو تفشل. وفي الجملة فإن النخب الحاكمة تتمتع بقدر كبير من مهارات السيطرة والخداع وتستخدم كل الأدوات المشروعة وغير المشروعة في البقاء مهيمنة على صناعة القرار ومفاصل الإقتصاد الوطني.

تحدّي السيطرة بالإستيعاب

نقطة ضعف النخب، حسب النظرة التقليدية، تتمحور حول قدرتها على تجديد نفسها، باستيعاب النخب الناشئة من خارج محيطها، والطموحات الشعبية التي قد تفرز ثورات متتالية أو عنفاً يطيح بالنخب ويأتي بغيرها. قوة النخب تقاس بقدرتها على إفساح الطريق لأعضاء جدد وادماج المختلف عبر تسويات ضمن الطبقة الحاكمة نفسها.. وتنبع أهمية التجديد من زاوية أخرى لا تقلّ أهمية، فالنخب قد تصبح معزولة مع الزمن، وما استيعاب الأعضاء الجدد إلا دليلاً على قدرة في التواصل مع الجمهور وطموحاته ورغباته عبر ذات الأعضاء الجدد الذين قد يكونوا قادرين على إشعال الثورة والإنتفاضة بوجه الحاكمين.

وهنا يدور النقاش حول حجم النخبة الحاكمة، فهل من الصالح أن تكون صغيرة الحجم أم كبيرة؟ وكيف يمكن قياس ذلك؟ هناك اختلاف في تحديد النخبة الحاكمة، فهل هي تشمل مجرد صناع القرار الرئيسيين، ام ينخرط معهم المؤثرون والمنفذون للقرار؟ ان ذلك يعتمد على رسم الحدود الفاصلة بين (المؤثرين سياسياً) و (الأقل تأثيراً) او بتعبير آخر بين المستويات (العليا والأدنى) لصناعة القرار.

في كثير من الأحيان، كلما تقلّصت دائرة النخبة في الطبقة الحاكمة، فإن ذلك يؤذن باضمحلالها. فالمهم ليس صناعة القرار فحسب، بل المنفذون والمبررون له، وهؤلاء يقعون في الطبقة الأدنى لصناعة القرار.. وتنبع أهمية هذه الطبقة الدنيا أنها (عامل توصيل) بين النخبة العليا وبين المجتمع، بين الحاكم والمحكومين، وهي تقوم بإيصال المعلومات وتوفير المبررات وشرح السياسات، وتنفيذ القرارات، وهي فوق هذا الطبقة التي يجب أن ترتفع من مستوياتها الأدنى لكي تحتل مواقع في أعلى سلم النخبة الحاكمة، وهذه إحدى وسائل تجديد الدماء فيها، بحيث تكون بوتقة التوظيف والنخل لأعضاء النخب الجديدة للصعود الى الأعلى.

حين لا ينظر الى الطبقة الأدنى (البيروقراطيون الكبار والتكنوقراطيون في الوزارات والمؤسسات الكبرى) كجزء من النخبة الحاكمة، ويتعاطى معها وظيفياً، كمجرد أداة، لا مشاركة حقيقية لها، وحين لا يُرتفع بدور أعضائها لتبوّء مقعد في صناعة القرار العلوي، كما هو الحال في المملكة، يختلّ الوضع، ولا تصبح الطبقة الأدنى موصلاً صالحاً لقرارات الأعلى فلا تنفذها، أو لا تنفذ ما لا ترغب فيه، ولا تستطيع أو لا تتحمس لإيجاد مبررات للنظام، بل قد تفسد وتصبح عامل تخريب في جهاز الدولة وتعطيله عن الفعل، فضلاً عن أنها قد تقوم بنفسها أو عبر أفعالها بتشكيل الرأي العام المحلي ضد الطبقة الحاكمة، ومن ثم لا تستطيع أن تتحول الى عامل حشد للجمهور خلف سياسات النظام السياسي، ونحن نشهد مثل هذا واضحاً في كثير من أجهزة الدولة السعودية اليوم.

النخبة الحاكمة في المملكة صغيرة للغاية، فصناع القرار الرئيسيون لا يزيدون عن ٥ أمراء كبار، يليهم طبقة من الأمراء أيضاً يساهمون في صناعة القرار كأمراء المناطق وبعض الأمراء في الأجهزة العسكرية والأمنية والسياحية والرياضية والدبلوماسية وهم لا يزيدون عن خمسين شخصاً. ويلي ذلك طبقة التكنوقراط كالوزراء ووكلاء الوزارات إضافة الى طبقة الشخصيات الكبرى في المؤسسة الدينية كأعضاء هيئة كبار العلماء وكبار القضاة وغيرهم، ويمكن تقدير هؤلاء جميعاً بمائتي شخص فحسب. لكن هذه المجموعة في الجملة لا تلعب دور الوسيط الذي تحدثنا عنه، فهي إما تعمل لنفسها بصورة جمعية كالمؤسسة الدينية، أو تعمل لذات أفرادها ومصالحهم بشكل غير منظم، ولا يأمل هؤلاء أن يكونوا جزءً من صناعة القرار المباشر، بقدر ما يقومون بأدوار وظيفية محضة، يطبقونها في بعض الأحيان خلاف رغباتهم، أو يتجاوزون القرارات فيمنعون تطبيقها وتموت دون إصدار شهادة وفاة. الطبقة الدنيا هذه ليست في الجملة ـ عدا بعضاً من رجال المؤسسة الدينية ـ حامية ولا مدافعة عن النخبة الملكية الحاكمة، ولا تستطيع حماية مواقعها، وهي ليست حاضنة تجديد (النخب) ولا مساهمة في (صناعتها). وهذا ما يجعل من النخبة الحاكمة من الأمراء معزولة بقدر لا يستهان به عن الجمهور، وغير قادرة على استشفاف تطلعاته وطموحاته وآرائه.

يضاف الى هذا، فإن صغر حجم النخبة الحاكمة يهدد سيطرتها، خاصة اذا ما ترافق ذلك مع ضعف قدرتها على التنظيم.. فكلنا يعلم بأن الخلافات داخل النخبة الحاكمة شديدة، بحيث أصبحت الدولة مجرد إقطاعات موزعة الأشلاء. ميزة النخبة أنها قادرة على إدارة جمهور متشظّ، عبر توحيد أعضائها وانسجامهم كقوّة موحدة ضاربة؛ وكلما ضعف التنظيم، وصغرت أعداد النخبة الحاكمة كانت قدرتها على إدارة الجمهور أضعف، وهذا واضح لكل من له عين بصيرة حين النظر الى الدولة السعودية التي أصبحت دولة (تسير بالبركة)!

يؤخذ على الجمهور عادة أنه متلقّي لا إبالي بالسياسة وهو لا يمارس فعلاً سياسياً إلا إذا تعرّضت مصالحه للخطر.. بمعنى آخر، فإن الجمهور متذرّر غير طموح للقيادة، وأفراده محكومون ببيئتهم المحلية، ولا يمتلكون نظرة شاملة للأوضاع، وبالتالي فهم غير قادرين على العمل ضمن إرادة واحدة إلا في حالات

صعبة للغاية واضطرارية وفي حال توفر قيادة نخبوية (معارضة أو حاكمة).. وهذا ما يعطي الفرصة للنخبة الحاكمة الموحدة أن تواجه التحديات بثقة واقتدار! وهي تقوم في الغالب بتكسير العصب القيادي لكل الأعمال الشعبية التي يأتي منها التحدّي بالإعتقال (نموذج ذلك اعتقال الناشطين الإصلاحيين في المملكة في ١٦ مارس الماضي) أو عبر اجتذاب بعض رؤوس التحرّكات المعارضة او الإصلاحية وإغرائها لتكون ضمن الطبقة الدنيا في النخبة سياسياً او عبر الرشوة المالية.

العقيدة السياسية لنظام الحكم

لا تستطيع النخب الحاكمة الإستمرار في الحكم بأدوات السيطرة المادية، فالنخب أياً كان توجهها وفي أي محيط وجدت فيه، تحتاج الى (عقيدة سياسية) تشرعن من خلالها سيطرتها واستحواذها على السلطة ومقدراتها. فائدة العقيدة السياسية أنها تسمح للجمهور بأن يعتبر نفسه محكوماً وفق مبادئ روحية ومعنوية وهي بهذا تقدّم مسكّناً ومضللاً للجمهور في آن واحد، بأنها تُحكم وفق الضوابط الأخلاقية ووفق القيم (المحافظة عادة) وكثيراً ما يتخذ هذا الخضوع تضليلاً متعمّداً للذات من قبل أفراد الجمهور، بقصد تحقيق الرضا الداخلي النفسي وعدم الدخول في مواجهة مع السلطات قد تكون مكلفة.

وتصطنع النخب أو تستعير منتجات أيديولوجية مختلفة (اشتراكية، ليبرالية، ديمقراطية، قومية، دينية) تعمل على وضعها في إطار محلي يتناسب مع طبيعة (المستهلك). وفي المملكة، كانت الأيديولوجية دينية مذهبية (وهابية) يدخل في إطارها منظومة من القيم القبلية التي لا تتماشى بالضرورة مع المفاهيم الدينية، مع استبعاد كامل لكل المفاهيم الديمقراطية. في أفضل أحوالها، كانت الأيديولوجيا الوهابية غير كافية لشرعنة حكم النخبة العشائرية لكونها مذهباً غير وطني، وإنما يخص سكان منطقة بعينها. وفي أسوأ الأحوال، هو ما نراه اليوم، أن الوهابية تقوم بشرعنة الخروج على النظام بدل أن تكون وسيلة تخدم مشروع النخبة العشائرية السياسي. ومشكلة النخب الحاكمة في المملكة أنها لا تمتلك أيديولوجيا سياسية مقنعة، فضلاً عن أن تلتزم هي بها، ولذا فهي تعوّل على استخدام القوة والعنف أكثر (لاحظ التصريحات التي تكرر مقولة أن الأمراء أخذوا الحكم بالسيف وأنهم لن يتركوه إلا لمن يحمل سيفاً مماثلاً يقاتلهم به وينتصر به عليهم).

يفاقم من المشكلة أن أيديولوجيا سياسية بديلة بدأت تنتشر بين المواطنين كبديل لأيديولوجيا النظام، حيث يزداد الإقتناع بضرورة الديمقراطية والمشاركة الشعبية واحترام مفاهيم حقوق الإنسان. لكن الأيديولوجيا الشعبية (الديمقراطية) لاتزال أضعف من أن تواجه أيديولوجية الحكم (الوهابية) حتى وإن لم ترضخ النخب الملكية لمتطلبات الأخيرة. وهذا أدّى ويؤدي الى احتقان سياسي وأمني بين الجمهور الليبرالي أو الديني السلفي وبين النظام السياسي، ولا يوجد هناك من حلّ واضح لهذه المسألة في الوقت القريب، ولكن يمكن التوقع بأن شرعية النخبة الحاكمة وأيديولوجيتها الى انحدار متسارع، قد تسفر عن إنفجارات عنف متواصلة أكثر مما شهدناه خلال العامين الماضيين.

النظرية التعددية للنخب

وهي لا تختلف عن النظرية التقليدية في الخطوط العامة، ولكنها تبحث عن بعض ثغراتها في التفاصيل. فالنظرية هذه ترى بأن ليس من الضروري ان تكون النخبة موحدة لتستمر، ولا ترى أن سلطة النخب يصعب ضبطها ضمن السيطرة الشعبية، كما لا ترى أن الأكثرية لا تحكم، وإن الجمهور يمتلك القدرة على فرض إرادته، وفي بعض الأحيان لا يستطيع لأنه مهمش من القوة والسلطة ومبعد عنها. وتضيف هذه النظرية بأن النخب الحاكمة يمكن أن تواجه ويحدّ من تسلّطها من خلال جماعات الضغط التي تشكل سلطة موازية لسلطة النخب على الدولة.

وتنتقد النظرية التعددية نظيرتها التقليدية في موضعين مهمين، أولهما اجرائي ويتعلق بتعريف النخبة ومن ينضوي تحتها، فالنخب السياسية قد تسيطر على السياسة، ولكن السياسيين متغيرون وكذا السياسات. فمن يسيطر على النخبة يسيطر على السياسة. وثانيهما يتعلق بالمنهجية، حيث تجادل بأن نخبة منفردة لا تستطيع السيطرة على كل الفضاءات، وترى أن التغيرات الإقتصادية قد تؤدي الى بروز أنواع أخرى من النخب (تعليمية إدارية وغيرهما). ثم إن النظرية التقليدية قد أُسست أركانها على الديمقراطية المباشرة وهناك وسائل أخرى وطرق أخرى لتحقيق الديمقراطية، فضلاً عن أن النخب لا تستطيع ولا يجب أن تمثل كل الجماهير، وأيضاً لا يجب أن ترضخ النخب لرأي الجمهور الذي انتخبها في بعض مفاصل السياسة والقوانين (كقرارات الحرب، وقوانين الإجهاض، وإقرار عقوبة الإعدام، وغير ذلك).

محليّة النخب ومناطقيتها

لم يَقُدْ قيام المملكة بشكلها الحديث، والتحوّل السياسي الكبير الذي طرأ فيها جرّاء التوسّع الإحتلالي (النجدي) الى تغيير في طبيعة النخبة، فقد تغيّر شكل النخبة من (المحليّة) الى (المناطقية). وقد تعني المحليّة هنا نوعاً من (الوطنيّة) كون النخب السياسية ما قبل قيام الكيان السعودي، كانت بشكل ما نخباً تقليدية، وتحكم على صعيد دولة مستقلة (الحجاز)، أو إمارات شبه مستقلّة (عسير والجنوب عموماً)، أو عبر مشاركة النخب السياسية (المحلية) مع نخب خارجية عثمانية (الأحساء والقطيف). وفي نجد كانت النخبة محلية عشائرية متحالفة مع قيادات مدينية. وحين جرى التوحيد القسري، عبر الضم، تغيّر وجه النخبة الحاكمة، ولكنها لم تخرج من الإطار المفهومي نفسه، بالرغم أننا هنا ـ والحديث عن الكيان السعودي ـ نناقش موضوع النخبة في إطار الدولة القطرية الحديث ومتطلباته المفهومية الجديدة. أيضاً، رغم التمجيد المبالغ في إيجابياته لـ (الوحدة القهرية) التي أدّت الى إفناء كل النخب السياسية الحاكمة السابقة في الدول والإمارات المستقلة التي قام عليها بنيان الدولة السعودية، فإن النخبة الجديدة الحاكمة لم تتوسع لتكون (وطنيّة) تشمل مكوّنات المجتمع الجديد. فقد اتّسمت النخبة الجديدة بالإقصائية لمن تبقى من النخب السياسية المحلية السابقة (أي التي لم تقتل أو تجبر على الخروج الى المنفى)، كما اتّسمت النخبة الجديدة بنزعة شديدة للمحلية والمناطقية سواء في المستوى الأعلى لصناعة القرار أو في مستوياتها الأدنى.

لم تكن النخبة الجديدة المنتصرة على قاعدة مذهبية أو مناطقية قادرة على أن تخلع ثيابها أو تغيّر من شكلها، والحقيقة فإن المطالبة بذلك أمرٌ غير واقعي في سني تأسيس الدولة الأولى. ذلك أن حروب تأسيس الكيان السعودي، كانت في جوهرها حروباً مناطقية مذهبية بكل ما تعنيه الكلمة، ولم تكن حرباً وطنيّة تحررية توحيدية، لأنّ الكيان السعودي مجرد كيان جديد يخلق لأول مرّة في التاريخ. لكن المشكلة الحقيقية، هي أن هذا الكيان الجديد لم يكن يسير ـ ولازال كذلك ـ وفق بوصلة وطنية واضحة يتطلبها استمرار الكيان نفسه. فكل ما

يجري هو مجرد استبدال طبقة حكم محليّة، كانت في الغالب تتشكل من التجار والوجهاء وعشائر حاكمة، بنظيرتها، ولكن من منطقة مختلفة.

لننظر الى نوع النخبة الحاكمة اليوم في المملكة على مستويات صناعة القرار العلوي والأدنى. سنجد أنها في معظمها (نجدية) (وهابية) لا مبرر ولا منطق يعطيها الحق في تقرير مصير شعب متنوّع الثقافة والتاريخ والمصالح. بدل أن تكون هناك عشيرة حاكمة في كل منطقة أو دولة أو إمارة مستقلة قبل (التوحيد) كالعائلة الشريفية في الحجاز، والإدريسية وغيرها في الجنوب، والشمرية في حائل، جاءت عشيرة (خارجية) لتنسف أولئك وتحتل مقعدهم جميعاً، وتلحق تلك الإمارات والدول عبر مسمّى إمارات يسيطر عليها الأمراء أبناء الملك المؤسس. لننظر الى مجلس الوزراء من يسيطر عليه؟ وكذلك مجلس الشورى، والقيادات الدينية؟ ما هي انتماءات من يسيطر على المناطق؟ من يسيطر على الجيش من قمته الى قاعدته؟ وعلى قيادات المؤسسة الأمنية من مباحث واستخبارات؟ من يتحكم بالإعلام الرسمي وغيره؟ من يتحكم بالمال والإقتصاد وينتفع بهما؟.. كل المؤشرات تدفعنا الى القول بأن النخبة الحاكمة (غارقة) حتى النخاع في مناطقيتها ومذهبيتها.

الدولة مختطفة منذ نشأتها للمذهب والمنطقة، وما يجري على الأرض مجرد استمرار لحروب ما قبل الدولة وقيامها، والنخبة الحاكمة الحالية إنما هي تجسيد واضح لما ندّعيه، وما مشاركة أفراد قلائل من خارج الإطار المذهبي والمناطقي ـ وهو جدّ محدود على أية حال ـ إلا ديكوراً يخفف من اللون المناطقي والمذهبي الصارخ.

وللحق، فإن ما تدّعيه النظرية التقليدية للنخبة الحاكمة، من أن صفاتها ـ حسب جيمز ميزل ـ هي: الوعي بالذات، والإنسجام، وسيادة الروح التآمرية بين أعضائها، تنطبق في جزء كبير منها على النخبة الحاكمة في المملكة، وهي بالطبع ليست نخبة (سعودية) بمعنى أنها ليست (وطنية). النخبة المناطقية ـ العشائرية ـ المذهبية الحاكمة تتمتع بقدر عالٍ بوعي الذات بل قد يكون متضخماً في النظرة الى الذات وحقّها في أن تحكم، كما من حقّها أن تقصي غيرها، وفق رؤية أيديولوجية قبلية دينية، ترى أن الحكم لمن غلَبْ، فالنصر هو أساس الشرعية (السيف حسب تعبير آل سعود)، وترى بأن ما لديها من ثقافة دينية (الوهابية) حتى وإن لم تمارس على المستوى الشخصي، هي الأرقى والأصحّ، وهي تبرر الإقصائية من جهة والتفرّد من جهة ثانية على هذا الأساس الديني الذي يجد مبرراته في التعاليم الدينية للوهابية.

والنخبة الحاكمة في المملكة، إضافة الى شعورها المغالى فيه بالذات ووعي الذات المتميّز الذي يستخفّ بالآخر وما لديه ويطعن فيه كمبرر للإستحواذ القيادي والمنفعي، تتمتع بانسجام كبير، خاصة بين جناحي السلطة الديني والمذهبي، هدفه الأساس التوحّد اللازم والضروري في صدّ أيّ اختراق على مستوى النخبة، وهذا الإنسجام رغم فوائده في صدّ الآخر، لكنه من جهة أخرى يمنع تجديد النخبة، ويمنع انسجام المجتمع، ويكرّس حكم الفئوية، ويعرّض الدولة الى انشقاق على نفس الأرضية المذهبية والمناطقية. لا شك أن النخبة الحاكمة، حين تواجه عدواً خارجياً، أي خارج محيطها المناطقي والمذهبي، تتوحّد في الغالب، حسب التجارب التي مرّت على الدولة خلال العقود الماضية، ولكن الإنسجام يميل الى التحلّل والضعف فيما بينها بسبب المنافسة الشديدة على صناعة القرار، وغياب الآلية لحل الخلاف، سواء بين النخبة العليا (الأمراء الكبار الحاكمون) أو بين الدنيا (رجال المؤسسة الدينية والتكنوقراط النجدي) وبين النخبة العليا.

أما الطبيعة التآمرية للنخبة الحاكمة فيجهلها الكثير من المواطنين، لكنها ليست موجودة فحسب، بل هي متمددة وتشمل كافة الحقول، حتى القطاعات الحكومية الصغيرة، والوظائف الدنيا، والدبلوماسيين المعتمدين لدى الدول الأجنبية.. الحسّ التآمري عالٍ ومرهف، ومترافق دائماً مع الطمع والإحساس المبالغ فيه بالخطر من الآخر. وتمارس النخبة في مستوياتها الأدنى والأعلى ما يشبه بتقاسم الأدوار، حتى بين التكنوقراط والمتشددين الدينيين، فمعظم التبريرات التي تقدم على قاعدة الإقصاء غير صحيحة، وهي تقول بأنها لا تعبّر إلا عن رأي قسم من تلك النخبة. قد يصحّ هذا على مستوى الأفراد، ولكنه لا يمسّ المنهج. ولهذا يحمّل المتشددون السلفيون الجرم، فيزعم أنهم السبب في كل المشاكل والتجاوزات، ولكن الحقيقة أن الجميع يعمل وفق نسق محدد يحفظ مصلحة الجماعة من أن يدخل شركاء يتقاسمون المغنم والحكم. وكان يمكن قبول الأعذار لو أن السياسة لا تشمل كل جوانب الدولة ووزاراتها وأجهزتها، فهذا ليس عمل فرد أو جهة، وإنما هو فعل تتسم به النخبة الحاكمة ـ كجسد موحّد، ولولا ذلك لأمكننا بحق اعتبارهم مجرد Top Persons في محيط إداري محدد، مثلما هم طبقة التجار على سبيل المثال.

تجديد النخب في المملكة

النخب في المملكة معتّقة، وبعضهم يصفها بأنها محنّطة. إنها نخب معمّرة على المستويات كلها الدينية والسياسية والوظيفية، وهذا لا يحتاج الى أدلّة، إذ يكفينا معرفة أعمار الملك والأمراء الذين يمثلون قيادة المملكة العليا والمباشرة، ثم لنر كم هي أعمار رجال المؤسسة الدينية من المفتي الى أعضاء هيئة كبار العلماء، وبعدها نأتي الى الوزراء وموظفي الدرجة الخامسة عشرة والرابعة عشرة وأعمارهم والمدد التي بقوا فيها في مناصبهم. السياسات كما الأشخاص قديمة ومعمّرة وليست لها القدرة ولا القابليّة على التواصل مع الجمهور الشاب الذي يشكل أكثرية الشعب في المملكة.

إذن كيف تتجدّد النخبة الحاكمة؟

الموت، هو عامل التجديد الأول. وحتى الموت لا يحلّ المشكلة، فطاقم الحكم الأساس هو جيل من المعمّرين وليس فرداً، وبالتالي فالموت أتى وسيأتي بمعمّر تلو الآخر، الى أن ينتهي جيل (اللجنة المركزية!) ويبدأ باللجنة المركزية التي تليها.

هناك تجديد يمكن أن نسميه بـ(الموضعي) ويعتمد في الطبقة العليا على إحالة بعض المهام لجيل الأبناء من الأمراء، وفي الجهاز الوظيفي العلوي قد يأتي ببعض الطاقات الشابّة دون تخطيط ممنهج، اما في المؤسسة الدينية فلم نرَ وجوهاً جديدة، والأجيال الشابة من رجال الدين السلفيين اختطّ كثيرٌ منها منهجاً مختلفاً ضمن النطاق المذهبي، وقد يميل الى الإستقلال عن المؤسسة الدينية أو معارضتها أحياناً. بيد أننا هنا نلفت الإنتباه الى أن تعزيز النخبة الحاكمة لسيطرتها والتجديد الموضعي المحدود لا يستهدف مجرد إبعاد الخطر عنها، بل وسلب ما تبقّى من سلطات (هامشية) أو (ديكورية) أُعطيت لأفراد من خارج الجماعة، وأبرز مثال لذلك، هو تقلّص دور النخبة الحجازية في صناعة القرار في مستوياته الدنيا بشكل واضح خلال الخمس والعشرين سنة الماضية.

لا يمكن أن يكون هناك تجديد حقيقي بدون إصلاح سياسي هيكلي. ونقصد بذلك المشاركة الشعبية عبر الإنتخابات وسيادة القانون وإنهاء سياسة التمييز الطائفي التي استطالت

من حيث المدة الزمنية ومن حيث الحقول. الإصلاح السياسي وحده كفيل بضخ دماء جديدة للنخبة الحاكمة. لكن الأخيرة وبمختلف أطيافها ومستوياتها ترفض الإصلاح السياسي ـ كما هو واضح ـ حفاظاً على وحدة السلطة، ووحدة المنتفعين، وتعبيراً عن ضعف في الإمتصاص والدمج السياسيين، وقصوراً في فهم حركة المجتمعات وفلسفة التغيير.

العملية الديمقراطية تجدد الدماء في الدولة وتعيد لها حيويتها، وبقدر ما تمارس يكون لها نتاجها على دورة النخب. أما الرفض فلا يعني سوى الجمود ولا يعني سوى (حكم المعمّرين) واستمرار سيطرة الفئوية النخبوية (النجدية ـ الوهابية) على مقادير الدولة، كما يعني أن (حجم النخبة) الحاكمة سيكون ـ كما في الماضي ـ رهناً لأفراد قلائل، بما له من انعكاسات شديدة السلبية على العائلة المالكة والمؤسسة الدينية الوهابية بالتحديد. خيار رفض الإصلاح هو الراجح اليوم وفي المستقبل المنظور.

يرى موسكا أن ما يفرق بين النخب (الأوتوقراطية) و (الليبرالية) الحاكمة، أن صناعة النخب في البلدان الأوتوقراطية التسلطية تعتمد نسقاً في قراراتها التوظيفية من الأعلى الى الأدنى، بعكس نظيرتها الليبرالية. فالتعيين والإقالة في الأولى هي السمة البارزة، ويعتمد توظيف النخب في الأنظمة التسلطية على أعضاء متحدرين من نخب سابقة، عائلية أو وظيفية؛ في حين أن الأنظمة الليبرالية تعتمد على الإنتخاب من القواعد الأدنى. وفي المملكة نشهد شيئاً شبيهاً من هذا، فهناك اهتمام بين النخبة الحاكمة، أن تأتي بموظفين في المقامات الأدنى من محيطها النجدي، من العوائل المهمة التي كانت تحكم بلداتها، قبل قيام الدولة. هذه الطريقة تحفظ الإستقرار في المحيط النجدي، ولكنها لا تحفظه على مستوى المملكة، الذي لا بدّ وأن يتعرّض لاهتزازات عنيفة في التغيير من قبل المهمشين عبر تغييرات راديكالية. وبالرغم أنه معهود عن الملكيات التسلطية ميلها الى الروابط العائلية والوجاهات الإجتماعية ضمن طاقم النخبة الأدنى، فتعين من أفرادها موظفين تمنحهم السلطة بصفتهم العائلية والوجهائية، وهذا واضح في دول الخليج عموماً والى حد ما في الأردن والمغرب اللتان تتمتعان بقدرة أكبر على الدمج السياسي للنخب من خارج الإطار الوراثي والقبلي والوجهائي. أما الحالة في المملكة فحصرت تصنيع النخب في العوائل والوجاهات والقبائل النجدية لتسنّم المناصب القيادية.

بسبب عدم القدرة على تجديد النخب بعد أن قضى على السابقة منها، إعداماً ونفياً.. ولما كان من الصعب أن لا توجد شخصيات أو تطلعات باتجاه السياسة في قمّة الهرم، سعت العائلة المالكة من جهة الى قطع دابر الرموز ـ حتى الحكومية، أي التي نشأت ضمن الجهاز الاداري ـ بإقالتها وإبعادها بمجرد أن يشعر الأمراء بأن تلك الشخصيات صعدت الى الواجهة السياسية وحملت معها امتدادات اجتماعية وولاءات تنافس الولاء لهم. تلك النخب، من خارج العائلة المالكة، أرادت أن تتحول من دور الأقل تأثيراً في المستوى الأدنى من النخبة، الى دور أكثر تأثيراً (في المستوى الأعلى).

وللسبب ذاته، أي عدم تجديد النخبة الحاكمة، نشأت نخب معارضة سياسية تمثّل مجتمعاتها الخاصة في بعض الأحيان، أي أنها نخب (محليّة) تسعى لأن تكون جزءً من نخبة حاكمة أوسع (وطنيّة). ولأن النخبة الحاكمة لا تتحرّك على أساس تمثيل (وطني) لا عبر الإنتخاب والمشاركة الشعبية، ولا عبر التمثيل الإنتقائي (في مجلس الشورى ومجالس المناطق مثلاً).. لم يكن أمام الحاكمين إلاّ استخدام القمع لتلك النخب غير المستوعبة، أو التي لا يراد استيعابها، سواء كانت دينية أو سياسية. ويمكن ملاحظة أن النخبة الدينية ـ وهي جزء من النخبة الحاكمة ـ ليس فقط لم تفشل في استيعاب الآخر مذهبياً، بل أنها فشلت في استيعاب نتاجها من الشخصيات الدينية السلفية التي كان يمكن أن تجدد لها شبابها (في إطارها الخاص)، مثلما فشلت العائلة الحاكمة في تجديد نفسها بأمراء منها.

الحالة الإقصائية كما تبدو عامّة، ولهذا فإن هناك نخباً سياسية تنتظر تحوّلا هيكلياً في الدولة وإدارتها يسمح لها بإعادة تشكيل النخبة الحاكمة، وكلما تأخّر موضوع الإصلاح السياسي، رجحت خيارات محلية ومناطقية النخب المعارضة، واستسلم أفرادها لمنطق الإنفصال عن كيان الدولة.

في الدول الديمقراطية بشكل عام، تتمتع النخب الحاكمة بالقدرة على الدمج للمخالف بل حتى المنافس في القيادة من التوجهات والأحزاب الأخرى، ومن هنا تنبع حيويتها، وهي لا تُخرج أحداً من دائرتها إلا تلك الرافضة للمشاركة ضمن نطاق النخبة الحاكمة، والتي لا تقبل بالمساومة، والتي ترفض النظام السياسي الحاكم بمجمله. في حين أن النخب في الدول التسلّطية ليست عريضة، وليست لها القابلية على جذب المخالف أو المختلف. وهي، أي النخبة ـ ث

وليس المنافس لها ـ من يرفض توسيع قاعدته، وبالتالي تقوم بتوسيع (الخارجين) على سلطانها. يستوي في ذلك حامل السلاح، مع الداعي للمشاركة الشعبية، والمؤمن بالنظام، كما الخارج عليه، وهذه إحدى صفات النظام السياسي ونخبته الحاكمة في المملكة.

ملخص القول، إن النخبة الحاكمة في المملكة (مغلقة) لا توظف ـ إلا النادر ـ من خارجها أو من المستويات الأدنى، وإن رفض النزعة الديمقراطية الإصلاحية ـ كما يذهب أصحاب النظرية التقليدية ـ هي السبب وراء (عزلة النخب) فتجهل حركة المجتمع والتغيرات الجذرية فيه، كما تفقد مهاراتها ومرونتها شيئاً فشيئاً لاحتضان القوى الإجتماعية، وهذا يؤدي في المحصلة النهائية الى إزاحتها ليس التدرجية وإنما بشكل نهائي لتحل محلها نخبة حاكمة جديدة أخرى. هذه المراهنة في التحليل، لا تأخذها الأنظمة التسلطية بعين الإعتبار، لقراءتها المغلوطة لقوى المجتمع، حيث الميل كل الميل الى اعتبارها شرازم لا تمتلك القوة، وكذلك بسبب المبالغة في القوة الذاتية التي تعطيها الفرصة كبيرة للتلاعب والتحرر من القيود وبالتالي الوقوع في الأخطاء.

نحن في المملكة أمام تحولات تاريخية، لم تنعكس على النخبة الحاكمة، أو بالأصح لم تستجب لها تلك النخبة. وقد ينظر الى هذا الإصرار في الرفض كدليل على القوة والمكنة، كرفض الإصلاحات التي تتيح تجديداً تدرجياً، وكاعتقال الإصلاحيين في مارس الماضي.. لكن هذه الوسائل لا تغيّر السنن التاريخية، ولا تلغي حركة المجتمعات، ولا يمكن اعتبار الرفض دلالة قوة، بل هو جوهر الفشل، وجوهر الإنتقام من الذات. لم يخلق الله نخباً تحكم الى الأبد، ولم يخلق شعوباً تستعبد الى الأبد. إن لفظة (دولة) تعني التبدل والتغير، والنخب على مرّ التاريخ تتغير وتتبدل، وهذا درس بسيط، لكنه غير مقنع تماماً لمن يمسك زمام السلطة، فهو يعتقد بأنه مؤبد على كرسي الحكم، وأن لديه من الأدوات ما يكفي لبقائه.

اذا كانت النخب الحاكمة لا بدّ وأن تتغيّر وتتجدد، فالتغيير التدرجي خيرٌ لها، ولأجيالها.. أما الرفض، فلا يعني إلا أمراً واحداً: ضرورة الإزاحة التامّة.

درس نظن أن النخبة العشائرية المتمذهبة والمناطقية لا تفهمه ولا تدركه اليوم، ولكنها ستدركه يوماً ما، وقد يكون الأوان قد فات والزمن قد أفل.

القوة.. السلطة.. الوهم والحقيقة

وائل السادة

في حفل عشاء أقيم على شرف الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية في جدّة قبل بضعة أسابيع، وحضره جمع من المثقفين وأساتذة الجامعات وبعض ممن يحسبون أنفسهم على التيار الإصلاحي، يأي التيار المطالب بالإصلاحات السياسية في البلاد. أتيحت الفرصة للجمع أن يتحدثوا، فدافع الكثير منهم عن المعتقلين الإصلاحيين وقالوا بأنهم وطنيون مخلصون وانتقدوا بشكل مبطّن اعتقالهم، ولمحوا الى ضرورة الإصلاح في مواجهة العنف. لقد أكد المتحدثون الواحد تلو الآخر على هذه القضية، هذا والأمير نايف يستمع بألم. وحين فرغ الجميع من الحديث قرّعهم الأمير وقال بما فحواه بأن آل سعود لم يحكموا الناس وفق الإنتخاب، بل بالسيف، وهاجم الحاضرين بأنهم لا يتمتعون بدعم قبلي ولا يمتلكون سلطة أو ثراءً، في حين أن آل سعود يملكون كل ذلك، وأخيراً حذرهم نايف من الحديث عن الإصلاح وقال انه يكره هذه الكلمة، وهي تعني أن هناك فساداً سابقاً للإصلاح، وطالب باستخدام كلمة التطوير مكانها. هنا همس أحد الحاضرين في أذن زميله، بأن سموه سيجد مشكلة مع الآية الكريمة (إن أردت الى الإصلاح ما استطعت) فهل سيحذف الكلمة ويضع مكانها التطوير؟ فأجابه زميله: هذا أمرٌ يسأل عنه سماحة المفتي؟!

الحكاية هذه توضح لنا الرؤية المغلوطة حول (القوة Power) مصادرها واتجاهاتها وحدود تفعيلها. فرجال الحكم السعودي من الأمراء الكبار، يطغون كثيراً في التعويل عليها، وتنتابهم حالة من الطغيان والإسراف في استخدامها أو إمكانات استخدامها. قوة السيف، وقوة المال، كما قوة القبيلة والمكانة الإجتماعية، ليست حكراً على أحد، جماعة أو دولة أو فرد، فهؤلاء جميعاً يمكنهم استخدامها، أو إيجاد ما يقابلها، او التخفيف من وطأتها.

هناك فرق بين (إمتلاك القوة) و(استخدامها) فليس كل ما تمتلكه قابل للإستخدام، فهناك دول تمتلك اسلحة نووية لا تستطيع استخدامها، وهناك دول تمتلك جيوشاً لا تستطيع أن تحرّكها.. فالطائرات الحربية مثلاً لا تستخدم في مقاومة متظاهرين؛ والمال لا يمكن استخدامه دائماً لحلّ معضلات غير مالية؛ وقوة (الفتيا) لا تفيد مع أناس لا يؤمنون بالمفتي ولا بالمؤسسة الدينية.

وهكذا فإن الفرق بين الإمتلاك والإستخدام، يعني وجود (حدود) للقوة القاهرة. وحدوداً مقابلاً (لضعف) الضحية، أو من يعتقد أنه ضحية ولا يمتلك من الأمر شيئاً سوى (الخضوع). يستطيع نايف وإخوته أن يصدروا قرارات، ولكنهم لا يستطيعون أن يفرضوا أي قرار يريدون، وقد رأينا عشرات القرارات الحكومية تتحول الى سلة المهملات، إما لعدم وجود إمكانية ذاتية للمؤسسات لتطبيقها، أو لأن الناس، قلة أو كثرة، ترفض تطبيقها. حدود القوة واستخدامها هو أول ما يجب على صانع القرار أن يدركه، وفي الحقيقة فإن الأمراء يدركون ذلك من زاوية مختلفة ولكن لا يشعرون.

فحين يفكر صانع القرار، وقبل أن يصدر قراره بشأن رفع رسوم ما، بآثار القرار من سخط شعبي وغيره، فهذا يعني تقييداً لما يعتقد أنه حقه في السلطة المطلقة. وحين يقنع الملك رجال المؤسسة الدينية بصوابية قرار يزمع اتخاذه، فهذا يعني اعترافاً بأنه ليس مطلق الصلاحية، وإن ادّعى ذلك. ومن يصدر القرار ليس بالضرورة صاحب القرار، بل هناك فئات وجماعات وأفراد ومؤسسات، تضغط باتجاه اصداره، فيكون المصدر للقرار في حقيقة الأمر مجرد موقّع، وليس صانع له.

إذا خشيت السلطة من الإعلام الخارجي الفضائي أو الصحافي، أو من منظمات حقوق الإنسان، فإن تأثرها يخدش فضاء القوة المطلقة، ويجبر المسؤول على أن يتكتم على أفعاله أو يصلح بعضها. والحال أن بإمكانه المكابرة وعدم الإهتمام ـ والأمراء بالمناسبة يقولون هذا ـ ولكنهم يتأثرون بصورة من الصور.

هناك مسألة أخرى تتعلق بموضوع القوة وعلاقتها بـ (الشرعية).. فالأخيرة تشكّل كابحاً لاستخدامها المفرط حتى مع توفرها. وبالرغم من المحاججة القائلة بأن من يمتلك القوة لا يحتاج الى شرعية، فالشرعية والقوة نقيضان، إلا أن هذا القول مردود، ففي كل الأنظمة التسلطية القائمة على شرعية غير انتخابية، لا يمكنها استخدام (السيف) دائماً، ولا بإيغال فيه عنيف. يمكنها التهديد به، مثلما يهدد الأمراء اليوم، ومثلما هددوا الشيعة في المنطقة الشرقية بقصفهم بمدافع الميدان (الذي هدد هو الأمير فهد ولي العهد حينئذ ـ نوفمبر ١٩٧٩). استخدام العنف في حدوده القصوى يجعل الحياة مساوية للموت، وينتفي القتل كرادع إذا كثر المقتولون والضحايا، وتصبح المواجهة أكثر شراسة وحدّة. لايزال نظام الحكم في المملكة الذي يلوح بالسيف دائماً يعتمد في بعض من شرعيته على الوهابية، ويعتمد في بعضها الآخر على حق تاريخي مضلل، ويعتمد على بعض الإنجازات الإقتصادية المتآكلة. وبهذا لا يمكن لأي نظام في الكون أن يجعل شرعيته للقوة فحسب، ولمدة طويلة. وإن المغامرة باستخدام القوة أكثر فأكثر، يعني تآكل ما تبقى من رصيد الشرعية عند بعض الشرائح الإجتماعية.

هناك قاعدة معلومة في السياسة، وهي أنه كلما استخدمت القوة وتوسعت، كلما انخفض مؤشر الشرعية، وكلما انخفض مؤشر الشرعية تصاعد الصراع بين الدولة والمجتمع أو بين النظام السياسي والجمهور، وحينها يبطل مفعول الخوف ومفعول القوة. فالقوة ما جاءت إلا لإخضاع الآخر، وحين يتحوّل دورها الى محفّز للعنف يتعطل دورها.

إذن.. فإن تهديد الأمراء بالسيف واستخدامه، وبالمال ومفعوله، وبالقبيلة التي تساند النظام، والمشايخ الذين يشرعنون تصرفه.. كل هذا لا يعني سلطة مطلقة، ولا قدرة على الإستخدام، ولا يعني أن الآخر ـ الشعب أو الضحية ـ لا يمتلك وسائل الدفاع والقوة وأنه غير قادر على توليدها بالتنظيم وبالمال وبالعلاقات الإجتماعية والسياسية وبالإعلام وبالدين أيضاً.

يجب النظر الى هذه التهديدات، والى السيف الصدئ الذي يلوح الأمراء به، على أنها دلالة العاجز والفاشل في إدارة الدولة وفي الحفاظ على هيبتها وعلى مشروعية الحكم. التهديد طبع الفاشلين، وطبع الضعفاء، ولم يمر على آل سعود يوم أضعف مما هم عليه الآن أمام شعبهم وأمام الآخر. إن صولة الأسد تخفي وراءها مواء قط مكسّر القوائم!

إعادة انتاج التحالف التقليدي

خيار التحالف المزدوج

محمد الهويمل

يبدو أن تكرار فرضية القسمة في مواقف الامراء الكبار والممثلة اعلامياً في ولي العهد الامير عبد الله ووزير الداخلية الامير نايف قد فقد الادلة المساندة له. إذ بات ممكناً رؤية منهج توفيقي لدى الطبقة الحاكمة يقوم على أساس الجمع بين ما يعتقد أنها متناقضات، كالتحالف بين الحكومة والتيار الديني التقليدي من جهة والحكومة والولايات المتحدة من جهة ثانية، فهذا التحالف المزدوج حين يجري اختباره في ميدان السياسة يصبح أمراً مألوفاً.. فقد كان هذا التحالف بصيغته المزدوجة قديماً وكان حتى الوقت القريب يمثل أحد دعائم الاستقرار السياسي في الدولة.. فالمصاهرة محكمة الروابط داخل هذا التحالف اكتسبت مشروعيتها وقوتها في مرحلة الحرب الباردة على أساس مواجهة المعسكر الشيوعي كخصم مشترك لكل من الرأسمالية الغربية والاميركية بوجه التحديد والاسلام في شكله المحافظ، يضاف الى ذلك حدة الاستقطاب الاقليمي والصراعات الخفية والمعلنة في الشرق الأوسط.

إن مبررات التحالف إكتسبت زخمها السياسي وغطاءها الشرعي في ظل أوضاع دولية شديدة التعقيد، هذا أولاً، وضمور الوعي الديني أو التماس المتعاقدين العذر حيال بعضهم ثانياً، فقد سكت الطرف الديني التقليدي عن آثام الرأسمالية الأميركية كون المصالح المشتركة تتطلب تأجيل المواجهة بينهما، فهما يواجهان الالحاد العالمي، وقبل الطرف الأميركي الظهور بوجه مزدوج: مع الليبرالية والمحافظة المتشددة في آن.. وكان ذلك مسكوتاً عنه، بل ومبرراً في أجواء داخلية شديدة العداء للشيوعية، وجاء الغزو السوفييتي لأفغانستان ليمد التحالف الأميركي ـ الديني التقليدي في السعودية بمزيد من مبررات البقاء والتعزيز. لم يكن هناك من يتوسل بالحديث عن ميول أيديولوجية، فقد كانت السياسة تغلّف حقائق دامغة ولم يعد بإمكان غير السياسة حلها.

لا ريب أن ثمة عوامل عديدة ساهمت لاحقاً في إزالة مبررات التحالف الاميركي ـ الديني التقليدي في السعودية، فالظروف الدولية والاقليمية لم تعد تتطلب بقاء هذا التحالف، فقد انهارت الشيوعية، وتفكك الاتحاد السوفيتي، ونجح مشروع الجهاد الافغاني بقيادة الولايات المتحدة وبرزت الاخيرة كشرطي دولي والقطب الأقوى في العالم، الى جانب التبدّلات الدراماتيكية التي جرت بعد الحادي عشر من سبتمبر، وسلسلة المتغيرات المتعاقبة بدءا من احتلال افغانستان والعراق وتغيير خارطة الشرق الأوسط، وخسارة السعودية موقعها المتميّز والاستراتيجي اقليمياً ودولياً، واندراجها في قائمة الحلفاء المشكوكين.

ولكن الحكومة التي عجزت بعد الحادي عشر من سبتمبر عن بناء تحالفات بديلة محلية ودولية تجد نفسها أمام خيارات محدودة، فالاطراف المرشحة للتحالفات البديلة لها شروطها التي تتطلب صياغة جديدة لميزان القوى ومعادلات السلطة.. وفيما يبدو فإن ثمة مؤشرات قوية على عودة العائلة المالكة الى خياراتها التقليدية ولكن على أساس تواضعات جديدة.

قبل اعتقال دعاة الاصلاح كانت ثمة رهانات متعددة لم يجر حسم أي منها وتدور حول إمكانية بناء تحالف قوي بين الحكومة وقوة أو قوى اجتماعية متوافقة، ولربما رشحت بعض الامال عن تحالف وطني يجمع الحكومة وطيف القوى السياسية والاجتماعية المجتمعة على أجندة اصلاحية محددة. الا أن اعتقال الاصلاحيين بدا كما لو أنه العلامة الحاسمة في قائمة خيارات العائلة المالكة، فقد أصبح هناك ما يمكن وصفه بعودة غير حميدة للوراء، أي للتحالفات التقليدية باعتبارها مأمونة وفعّالة وناجحة حتى الآن.

هناك ما يبرر نزوع العائلة المالكة الى إعادة ترميم علاقتها التاريخية مع حليفها التقليدي، الذي تعرض لتمزّقات عديدة، فهذا الحليف يظل بحاجة الى معالجات راديكالية من أجل إعادة تركيبه بما يمنحه قدرة على توفير ما كان يضمنه في السابق للنظام السياسي. إن التيار التقليدي، من الناحية التاريخية، هو أقدر على توفير وصفة الشرعية، كما أن خطابه الايديولوجي يتناغم وطبيعة السلطة باعتبارها حائزة على القوامة والهيمنة. فمن جهة يمثل التيار التقليدي بما يضم بداخله من علماء ورموز دينيين، وهكذا شبكة من الدعاة الشعبيين، الحاضن الطبيعي للمجتمع الديني السلفي، وبالتالي فهو المأوى الرمزي والتاريخي للسلطة السياسية. ومن جهة ثانية، إن استعمال عنصر المصلحة من قبل التيار التقليدي بكثافة شديدة لتبرير أخطاء ومفاسد السلطة يمثل أحد الضمانات الدينية للدولة.. وهنا تغدو المصلحة مساحة مشتركة بين التيار التقليدي والحكومة، وفي الوقت نفسه المبرر المشترك لدى الطرفين للتعاون من أجل توفير كافة مصادر الاستقرار والاستمرار للدولة.

لقد أثمرت جهود التعاون بين وزير الداخلية والرموز الدينيين خلال الفترة الماضية في احتواء التأثيرات الواسعة لعمليات التيار الديني المتشدد، وقد بدا التنسيق بين الطرفين يحقق تقدّماً مدهشاً بما ينبىء عن رغبة مؤكدة لدى كل منهما من أجل التوصل الى صيغة تحالف جديدة.

بالنسبة للتيار الديني المتشدد غير المسلّح فإن ثمة ما يجعله أكثر تأهيلاً للعب دور مركزي في عملية الاستقرار الداخلي او بعبارة أدق استقرار السلطة. فهذا التيار يكتسب شعبية وسط شريحة اجتماعية كبيرة، وهو أقدر على إعادة إنتاج خطاب ديني للدولة في صيغة متطورة، وهذا التيار فيما لو جرى إقناعه بالتخلي عن بعض الأفكار المتشددة وخصوصاً المعادية للمسيحيين واليهود فإنه

سيصبح وجهاً مقبولاً لدى الخارج وخصوصاً الغرب. على أن ثمة مشكلة تواجه الحكومة في التعامل مع هذا التيار المتشدد غير العنفي، في كونه شهد خلال السنوات الأخيرة تباينات فكرية وأيضاً تكتيكية بما يشدد على الحاجة الى اجراء عدة عمليات تجميل لهذا التيار، وهكذا وضع خطة دقيقة لتوزيع الأدوار بين رموز التيار في مسرح عمليات الحكومة سواء في الداخل أو الخارج.

بالنسبة للتحالف السعودي الاميركي، فمن المعروف أن السعودية مازالت تمثل أحد أهم الشركاء في العالم، ليس على أساس إقتصادي فحسب بل واستراتيجي ايضاً، بالرغم من كون العلاقة تمر بأزمة في الوقت الحالي، وبالرغم من المرارة التي تغمر مشاعر كثيرين في الدوائر السياسية في واشنطن منذ الحادي عشر من سبتمبر.

وحتى التشديد المتكرر على الفوارق الثقافية والسياسية والأمنية بين البلدين، وخصوصاً من قبل الساسة وصنّاع القرار في الولايات المتحدة كرد فعل على أحداث الحادي عشر من سبتمبر، فإن ثمة تواطئاً خفياً صلباً يقوم على الاعتقاد بأن المصالح الاستراتيجية بين البلدين يجب أن تكون بمنأى عن تلك الفوارق.. فبالرغم من السجل السيء لحقوق الانسان في السعودية فإن الاميركيين يمثلون مصدر استقرار واستمرار الحكم السعودي، لأن ذلك يجعل الاميركيين قيادة سيارات تسير بكفاءة عالية بفعل استهلاك وقود بكلفة منخفضة.

لقد جاءت الهجمات الارهابية في السعودية لتخلق مبرراً جديداً لتعزيز التحالف بين واشنطن والرياض، بما يشبه (تحالف الضحايا) المزعومين للارهاب. فبالرغم من الانتقادات الواسعة التي وجّهتها طبقة دنيا من السياسيين في الولايات المتحدة، فإن ثمة تصريحات تشيد بجهود الحكومة السعودية في الحرب على الارهاب، بل قد يصل الحال بمسؤولي الادارة الاميركية الى نفي الاتهامات التي تنشرها بعض الصحف الاميركية ضد العائلة المالكة والدفاع عنها، كما فعل ذلك وزير الخارجية في دفع التهمة الموجّهة لزوجة السفير السعودي في واشنطن بتقديم هبات مالية الى منفذي هجمات الحادي عشر من سبتمبر.

وبالرغم من التوترات المتقطعة في العلاقات السعودية الأميركية الا أن ما تبرزه تقارير متلاحقة حول التعاون الاستراتيجي بين البلدين تؤكد على أن التحالف قد بلغ سن النضج بما ينفي بوادر قطيعة تامة تقوم على انفعالات او ردود فعل استثنائية.

وبالرغم من احتلال العراق، والانتقادات المتكررة حول تورط سعوديين في الاحداث هناك، فإن أهمية السعودية بالنسبة لواشنطن تظل باقية وإن لم تكن بنفس المستوى السابق. وهذه الأهمية نابعة من حقائق عديدة كون السعودية أكبر مصدر للنفط في العالم، وتزوّد الولايات المتحدة بنسبة ١٥ بالمئة من استهلاكها الداخلي، الى جانب التعاون الثنائي بين البلدين في مجال المحافظة على مستوى ثابت لكميات النفط في السوق العالمية وهكذا الاسعار، أضف الى ذلك التعاون العسكري بين البلدين. فبعكس التقارير العديدة التي نشرت طيلة السنة الماضية حول رفض السعودية استعمال القوات الأميركية لأراضيها في الحرب على العراق، فإن التقارير التي نشرت مؤخراً تؤكد على أن تسهيلات عسكرية كبيرة منحتها السعودية للقوات الأميركية قبل الحرب.

فقد كشفت مصادر عديدة في الجانبين الأميركي والسعودي أن السلطات السعودية ساعدت واشنطن في حرب العراق بصورة سرية أكثر بكثير مما هو معلن من بينها ثلاثة قواعد في الشمال الشرقي من المملكة، والتي كانت تنطلق منها الطائرات الحربية الاميركية، وسمحت لقوات خاصة بشن هجمات من الاراضي السعودية كما وفّرت كميات كبيرة من النفط بأسعار متدنية كجزء من المجهود الحربي السعودي في عمليات قوات التحالف الاميركي ـ البريطاني في العراق.

ونقلت مصادر أخرى أن انطلاقة الحملة الأميركية الجوية على العراق بدأت من داخل الاراضي السعودية التي أنشأ فيها قادة أميركيون مركز قيادة جوية ضمّ مقاتلات ف ١٦ وطائرات تجسس.. وكان الجانبان الاميركي والسعودي أبقيا جزءا كبيراً من هذا التعاون والمساعدة سرياً لأكثر من عام خشية من أن يؤدي كشفها الى زعزعة الوضع داخل المملكة، ودرءا لاثارة المشاعر الدينية والوطنية للجمهور العام في السعودية والعالمين العربي والاسلامي. وبحسب وكالات الانباء فإن العائلة المالكة سمحت بانطلاق عمليات عسكرية واسعة من داخل أراضيها خلال الحرب. ونقلت الاسوشيتد برس عن مسؤولين عسكريين في البلدين بأن قوات أميركية خاصة شنّت هجوماتها انطلاقاً من الاراضي السعودية وخصوصا بعد ما رفضت تركيا السماح للقوات الأميركية باستخدام أراضيها. وكانت مقاتلات التحالف والمقالات الاميركية بما فيها طائرات التجسس والمهمات الاستطلاعية انطلقت من ثلاث قواعد جوية سعودية بما في ذلك قاعدة الأمير سلطان، وأشاروا الى أن ما بين ٢٥٠ و٣٠٠ طائرة تابعة لسلاح الجو انطلقت من السعودية. وأكّد هؤلاء المسؤولون بأن السلطات السعودية أجازت أيضاً انطلاق عمليات جوية وعسكرية من قاعدة تبوك الجوية ومطار عرعر قرب الحدود مع العراق، اضافة الى مهمات بحث وإنقاذ. وقد وصف الجنرال ت . مايكل موزلي الذي كان من أبرز مهندسي الحملة الجوية على العراق السعوديين بأنهم (شركاء رائعون).

في الواقع ان الشراكة الاستراتيجية بين الرياض وواشنطن ليست منحصرة في الجانب العسكري، فقد ظلت العلاقة بين البلدين على مستوى القيادة السياسية ذات طابع متميز، وأن التوترات الظاهرية في التحالف بين البلدين بسبب ظهور عنصر أسامة بن لادن لم يكن سوى إحدى إفرازات هذا التحالف ومنتجاته التي تبين لاحقاً عدم امكانية التعامل معها في مرحلة تتطلب شروطاً واستراتيجية تعاون مختلفة.

لاشك أن مشاعر العداء للولايات المتحدة في الشارع السعودي في حالة تصاعد تماماً كما هي في أغلب الشوارع العربية عموماً بسبب موقف الادارة الاميركية من القضية الفلسطينية والتأييد المفتوح للكيان الاسرائيلي، وايضاً بسبب الاحتلال الأميركي للعراق.. ولعل هذا ما يجعل السعودية كحكومة تتبنى موقفاً موارباً من اجل درء سهام الرأي العام المحلي والعربي، وحتى لا تكتسب رؤية اسامة بن لادن حول النظام المزيد من المصداقية والتعاطف.

وفي واقع الأمر، أن التحالف السعودي الأميركي سيبقى مرتكزاً على التفاهم التقليدي بأن توفر الولايات المتحدة الحماية للعائلة المالكة في مقابل حفاظ الاخيرة على تدفق النفط بإستمرار الى أمريكا بسعر ثابت ومقبول. ولذلك فإن الحديث عن تبني الولايات المتحدة لفكرة دمقرطة السعودية يبقى محفوفاً بالشكوك ما لم تحقق الفكرة قدراً من الاطمئنان الى انها تأتي في سياق الهدف المرسوم والذي يحققه التحالف الاستراتيجي بين البلدين.

الموازنة الصعبة بين الاستقرار والتغيير

ذكر كاتب المقالة نيل ماكفركوهار بأن السعوديين، وهم يتابعون بث الجلسات الجديدة لمجلس الشورى قبل شهور قلائل، بدأوا اكتشاف مشرّعي العائلة المالكة الذين جرى إختيارهم بعناية وهم يناقشون بصورة ساخرة مشكلة تافهة: سرقة الخشب من غابات صحراء المملكة.

وهناك، في الواقع، أشجار معرّضة للخطر، ولكن البلاد تواجه معضلات أعظم بكثير والذي يبدو أن المجلس قد تعمد في تجاوز التعرّض لها. وتتضمن هذه المعضلات زيادة تشنجات العنف الديني، والذي بدأ لأول مرة يقترب من صناعة النفط، ويأتي في مقدمة هذه المعضلات معدل البطالة المتزايد والذي يصل الى ١٠٠ ألف ذكر سنوياً وتنامي الفقر والتشدد الى جانب حياة البذخ التي تعيشها العائلة المالكة.

فالهجوم على المركز البتروكيميائي الوطني والذي أسفر عن مقتل خمسة من المهندسين الاجانب وضابط سعودي، أدى الى زيادة التوتر الذي هو بدوره متفاقم عقب التفجير الانتحاري في العاصمة والاشتباكات الدامية بين متشددين وقوات الامن في الشهر الماضي.

إن المقابلات التي تمت خلال جولة صحافية دامت ثمانية عشر يوماً والتي انتهت للتو في السعودية تشير الى أن المواطن العادي يبدو مطوّقاً بين رغبات متنافسة. فمن جهة، هناك رغبة تنازل أو نزع السلطة من العائلة المالكة، حيث يكون للمواطنين صوت فيما يتصل بحياتهم الخاصة. وفي المقابل، فإنهم يخشون من انتشار الفوضى بفعل الاسلاميين المسلّحين، وفيما يقوم هؤلاء بنشاطاتهم في الجبهة العراقية المضطربة، فإنهم يخشون من أن استبدال سلطة غير منضبطة ومنبثة قد تؤدي الى الفوضى.

هناك ما يمكن وصفه بالعداوة والكراهية تجاه أي شيء اميركي لأن الدعم اللامحدود لادارة بوش لاسرائيل وغزو العراق، قد تعزز بعد نشر الصور الصادمة لسوء معاملة الأميركيين للسجناء العراقيين والتي أعيد بثها لمرات عديدة من قبل محطات التلفزة الفضائية العربية. وعليه، فإن حقيقة كون واشنطن تدفع باتجاه الديمقراطية قد أعطاها رائحة كريهة.

إن الحاصل النهائي من ذلك هو أن الاصلاحيين السياسين في السعودية سواء من الاتجاهين الليبرالي او الاسلامي ليس لديهم بعد الآن ثقة بأن أمامهم أسابيع فقط كيما يؤدي الاصلاح الى تغييرات حقيقية، كمجلس شورى منتخب سيقوم بتسوية المشاكل الكبرى.

إن كثيراً من السعوديين يصرّون على أن العائلة المالكة تقرأ جيداً الغضب المتفاقم في المملكة، ولكنها ببساطة ترفض القبول بالتغييرات بعيدة المدى كحل نهائي. (وحتى الآن، فإن على الحكومة أن تتخذ قراراً واضحاً بأنها تريد الاصلاح) على حد القاضي المتقاعد والاسلامي المعتدل عبد العزيز القاسم والذي انخرط بصورة كثيفة في سعي من أجل إعادة تشكيل المنهج التعليمي للمملكة. (هناك قرارات جزئية أو خطوات جزئية، ولكن ليس هناك قرار مركزي واضح يدعم الاصلاح) على حد قوله.

ومن بين المؤشرات المقلقة بالنسبة للاصلاحيين: فإن عدة مناصرين علنيين للتغيير قد جرى اعتقالهم في مارس، وليس هناك تحضيرات منظورة من أجل انتخابات بلدية موعودة في الخريف. ويقدّم السيد قاسم وآخرون ثلاثة أسباب أساسية من أجل التردد المتجدد (لدى الحكومة) أولاً: أن المناصرين الأقوياء للتغيير زادوا في المراهنة من خلال مناقشة موضوعات مثل الملكية الدستورية، وهذا من الواضح قد أخاف الامراء الكبار بأن التغيير قد يؤدي الى فقدان السيطرة على الاوضاع. ثانياً: إن كثيراً من الضغط من أجل التغيير جاء من

نشرت صحيفة نيويورك تايمز في الرابع من مايو مقالاً حول المحاولات العسيرة التي تقوم بها السعودية في سياق احداث موازنة دقيقة بين الرغبة في التغيير والاستقرار.

واشنطن، ولكن بالنظر الى وضع مشروع الديمقراطية الاميركية في العراق، فإن الضغط كان له تأثير ضئيل. وثالثاً وأخيراً: أن اسعار النفط بقيت عالية، وهذا جعل الأمراء لا يشعرون بالحاجة للاستجابة لمطالب الناس حيث لم يكونوا في وضع يتطلب ذلك، كالتفكير، مثلاً، في نوع من الضرائب من أجل زيادة المداخيل.

ومنذ اعتقالات مارس، فإن الجرائد التي كانت تزيد من جرأتها في تناول موضوعات رئيسية قد توقفت عن التعرض لموضوعات من قبيل البطالة، وادارة الميزانية الوطنية بصورة منظمة، وتأسيس نظام قضائي مستقل. وقد لحظ المعارضون بأن اللجنة الوطنية لحقوق الانسان الحكومية قد قامت بفعل شيء قليل حول الاعتقالات، حيث لم تصدر سوى بياناً قالت فيها بأنها تتابع القضية.

وقد جاءت الاعتقالات عشية زيارة وزير الخارجية كولن باول، وكان ينظر اليها كرسالة واضحة الى كل من مناصري الديمقراطية والاميركيين من أجل رفع دعمهم. قال وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل في مؤتمر صحافي مشترك مع السيد باول بأن (هؤلاء الناس لجأوا للمعارضة فيما كانت البلاد قاطبة تبحث عن الوحدة والرؤية الواضحة، وبخاصة في وقت تواجه فيه البلاد تهديداً إرهابياً). لقد أخبر أولئك المعتقلون بأن حريتهم متوقفة على التوقيع على إقرار تدور فحواها حول العبارة التالية (إنني آسف ولن أفعل ذلك مجدداً). ثلاثة من المثقفين وهم علي الدميني وعبد الله الحامد ومتروك الفالح رفضوا التوقيع وبقوا قيد الاعتقال. وهؤلاء هم جزء من مجموعة تحضّر لبيان مناهض لمنظمة حقوق الانسان الجديدة (الحكومية) والتخطيط لإعلان تشكيل مجموعة حقوقية مستقلة مماثلة.

لقد أسس ولي العهد الأمير عبد الله (الحوار الوطني) في يونيو الماضي داعياً مجموعة منتقاة من المثقفين السعوديين للحضور لعدة أيام في مؤتمر لمناقشة القضايا الهامة. وقد إتخذ خطوة غير مسبوقة بضم النساء وأعضاء من الاقلية الشيعية المسلمة الذين كانوا في أوقات ما غير مقبولين. ولكن لم تظهر خطط عملية وحقيقية من تلك النقاشات.

فالانتخابات التي كان ولي العهد قد وعد بها والتي تشمل نصف مقاعد المجالس البلدية بقيت علامة استفهام. يقول صالح المالك، عضو مجلس الشورى بأن هناك خططاً قدّمت لاجراء الانتخابات في ١٧٨ بلدية، وأن وزارة الشؤون البلدية تعمل على وضع القوانين الخاصة بالانتخابات، ولكن هناك أسئلة رئيسية بقيت دون إجابة مثل الحد الأدنى لعمر المصوتين، وما اذا كان بإمكان المرأة التصويت، حسب قوله.

ومن المحتمل أن تكون الحكومة بانتظار التعداد السكاني المقرر اجراؤه في سبتمبر المقبل قبل البدء بدورات تسجيل التصويت والتي قد تعني تأجيل الانتخابات المقررة لشهر أكتوبر. يقول السيد مالك (لقد إنتظرنا طويلاً، ولن يضر لو انتظرنا شهرين آخرين أيضاً).

الاكثر أهمية أن العقيدة الدينية الوهابية الطهرانية لا تشجع على التغيير. وقد لحظ جعفر الشيخ ادريس، الاستاذ السوداني في السعودية، والذي يؤلف كتابا حول الاسلام والديمقراطية، بأن العلماء الأشد محافظة يقولون هنا (إذا قبلنا الديمقراطية بمعنى حكم الشعب، فإن ذلك يسير عكس عقيدة الاسلام لأن في الاسلام الحكم هو حق الله). وتدعي السعودية بأن القرآن هو الدستور الوحيد الذي تستمد منه حاجتها. يقول أستاذاً جامعياً متقاعداً رفض استعمال إسمه بسبب الاعتقالات الاخيرة في لغة تهكمية اعتراضية (إنهم يقولون القرآن، القرآن، هل تريد شيئاً آخر غير القرآن؟)، يرد الاستاذ (من الطبيعي أن تقول لا).

وتشعر المؤسسة الدينية بأنها قد خسرت جولة واحدة في هذه السنة الاكاديمية حين تمت ازالة درس يوّجه المسلمين لعدم التعرض لغير المسلمين في الكتب المدرسية الدينية. أراد بعض السعوديين مسحها لأن المبدأ قد تم استعماله لتبرير الهجمات الارهابية، ولكن العلماء المحافظين صوّروا التغيير كخطوة أولى من قبل الغرب لتفكيك دين الدولة عبر النظام التعليمي.

(القول بأن اليهود والمسيحيين هم كفار هو جزء من عقيدتنا الدينية) على حد صالح الوهيبي المتخرّج من الولايات المتحدة والسكرتير العام لرابطة الشباب المسلم. فأي تغييرات في الطريقة التي تم بها التعليم يجب أن تقرر من قبل السعوديين على حد قوله، مضيفاً (لا يعني ذلك بأننا نحاول اثارة الكراهية ضد الآخرين، ولكن ديني له مبادؤه الخاصة التي لا يجب إنتهاكها أو تغييرها).

يقول قلة من السعوديين بأنهم يريدون إستبدال العائلة المالكة، مشددين على ضرورة وجود قوة قادرة على حفظ الاستقرار، بالنظر الى ما يدور في العراق. ولكنهم يعتقدون بأن مؤسسات حكومية قوية قادرة على تسيير البلاد ستكون أكثر تأثيراً من عدة أمراء معمّرين.

وليس هناك من يعتقد بأن الهجمات الارهابية الأخيرة، والتي تنسب الى (الخوارج) في البيانات السعودية الرسمية، تفرض تهديداً حقيقياً لازالة العائلة المالكة، أي آل سعود. وحسب السفير الأميركي في السعودية جيمس سي أوبرويتر (كل المؤشرات التي أراها تخبرني بأن الحكومة قوية وأن تعداد هؤلاء الذين يعارضونها بالعنف هم قلة).

وعلى أية حال، فإن الاصلاحيين يحذّرون بأن أمراء العائلة المالكة يخدعون أنفسهم بالجدل بأنهم بحاجة الى قتل أو القبض على أولئك الذين يحرّضون على الارهاب قبل التفكير في فتح المجال السياسي. وطالما أن الشباب لا يستطيع الحصول على فرص عمل، فسيبقون محبطين إزاء مستقبلهم، وفيما تنعدم وسيلة التعبير عن مشاكلهم، فإن هناك مشاكل عميقة هنا ستصل أصداؤها الى خارج الحدود السعودية حسب قولهم.

يقول القاضي السابق السيد القاسم (لو كان الاصلاح قد بدأ، فإننا لم نكن نصل الى هذا المستوى من العنف).

أجندة التيار الجهادي

مع الدولة وجهاً لوجه

طالب السفير الأميركي في السعودية جيمس اوبرويتر الأميركيين المقيمين في السعودية المغادرة عقب الهجوم العسكري في المدينة ـ الميناء على البحر الأحمر ـ ينبع في الأول من مايو. فقد هاجم أربعة من المسلّحين مكاتب شركة سويسرية لخدمات النفط والهندسة (أيه بي بي لوموس جلوبال) ممطرين المكاتب برصاص كثيف أدى الى مقتل أميركيين إثنين، وبريطانيين إثنين، واسترالياً ومواطناً سعودياً، فيما تحدثت تقارير الجرحى عن اعداد تراوحت بين ٢٥ و٥٠ شخصاً.

وقد ذكر مسؤولو أمن سعوديون بأن المهاجمين الاربعة قتلوا في ملاحقة بالسيارات واطلاق نار والتي أدت الى جرح عشرة من ضباط الشرطة السعوديين. وقد استغل ثلاثة من المهاجمين والعاملين في شركة سويسرية آيه بي بي لوموس بطاقات العبور اضافة الى معرفتهم بخارطة الموقع من أجل تنفيذ هجماتهم، وقد قررت الشركة اخلاء عمالها المائة من السعودية.

وفي اليوم نفسه، رميت قنبلية أنبوبية من فوق جدار المدرسة الدولية في ينبع محدثة ضرراً بسيطاً وأدت الى جرح الحارس، حسب المجلس الاستشاري الامني الاميركي في الخارج.

وتأتي أحداث ينبع وسط ارتفاع متزايد في المواجهات بين المتشددين وقوات الامن السعودية، وبعد أقل من أسبوعين على السيارة المفخخة التي تفجّرت أمام مركز قيادة الامن العام في الرياض. ويظهر أن الهجمات هي من صنع الجهاديين السعوديين الذين نشأوا في الداخل والمتعاطفين مع شبكة تنظيم القاعدة، ولكن ليس بالضرورة أن تكون لهم رابطة مع قيادة القاعدة في الخارج بأي صيغة، سواء عبر التمويل المباشر أو العمليات المخططة والمنتقاة. فهذه الجماعات قد تقوم بصناعة قراراتها الخاصة حول الاهداف المراد تدميرها، ولها أيضاً منظومة أهداف خاصة قد تلتقي في المؤديات النهائية والسياق العام لعمل الشبكة الدولية الواسعة للجهاديين.

وهذا مائز مهم، فلو كانت العمليات السعودية قد جرى تنظيمها والتخطيط لها من الخارج من قبل القاعدة الأم، فإن الجهاديين قد يعملوا من أجل هدف انتقالي مثل مواجهة قوات الأمن السعودية من اجل دعم هجومهم الحالي بما يجعل القاعدة قادرة على استعمال بعض المناطق في السعودية من أجل جمع التبرعات والمأوى. وهذا قد يفتح الباب من أجل نوع من صفقات تحت الطاولة بين العائلة المالكة والمسلّحين، وقد يتم التفاوض فيها بين وسطاء معينين.

وعوضاً عن ذلك، فإن الرياض تبدو وكأنها تتعامل مع مسلّحين محليين لديهم أجندة خاصة مصممة تحديداً للداخل أي للدولة السعودية. إن أهدافهم النهائية كما يبدو هي أولاً: اخراج القوات الاميركية من المملكة، وثانياً اسقاط نظام الحكم السعودي، والذي يعتبر في نظرهم نظاماً مرتداً وغير شرعي.

الدلالات على ذلك هي أن السعوديين والمسلّحين مقفلة على معركة متصاعدة حيث لا يوجد سوى هامش قليل لأي منهما للإطاحة بالآخر. فالمسلّحون ليس لديهم سبب للتفاوض أو التوصل الى إتفاق تساومي ينقلهم الى منطقة وسطى، فهذه المنطقة بالنسبة لهم لم تعد باقية. وفي الوقت نفسه، فإن الحكومة تحارب من أجل

الهجمات ضد العمال الغربيين في المدينة النفطية ينبع في بداية مايو قد تكون تمت من قبل مجموعة مستقلة لا تربطها علاقات مع الخارج. وهذا يرمز الى أن السعوديين والمسلّحين قد دخلوا في معركة طويلة المدى فيما لا مجال فيه لأي طرف بالتراجع. وكنتيجة لذلك، فإن مستوى التهديد ضد الاهداف السعودية والغربية لن ينخفض في الوقت القريب بل من المرشح أن يتمدد على مساحة جغرافية واسعة.

بقائها، والذي يعتمد بدرجة كبيرة على التدفق المتواصل للمداخيل النفطية. وهذه المداخيل، في المقابل، متوقفة بدرجة كبيرة على عدد كبير من الشركات الغربية والعمال المهاجرين بما يشمل ٣٠ ألف اميركي من بين نحو ١٠٠ ألف غربي.

وفيما يواصل المسلّحون تعقّب العمال الغربيين والحكوميين بصورة عفوية، فإن الحكومة السعودية ليس لديها خيار سوى الاستمرار في مداهماتها العنيفة لهؤلاء، وحتى وإن أدت هذه المداهمات الى زيادة العمليات المسلحة والعكس صحيح.

إن رد الفعل والحاصل النهائي بالنسبة للغربيين المتواجدين في السعودية هو أنه الى جانب الانتصار الحكومي المدهش ضد المسلّحين الجهاديين فإن مستوى التهديد الكثيف في البلاد ليس مرشحاً للانخفاض في الوقت القريب. في حقيقة الأمر، إن هذا المستوى مرشح للزيادة خصوصاً وأن المسلّحين يلحظون إرتفاع عمليات الاخلاء للغربيين وخروجهم من السعودية في رد فعل على زيادة عدد الهجمات وأنهم يصرّون في الحفاظ على ايقاع يفضي الى المزيد من عمليات الاخلاء وفي الوقت نفسه يشكل ضغطاً على العائلة المالكة.

فبعد أحداث ينبع، فإن مستوى التهديد قد ازداد بصورة محددة على طول ساحل البحر الأحمر، والذي يشمل جدة ومكة بالرغم من أن الخطر المتعاظم يبقى في وحول الرياض. وهذا يصعّد من مستوى التهديد لدى العمال الغربيين وخصوصاً العاملين حول هذه الاهداف السهلة. وفي هذا الصدد، فإن الحفاظ على ايقاع العمليات قد يتطلب عدداً من العمليات الصغيرة مثل حادث اطلاق النار في ينبع، اكثر من هجمات كبيرة على بعض المجمعات الضخمة.

إن التحذيرات التي أطلقتها حكومات أميركية وغربية مؤخراً لمواطنيها الذين يقيمون في المملكة ومناطق أخرى من الخليج شددت على احتمال وقوع هجمات على أهداف محدودة. وأيضاً قد يميل المسلّحون بصورة أكبر الى ضرب عمال النفط بدلاً من ضرب البنية التحتية النفطية. إن الهدف بعيد المدى هو الحفاظ على البنية التحتية كيما تدار من قبل حكومة اسلامية شرعية في السعودية.

المشكلة بأن الكثير من الشركات الأجنبية التي ستتصارع مع هؤلاء ستؤدي الى اخضاع قوة العمل العربية والسعودية الى تفتيش دائم من أجل محاولة معرفة من يكون المخترقون المحتملون. فالعلاقات الداخلية بين الغربيين والعرب في صناعة النفط السعودية والتي غالباً ما تكون مقلقة، وأن الشركات تناضل من أجل تحديد أين يمكن أن يكون الخصم بين عمالهم.

وهذا يضع الشركات الأجنبية والسعوديين في موضع صعب. فكلاهما غير قادر على القيام بعملية غربلة واسعة وكبيرة للعمال المحليين من قوة العمل، ولكن حادث ينبع يشدد على أن حضورهم يمثل خطراً غير معروف. بالنسبة لبعض العمال، فإن مغادرة السعودية لبعض الوقت قد تكون خطوة حكيمة، بالرغم من أنها قد تزيد في التصميم الكلي لدى المسلّحين.

إتهامات متبادلة

في تصريحات متزامنة، وجّهت وزارة الداخلية في بيانها عقب عملية ينبع اصابع الاتهام الى المعارضة الدينية في لندن التي يتزعمها كل من سعد الفقيه ومحمد المسعري، بالرغم من إنفصالهما قبل عدة سنوات. وقد بني الاتهام على أساس أن مصطفى الانصاري كان من بين الاعضاء العاملين مع لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية التي كان يقودها الفقيه والمسعري. وكان الانصاري قد غادر المملكة في جمادى الأول عام ١٤١٥ ـ ١٩٩٥ الى لندن للانضمام الى للجنة الشرعية ثم عاد الى البلاد مؤخراً متسللاً عبر الحدود، والقيام بعملية ينبع التي لقي فيها حتفه. وتعد هذه المرة الأولى التي توّجه فيها وزارة الداخلية أصابع الاتهام بصورة مباشرة الى معارضة خارجية مع ذكر أسماء محددة.

في مقابل هذا البيان، صرّح ولي العهد الأمير عبد الله بأن الصهيونية تقف وراء أحداث ينبع، وقد كان هذا الاتهام مثيراً للجدل في وقت تكاد تكون فيه المواجهة والأطراف الضالعة فيها معروفة.. ومن الغريب أن يصدر تصريح معاضد لوزير الخارجية الأمير سعود الفيصل يؤكد فيه على دور الصهيونية في هذه العملية متهماً الفقيه والمسعري بأن (لهم اتصالا وحتى تمويلا من جهات مرتبطة بإسرائيل) دون أن يحدد هذه الجهات ما اذا كانت خليجية او عربية او حتى دولية.

وقد نفت حركة الاصلاح أي علاقة لها باعتداء ينبع وقالت في بيان أنها (ملتزمة التزاماً كاملاً بالنهج السلمي) وأنها (مطمئنة بعون الله أن أحداً لن يستطيع إلصاقها بأي علاقة بأعمال العنف). وأكدت الحركة في بيانها (أما بخصوص عبد الرحمن الأنصاري فكل ما نستطيع قوله إن شخصا بنفس الاسم كان في بريطانيا أيام لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية وكان آخر عهد الدكتور سعد (الفقيه) به هو بدايات سنة ١٩٩٦ أي منذ أكثر من ثماني سنوات، وعلى كل حال لم تكن طبيعة العلاقة معه مقاربة لأي توجه للعنف).

اما الدكتور محمد المسعري فقال لـ (القدس العربي) الصادرة في لندن في الرابع من مايو بأن هذه الاتهامات والتصريحات هي محض افتراء وكذب وتلفيق وعلاقتنا بالانصاري انقطعت منذ عام ١٩٩٧ حيث ان الانصاري ذهب الي افغانستان في ذلك العام، وذكر ان الانصاري كان احد المطلوبين على القائمة الامريكية. وقال إن تصريحات الامير عبدالله مضحكة فمن يتعاون مع الصهيونية هو من يفتح قواعده ومطاراته للقوات الاجنبية لضرب إخوانه وأن استقرار السعودية هو من مصلحة الصهيونية وليس العكس. واضاف كما أنني لا اعتقد ان القاعدة كانت خلف هذا العمل وانما هو عمل فردي عائلي.

الحرية السلبية والموجبة

أولويات ومداخل الإصلاح في المملكة السعودية

في المملكة صنفان من الدعاة الى التغيير.

الصنف الأول، أقرب الى الحكومة في توجهاته، والى الأنظمة الشمولية بشكل عام، وهو يرى أن المواطنين في المملكة في الأصل لا يبحثون عن الحرية في التعبير ولا يطالبون بالمشاركة الشعبية ولا يريدون تغييراً سياسياً محدداً يتيح لهم قدراً من المساهمة في صناعة القرار السياسي.. كل ما يريدونه هو عيشاً رغيداً، وقدراً مهماً من الخدمات الإجتماعية.. هم يريدون أمناً واستقراراً وحماية من العوز، وعملاً للعاطلين، وخدمات صحيّة، وتعليماً مفيداً يتماشى مع سوق العمل. هذا ما يريده المواطن أولاً وآخراً، وهو بالتالي لا يكترث بدعاوى الإصلاح، ولا بالداعين. ويضيف أصحاب هذا الرأي، أن الأولوية اليوم لإعادة الإستقرار، ومكافحة الجريمة والفساد، وتحسين الخدمات، وإنعاش الإقتصاد، وخدمة الطبقة الوسطى التي بدأت ـ حسب رأي أحدهم ـ بالتآكل والتقلّص لتنضم الى شرائح الفقر والفاقة.

ما يطلبه هؤلاء هو ما يسمّى في العلوم السياسية بالحرية السالبة Negative Freedom التي نظر لها كثيرون ومن أبرزهم أسايا برلين. وتقوم هذه الفلسفة على أساس تحرير الإنسان المفرد من القيود التي تعيق انطلاقته لتحقيق رغباته ومتطلباته وحقوقه المختلفة، كقيد الجوع، والبطالة، والأمية، والمرض وغيرها. ويرى هؤلاء بأن الحريات الفردية هي الأساس، وبأنه يجب أن تكون هناك فسحة للفرد لا يتدخل فيها أحد، وأنه كلما زاد منع المرء من فعل شيء في فضائه الخاص، فإنه بذلك المقدار يكون غير حر. وكلما توسّع الفضاء الخاص، كلما تقلّصت العبودية والديكتاتورية. وكلما توسع دور الفضاء العام، كلما تقلصت حرية الأفراد. بل أن برلين يجادل بالحرية التراكمية، ويؤمن بأن تمتع البعض بالحرية يكون على حساب الآخرين ويزيد من تقييدهم، وتؤدي الى مراكمة السلطات عند البعض. المزيد من السلطة تؤدي الى المزيد من الحرية والتحرر من القيود والأنظمة والقوانين التي تفرض على الأفراد؛ ولهذا يؤدي الإحتكار السياسي الى الطغيان والتحرر من كل المحرمات والشرائع.

ولهذا فإن الأقوياء، عضلياً أو مالياً، يجب أن يقيدوا حتى لا يعيثوا الفساد، ويظلموا ويقيدوا الآخرين، ولكن كيف يكون ذلك إذا كانت الحرية مرتبطة بالقوة والسلطة والثروة؟

كيف تستطيع أن تقيد الأثرياء بالنظام والقانون، وكيف تضبط حرية الفعل لدى الحاكمين، وهم صناع القرار، والأكثر استفادة منه؟

يرى المؤمنون بالحرية السالبة، أن هناك فرقاً كبيراً بين قصور وعدم قدرة ناتجة عن ضعف ذاتي، وبين القصور وعدم القدرة الناتجة عن القمع، اي عن التدخل المباشر ممن يمتلكون السلطة والمال والمزيد من الحرية. فالفقر في أكثره ليس نتيجة قصور، كما يرى المؤمنون بالحرية السالبة، بل نتيجة الإفتقار الى الحرية، والتخلص منه كما من المرض ومن الجهالة والتخلف والخوف هو من صميم عمل السلطات السياسية وليس من مسؤولية الفرد وحده.

الأحرار هم قلّة، من أصحاب القرار والمال.. الذين ليس فقط يمارسون حريتهم بل ويطغون فيها على حساب الاكثرية المشغولة بتدبير لقمة العيش اليومي. حقاً.. ما قيمة حرية لا يمكن للمرء الإستفادة منها واستخدامها، كما يتساءل برلين؟ لا معنى أن يمنح الجائع الباحث عن لقمة العيش حقّ التصويت والإنتخاب، ولا إمكانية ستتوفر لمجتمع غير متحرر من قيود الأنظمة والقوانين الباطلة، ولا فائدة من انتخابات وأكثرية المواطنين تعيش مستوى دون حد الفقر، ولا تمتلك معرفة ولا تعليماً يؤهلها من المشاركة الإيجابية. وحسب تساؤل برلين: (بدون توفر الشرائط المناسبة لاستخدام الحرية، ما قيمتها؟).

وعلى هذا الأساس قال هذا الصنف بأن توفير لقمة العيش ورغيف الخبز وقارورة الدواء أولاً. ولكن يؤخذ عليهم دائماً حقيقة أن الفقر والمجاعة والتخلف هي سمة الدول التسلطية، وأن الغنى والرفاه هي سمة الدول الحرة. وهذا يعيدنا الى أصل الجدل، بأن الفقر والأمية والمرض إنما هي ـ في غالب الأحيان ـ نتيجة غياب الحرية، ونتيجة التسلط، وليست ناتجة عن قصور في الأفراد الفقراء، بل بسبب قمعهم وغياب العدالة، كما انها ليست نتيجة محدودية مصادر الثروة بل طريقة إدارتها وتوزيعها (والنموذج السعودي واضح هنا).

بعض رؤساء الأنظمة العربية، كانوا ولازالوا يبررون وبشكل علني وصريح، هذه السياسة، حتى أن رئيساً عربياً راحلاً قال في مقابلة تلفزيونية مع قناة غربية، في جواب على سؤال عن الحريات السياسية والمشاركة الشعبية: إذا وصل شعبنا الى

مستوى دخل موازٍ لما عليه المواطن في الغرب، فإن الحريّة ستتحقق حينها.

الصنف الآخر من دعاة التغيير، يميلون الى ما يسمى بالحرية الموجبة Positive Freedom التي تنطوي على دخول الجمهور مباشرة في مسألة المشاركة الشعبية في صناعة القرار، كركن رئيس من أركان تحرره وحصوله على حقوقه المشروعة في العيش الكريم. ويعتمد هؤلاء على فكرة مركزية وهي سيادة الإنسان على نفسه؛ وأن غيبة الجمهور السياسية أو تغييبه القسري هي التي تؤدي الى الفساد والرشوة وسوء الخدمات وتعقيد الأنظمة والقوانين وغيرها.

في المملكة، هاتان الرؤيتان تنطويان على مقاربتين مختلفتين في التغيير. فالصنف الأول لا يحدد الأولويات فقط بالنسبة للمواطن، بل هو يعتقد بأن أقصى غاياته هو توفير العيش المعقول، أما المساهمة في صناعة القرار فهي ليست حقاً له، خاصة اذا ما نجحت الحكومة في تحقيق متطلباته الأولية، أما إذا فشلت، كما هو الحال الآن، فإنهم يطالبون بالإنتظار ريثما تتخلص الحكومة من مشاكلها الملحّة والأساسية. أما إذا حوصروا في الجدال، فيكون النقاش حينها قائماً على أساس ما إذا كان (الشعب السعودي) مهيأ للتغيير! ويدخل المتحاورون في موضوع (الخصوصية السعودية) والنزعات القبلية والمذهبية والمناطقية الطاغية التي يمكن أن تعطل مفاعيل التغيير السياسي المنشود.. ومن ثمّ - إذن - ليس هناك من مجال إلا البقاء على (المجنون الذي تعرفه) خير من (المجنون الآخر الذي لا تعرفه)! وعموماً فهؤلاء لا يرون بأن هناك ربطاً بين الحرية الفردية وبين تحقق الديمقراطية، ويركزون على كيفية الحكم لا على نوعية الحكومة، فكل الحكومات سواء بالنسبة للفرد من وجهة نظرهم، ولا فرق بين أن يسحق بحكومة شعبية أو بملك أو بأنظمة تعسفية، بل قد يرون أحياناً أن حكومة الفرد أو حكومة الأقلية أهم من الحكومة الديمقراطية وحكومة الشعب التي يعتبرونها ليست حرية أبداً.

أما الصنف الثاني، فيرى أن المملكة بقيادتها الحالية قد أهدرت إمكانات البلاد وأضاعتها دون أن تؤمن مستقبلاً لمواطنيها. وإن غياب الحرية السياسية الموجبة، جرد المواطنين من حرياتهم الفردية وقضى على دولة الرفاه، وأشاع الفساد، ولم يوفر الحريات المدنية التي لا غنى لشعب عنها في أن يعيش حراً مبدعاً وكريماً. ويعتقد هذا الصنف، أن مسألة الخصوصية السعودية مجرد أسطورة وهمية خلقها النظام للتهرّب من استحقاقات الإصلاح، وأن الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية تهيء الشعب للمشاركة في صناعة القرار وإعادة الأمور الى نصابها. وفي موضوع الأولويات، يعتقدون بأن الإصلاح السياسي هو الذي يضمن تحقق العيش الكريم والإصلاحات الأخرى الإدارية والإقتصادية والقانونية. ويؤكدون بأن الدولة لن تنجح في توفير الحدود الدنيا من مسؤولياتها تجاه مواطنيها ما لم تقدم على الإصلاحات السياسية التي ستأتي بالمحاسبة وشرعة القانون وتفرض العدالة - ولو بشكل نسبي. أما لو تحققت هذه الأمور بدون اصلاح سياسي، وذلك مستحيل بالنظر للظروف الراهنة، فإن العائلة المالكة لن تقدم على اي نوع من التغيير، مثلما كانت قبل دخول البلاد في محنتها الحالية، يوم كانت أموال النفط تفيض، ولكن دون أن تستثمر الإستثمار الجيد، ودون أن تولّد الحاجة أو الدافع للتغيير.

مشكلة المملكة أنها فاقدة لكلا معنيي الحرية السالبة والموجبة، والعائلة المالكة لا تسير بنجاح في أي منهما. وبالرغم من أهمية مداخل التغيير ودوافعها، إلا أنها تبدو جميعاً مؤثرة في بعضها البعض. إن تحرر المواطن من حياة العوز والفقر، ليست مسألة صعبة من الناحية النظرية، فإمكانات الدولة كبيرة للغاية، خاصة مع تضاعف أسعار النفط، حيث وصلت في بعض الأحيان الى ما يقرب الأربعين دولاراً للبرميل. إن مداخيل المملكة اليوم، تقارب مداخيلها قبل الإنهيار الكبير لأسعار النفط في منتصف الثمانينيات الميلادية من القرن الماضي، إن لم تزد على ذلك.. ولكن المشكلة، حتى مع احتساب زيادة عدد السكان خلال العشرين سنة الماضية، تكمن في سوء الإدارة والفساد ونهب موارد الدولة الذي يفوق حدود الوصف والعقل. ولو استطاعت الحكومة ضبط الفساد أو حتى التخفيف منه، مع إدارة صحيحة، لأمكنها الحدّ من العنف ومن السخط العام، ومن تسييس الأزمة الإقتصادية التي أقحمت كل المواطنين فيها، ولأمكنها (تأجيل) الإصلاحات السياسية الى حين، وليس إلغاءها، كما تعتقد.

لكن مشكلة الفساد والنهب وسوء الإدارة لازمة للمنهج الحكومي لا تستطيع التخلص منه إلا بالمجازفة بتغيير سياسي كبير في قمة الهرم الذي هو رأس الفساد والنهب. وعليه فإن التغيير السياسي - في الوقت الحالي - هو أقرب الأطروحات الى الإصلاح العام في الميادين الأخرى، لكن كيف يمكن أن يتحقق ذلك بدون ضغوط سياسية شعبية، وبدون قناعة ولو بإصلاح جزئي بين النخبة الحاكمة؟ وكيف يمكن لهذه النخبة أن تقبل بإصلاح يمسّها في الصميم، وهي لا تأمن شروره بأن تتوسع فتصيب رجاله بأقسى الضرر؟ هنا تأتي المشكلة، وهنا تتوقف العجلة. لا قدرة على التغيير والإصلاح، ولا قدرة على تحقيق إنجاز، ولا قدرة على إيقاف تغوّل الفساد.. وتالياً لا مجال في المدى المنظور لإصلاح سلمي وتدرجي. والبديل هو العنف وتصاعد السخط الى أن يأذن الله بأمره!

نموذج للكتب الإقصائية والتكفيرية التي تطبع في المملكة

حول الموسوعة الميسّرة

محمد بن علي المحمود

قبل أن أذكر رأيي في هذه الموسوعة، أشير إلى أن عنوانها الكامل (الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة) صدرت عن الندوة العالمية للشباب الإسلامي في طبعة خامسة (١٤٢٤/٢٠٠٣) بإشراف الدكتور مانع بن حماد الجهني. وقد ظهرت في هذه الطبعة، بعد تنقيح! وزيادة، بحيث بلغت صفحاتها (١٢٢٤) في مجلدين كبيرين.

وجدير بالذكر؛ أن الخلل الذي تضمنته هذه الموسوعة، ليس بأكثر مما تتضمنه كثير من الكتب التي تكتسح سوق الكتاب الإسلامي. بل إن كثيرا من تلك الكتب (الإقصائية!) التي راجت، أكثر خطلاً، وأوضح اضطراباً، وأشد ضرراً، وأقل فائدة، من هذه الموسوعة بما لا يقاس.

لكنني أرى ان هذه الموسوعة أولى من غيرها بالنقد؛ لأنها تختلف عن غيرها من كتب الإقصاء التي يكتب لها الرواج. وهذا الاختلاف الذي يستدعي مزيداً من الاهتمام ظاهر في أمور، أهمها:

١- هذه الموسوعة ليست معنية بتتبع ظاهرة معينة، ولا نقد مذهب محدد، ولا توصيف دين من الأديان، وإنما أخذت على نفسها - كما يشهد بذلك العنوان - أن تتناول كل ما له حضور واضح، من الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة كافة. بمعنى أن المشهد الإنساني المعاصر بكل تنويعاته الدينية، والمذهبية والطائفية يقع تحت طائلة تصنيفها، فهي بهذا، ستأخذ ميداناً فسيحا لها في الحراك السلوكي المتعين، كنتيجة طبيعية لاتساع دائرة الاهتمام.

وهذا الاتساع في ميدان الاهتمام، سيجعل من الأخطاء المنهجية والعلمية - وإن كانت ضئيلة وخافتة - ذات أثر كبير في توجيه الفكر والسلوك؛ لكونها تطرح كمرجع معتمد فكرياً، ولكونها عملاً في التصنيف قبل الوصف، ما يستدعي سلوكاً ما، تجاه المصنف. خاصة وأنها - لحيثيات كثيرة، ليست العلمية من بينها - تأخذ حظاً وافراً من الرواج.

٢- أنها بصدورها عن الندوة العالمية للشباب الإسلامي تصبح خطاباً موجها - بالدرجة الأولى - إلى الشباب. وإذا كان بديهياً أن الطرح ليس موجها - على سبيل القصر - إلى فئة الشباب، فإن بنيتها (الميسرة/ المختصرة) تجعل من هذه الفئة - وما تقاطع معها في مستوى الوعي - هدفاً استراتيجياً لهذه الموسوعة.

إذن، فهي ليست رصداً توثيقياً فحسب، ولا توصيفاً لماض قد اندثر، ولم يعد له فاعلية في الحراك الراهن، وإنما هي عمل للحاضر والمستقبل، تأخذ في حسبانها صياغة الأجيال القادمة على نحو مؤدلج، وتطمح من خلال هذا الطرح الى المساهمة في صناعة المستقبل للأمة الإسلامية جمعاء، فضلاً عن طموحها في أن تقدم (إسلامها الصحيح!) إلى الآخر، بحيث تنجر من إحراجات واقعية التنوع الإسلامي.

٣- هذه الموسوعة منتج مؤسساتي، تتبناه مؤسسة ذات كوادر مؤهلة، تأخذ على عاتقها مراجعة ما يصدر عنها، كما أنها - كما صرح المشرف بذلك في المقدمة - تأليف جماعي، تجاوب مع تنبيهات كثيرة على الطبعات السابقة. ومن ثم، فهي ليست عملاً فردياً، لا من حيث تبني العمل ككل، ولا من حيث العمل التأليفي البحت.

وبما أن العمل الفردي إنما يعبر عن الرأي الخاص لمنتجه - مهما ادعى لنفسه الحديث باسم العام - فإن هذا المنتج الفردي لا يخضع للمحاسبة نفسها التي يخضع لها المنتج الجماعي؛ لأن المتلقي يدرك ان المنتج الفردي يخضع لمستوى منتجه العلمي من جهة، ولتحيزاته العاطفية المتلبسة بظروف واقعه العام والخاص من جهة أخرى. وبهذا، فالقصور، والزلل، والتحيز، وعدم التراجع عن الآراء التي تظهر مباينتها للحقيقة في الطبعات السابقة، كل ذلك ليس بمعزل عن المنتج الفردي، بل هو مظنة أن يتلبس به، والمتلقي (الواعي) يعي هذه الحقيقة، ويتعامل مع كل منتج فردي على هذا الأساس.

لكن، إذا كان العمل جماعيا، ويصدر - في الوقت نفسه - عن موسسة تتبناه، بحيث لا تخرج الآراء المطروحة فيه إلا وهي تعبر عن رأي المؤسسة، بعد مساهمة الجميع - عبر آليات العمل الجماعي وشروطه - في صياغته، بحيث لا ينفرد أحد ببلورة رأي، ولا تشكيل رؤية، إذا كان العمل كذلك فإن مستوى الصوابية (الصواب معضلة في التفكيك، ولكن المراد هنا: القرب من التوصيف الدقيق للواقعي، وظهور مستوى مقبول من الحياد) لا بد أن يكون عاليا، ولا بد أن تكون المنهجية العلمية المحايدة مقبولة لدى أكثرية الباحثين، شرط أن يكون من هؤلاء الباحثين من يختلف ايديولوجيا مع من يصوغ العمل بحياد!.

إن الخطورة في العمل الموسوعي ذي الطابع الجماعي (خاصة إذا كان يصدر عن جهة تمنحها الجماهير ثقتها) تكمن في أن المتلقي يتعامل معه وكأنه صورة من صور الإجماع. أي يعبر عن آراء مرجعيات علمية محل ثقة في كفاءاتها العلمية، فضلاً عن ثقته المعرفية فيه، باعتبار المعلومة قبل تظهر على صفحات الكتاب تكون قد خضعت - كما يفترض - لخطوات اجرائية عديدة، بدءاً من الاستقصاء الشامل وانتهاء بالتحقيق والمراجعة، كما هو المفترض في أي عمل موسوعي. ومن ثم، فعلى كل عمل يطمح في أن يكون مرجعية علمية لشرائح عريضة من المجتمع الإسلامي أن يكون مستوى الجهد المبذول فيه، ومستوى الحياد - النسبي على الأقل - على مستوى الطموح الذي تستدعيه العنونة من جهة، ويستدعيه طابع الإصدار المؤسساتي من جهة أخرى.

وإذا كان ليس قصدي - هنا - أن أتتبع كل ما في هذه الموسوعة من تحيز وقصور معرفي، ولا أن أصرح برأي خاص؛ لأسباب كثيرة ليس أقلها السياق المتاح، فإنني سأعمد الى الإشارة - والحر تكفيه الإشارة - إلى ما يلي:

١- الموسوعة تصدر عن الرؤية السنيّة، ولا ضير في ذلك من الناحية المعرفية؛ لأنه قد تم التصريح بذلك في المقدمة بوصفها (الميزان الضابط، والحكم العدل على ما عداه من فرق ومذاهب) (١/١٥). لكن عند التعرض للمذاهب والأحزاب السنية تمت مؤاخذتها على (مآخذ!) انطلاقا من مذهب إقليمي، باعتباره معيار الحقيقة الخالصة، ولم تتم مؤاخذة هذا المذهب بشيء إلا شدة في بعض الأتباع، وإغفال للمعاصرة تم تداركها قبل أن تصبح تهمة!.

وعند عرض مذهب أهل السنة، بوصفه التصور الصحيح للإسلام تم الحديث عن أن منهجهم أنه (يجوز قتال أهل البدعة والبغي وأشباههم، إذا لم يمكن دفعهم بأقل من ذلك، وقد يجب بحسب المصلحة والحال) (١/٤١) ولاشك أن إطلاق هذه العبارة من غير تفصيل لماهية البدعة، ومستوياتها، والـ (أشباه) الذين لم يتم تحديدهم، فيه خطورة كبيرة، خاصة في كتاب موجه للشباب ومتوسطي الثقافة، اضافة أنه كتاب رائج (ومروج) في الوقت نفسه.

إن قسوة الحكم (قتال) وشرعنته كانت تستلزم سكوتا عنه في هذا الطرح (الميسر!) أو تفصيلاً للموضوع وللحكم؛ حتى لا يغترّ بهذا الطرح أحد، وليكون من الممكن مناقشة ما فصل من أحكام؛ لأن هذا الحكم الخطير، مع عدم تحديد المستهدف على نحو دقيق، يؤسس لمشروعية قتال المخالف، حتى عند أدنى مخالفة، إذ يستطيع من شاء - بدعوى محاربة أهل البدع وأشباههم! - قتال (إرهاب) من شاء، وباتكاء منه على موسوعة (علمية!) معتمدة، ذات طابع مؤسساتي.

ولعل من الحسنات التي تحسب للموسوعة ما جاء فيها من أنه (لا يجوز تكفير أو تفسيق أو حتى تأثيم علماء المسلمين لاجتهاد خاطئ أو تأويل بعيد خاصة في المسائل المختلف فيها) (١/٤٣) وهذا بلا شك يؤسس لتعدد الرؤى، وتفهمها في الوقت نفسه.

وهذا التقبل المتسامح للاختلاف يظهر حتى في الاختلاف المذهبي، أي خارج المذهب الواحد، فقد جاء في الموسوعة أن (الشيعة الإمامية الاثنا عشرية هم تلك الفرقة من المسلمين الذين زعموا أن علياً أحق في وراثة الخلافة) (١/٥١). وظاهر أن جملة (من المسلمين) تبعد شبح التفكير الذي يطغى على الخطاب التقليدي. ولكن - للأسف - يأتي الاتهام للمختلف المذهبي من ناحية أخرى، عندما تقول الموسوعة عن الشيعة الإمامية (ومن شخصياتهم البارزة تاريخياً عبدالله بن سبأ وهو يهودي من اليمن) (١/٥٢) هكذا، اتهام بلا دليل، مع توثيق جازم لدور هذه الشخصية في الهامش، واتهام المشككين بها بالتأثر بالاستشراق!.

٢- كما يظهر الابتسار في هذا العمل، ذي الطابع الموسوعي!، وكأن المقصود به مجرد اتهام فحسب، وليس قراءة لمشروع، تقول الموسوعة: (وهكذا نجد أن المعتزلة حولوا الدين الى مجموعة من القضايا والبراهين المنطقية وذلك لتأثرهم بالفلسفة اليونانية وبالمنطق الصوري الأرسطي خاصة) (١/٦٩). ومع اختلافنا مع المشروع الاعتزالي في بعض مناحيه - الرؤية العقدية خاصة - إلا أن اختزاله في هذا الاتهام ينبع من تصنيف مذهبي فحسب، لا يأخذ المعاينة الموضوعية في حسابه.

ولا تظن أن هذا اتهام لأمة منقرضة!، أصبحت في ذمة التاريخ، ولم يبق منها إلا تراثها الفكري. بل هو تأسيس لاتهام الحراك الفكري الحر، وتنويعاته المعاصرة، وهذا ما يظهر في اتهامها للفكر الجديد، إذ تقول: (يحاول بعض الكتاب والمفكرين في الوقت الحاضر إحياء فكر المعتزلة من جديد بعد أن عفا عليه الزمن أو كاد.. فألبسوه ثوبا جديدا، وأطلقوا عليه أسماء جديدة مثل.. العقلانية أو التنوير أو التجديد أو التحرر الفكري أو التطور أو المعاصرة أو التيار الديني المستنير أو اليسار الإسلامي) (١/٧٢). وبهذا دخلت جميع أطياف المعاصرة الإسلامية في دائرة الاتهام الاعتزالية!، ومن ثم، فلا عجب حين تتم الإشارة بعد ذلك إلى رموز الفكر الإسلامي الحديث باعتبارهم امتداداً للاعتزال المتهم سلفاً، مثل: محمد عمارة، وهويدي، والعوا، وحسن الترابي.. الخ، انظر (١/٧٣و٧٤).

٣- الحداثة كأدب وكرؤية فكرية شمولية ذات طابع تعددي، كانت ضحية الجهل والكسل العلمي والرؤية الضيقة، والعداءات الشخصية ربما، وإلا فكيف يتم تعريف الحداثة في هذه الموسوعة بأنها (مذهب فكري أدبي علماني، بني على أفكار وعقائد غربية خالصة مثل الماركسية والوجودية والفرويدية والداروينية) (٢/٨٦٧). ما كان لهذا الخلط العجيب أن يكون لولا الجهل الفاضح بالحداثة، بحيث لا تتعدى محاولة الفهم الجمع والتلفيق.

وإذا كان هذا هو مفهوم الحداثة لدى صانعي الموسوعة فإن أهداف الحداثة لديهم تأتي وفق هذه العلمية المميزة، في هذه القصيدة الهجائية العصماء، التي قالوا فيها: (تهدف الحداثة إلى إلغاء مصادر الدين، وما صدر عنها من عقيدة وشريعة وتحطيم كل القيم الدينية والأخلاقية والإنسانية، بحجة أنها قديمة وموروثة، لتبني الحياة على الإباحية والفوضى والغموض، وعدم المنطق والغرائز الحيوانية، وذلك باسم الحرية والنفاذ إلى أعماق الحياة. والحداثة خلاصة مذاهب خطيرة ملحدة) (٢/٨٦٧). وقالوا ايضا: (إن الحداثة خلاصة سموم الفكر البشري كله، من الفكر الماركسي إلى العلمانية الرافضة للدين، إلى الشعوبية، الى هدم عمود الشعر، إلى شجب تاريخ أهل السنة كاملا، إلى إحياء الوثنيات والأساطير) (٢/٨٦٩).

ثم يذكرون بعد ذلك أهم خصائص الحداثة، فيكون منها:

- محاربة الدين بالفكر والنشاط.
- الحيرة والشك والقلق والإرهاب.
- تمجيد الرذيلة والفساد والإلحاد.
- الهروب من الواقع إلى الشهوات والمخدرات والخمور... الخ الخصائص! (٢/٨٧١).

أظن أن الجهل واضح هنا لأدنى قارئ في الثقافة المعاصرة، ولكن ليس هذا هو المهم، وإنما المهم أن هذه الموسوعة المعتمدة كمرجعية سيأخذ منها شبابنا تصوراتهم عن الحداثة، ولك أن تتصور شاباً - فضلاً عن باحث أكاديمي متأدلج - يأخذ تصوره عن الحداثة من هذه الجمل، ثم يرى أو يسمع من أدبائنا أو نقادنا من يقول عن نفسه: إنه حداثي، أو يتهمه الآخرون بذلك. لا شك أنه سيراه متصفاً بكل تلك الصفات السابقة التي عرفت بها الموسوعة الحداثة، وهل سيبقى الحداثي في نظره - إذا اعتمد هذه الموسوعة كمرجع علمي - مؤمناً أم كافراً؟!

وقد ذكروا في آخر الكلام على الحداثة مراجع للتوسع! فكانت أربعة مراجع، ثلاثة منها ألفها أعداء للحداثة، واثنان منهم خاضا معارك حامية الوطيس مع الحداثة المحلية. وإذا كانت هذه هي المراجع التي يطلب فهم الحداثة من خلالها فلا تستغرب نتيجة البحث، إذ كيف تريد للحقيقة أن تأتي من مؤلفات الخصوم، فقد أصبح الخصم حكماً، وللأسف فهم خصم لم يفهم الحداثة أصلاً.

ولن أختم إلا بنادرة من هذه الموسوعة، ستضحك كل من كان ذا إلمام بالنقد الأدبي الحديث. لقد قالوا عن البنيوية: (ويمكن تصنيفها ضمن مناهج النقد المادي الملحدة) (٢/٨٩٧) وقالوا: (يتضح مما سبق: أن البنيوية منهج فكري نقدي مادي ملحد غامض) (٢/٨٩٩) وبدون تعليق، ولا أقول إلا: اضحك الآن بملء فيك.

(عن الرياض، ٢٠٠٣/٥/٦)

كالتي نقضت غزلها

فيصل الزامل

كشف استمرار اعتقال عدد من دعاة الاصلاح منذ السادس عشر من مارس الماضي أن صانع القرار لم يكن ينوي القيام بإصلاحات سياسية ولم يكن خلافه مع الإصلاحيين حول المنهج بقدر ما هو خلاف حول أصل المشروع، حيث لم تتبلور الإرادة السياسية حتى الآن لتدشينه. ما حدث لم يكن انقلاباً على الإصلاحات الموعودة، وإنما هو استمرار في النهج الاستبدادي القديم، وإن المقولة الرائجة بأن الاصلاح واجب مشترك ومسؤولية متبادلة بين المواطنين والعائلة المالكة لم تكن سوى إحدى المقولات الاستهلاكية.

إن ما نال دعاة الاصلاح من ظلم وعنت على يد وزير كان أمراً متوقعاً، وقد حذرنا كثيراً منهم بالإتصال المباشر مراراً، ونبّهناهم الى أن التطمينات والوعود التي يعود بها الاصلاحيون عقب تسليم كل عريضة بأنها للاستهلاك الاعلامي ولا تعدو أكثر من اللعب على عامل الوقت.

منذ العريضة الأولى (رؤيا لحاضر الوطن ومستقبله) نبّهنا الى أن ما سرّوا به من كلام ولي العهد من أن (توجهاتكم هي توجهاتنا.. وأن مطالبكم هي مطالبنا!) ليست سوى ترديداً لعبارات معلّبة طالما تكررت في مناسبات سابقة بل وقبل عقود من السنين، وقلنا أن الوعود لا تكفي لحسن النيّة ما لم تظهر آثارها واضحة في برامج عمل. وحين أعلن العزم على القيام بانتخابات بلدية (ينتخب نصف اعضاؤها) قلنا إن ذلك مؤشر سوء نيّة. ثم عدنا وكررنا تنبيهنا لدعاة الإصلاح بعد تقديم عريضة (الملكية الدستورية) بأن المضامين الحقيقية للعريضة ستغيب في ثنايا التفسيرات الحكومية المشوّهة المشفوعة بالشك في مقاصد الموقعين عليها، مع أن هذه الصيغة (أي الملكية الدستورية) تمثل الضمان الأمثل لبقاء سلطة العائلة المالكة وتكفل قيام دولة المؤسسات، وبالتالي توفير عناصر الاستقرار والأمن في الدولة.

لقد وقع المحذور باعتقال الإصلاحيين خاصة الأستاذ محمد سعيد الطيب وزملائه الذين لايزال ثلاثة منهم يقبعون في سجن المباحث بالرياض (الدكتور عبدالله الحامد، والدكتور متروك الفالح، والأستاذ علي الدميني) وطبقت العائلة المالكة قرارها بنبذ الاصوات الراشدة في هذا الوطن من أجل إنقاذ السلطة من محنتها المزمنة، واتهمت الإصلاحيين الذين وقفوا الى جانبها في مكافحة غائلة العنف والتدخل الأميركي في الشأن المحلي، فكافأتهم بأن اتهمتهم بأنهم متطرفون وعملاء وأعداء للوحدة الوطنية!

إننا نعلن عن أسفنا لما أصاب دعاة الإصلاح من ظلم وما طبق بحقهم من ممارسات تخالف أبسط مزاعم السلطة باحترام حقوق الإنسان، كالمنع من السفر، والفصل من الوظيفة، وحظر الاجتماعات أو الحديث لوسائل الاعلام، وتقييد حرية التعبير التي نشهدها في الصحافة المحلية الآن، إضافة الى الإهانات التي جرت بها طريقة الإعتقالات. لم يجنح المعتقلون الى غير الشفافية والمجاهرة بالنصيحة خياراً وحيداً ونهائياً، ولم يطلبوا غير العدل والنصفة للمجتمع الذي يقف عند مفترق طرق، ولم يخرجوا شاهرين غير أصواتهم المخلصة التي لم يخالطها رياء، أو سمعة أو مصلحة شخصية، بل كان الوطن بكل فئاته ومناطقه وتياراته هو شاهدهم ومقصدهم.

بيد أن دعاة الإصلاح يتحملون سوء تقدير لنوايا العائلة المالكة ومخططاتها، وقراءتهم السياسية الطافحة بالنوايا الطيبة، في وقت لم يكن الطرف الآخر يبيّت غير الشرّ، ويستند الى الحيلة والختل، مع أن مؤشرات ذلك كانت واضحة في الممارسة كما في التصريح، ومن ذلك تأكيد كبار الأمراء على استحواذهم على السلطة بالسيف وأنهم لن يتخلوا عنها بدونه (نحن أخذناها بالسيف). ومن ذلك تصريحات وزير الداخلية المتكررة بأنه ضد الإصلاح بل لا يقبل لفظة (الإصلاح) ويقترح مكانها (التطوير)! هذا اضافة الى ما يرشح من تهديدات مباشرة وجهت من أمراء عدة الى دعاة الإصلاح في اللقاءات الخاصة.

لقد أثبتت التدابير التعسفية التي طالت دعاة الاصلاح وعكست نفسها على حرية التعبير والصحافة بأن دعاوى التوجه الاصلاحي لدى العائلة المالكة لا يستند الى أرضية صلبة، ولا بد من التفكير في تحريك الشارع وحشده باتجاه الأهداف الإصلاحية، وتوجيه الرسائل إليه، والعمل على تهيئة الرأي العام الإقليمي والدولي، سيما المنظمات الإنسانية والحقوقية لتحقيق أكبر ضغط على دعاة التسلّط من أجل التخفيف من قبضتهم. فبدون حراك سياسي شعبي داخلي لا يمكن للعائلة المالكة أن تتنازل حتى عن القليل من سلطانها، ولا يؤمل بعد الإعتقالات إقناعها بمجرد عرائض، أو باقتراحات عبر الفضائيات ووسائل الإعلام المحلية.

وأخيراً فإننا نؤكد بأن الأمراء لا يفرقون بين دعاة الاصلاح ودعاة العنف، ولا يخالجنا الشك بأنهم يرون في الإصلاحيين خطورة تفوق غيرهم. وبسبب انسداد الأبواب السياسية للإصلاح الداخلي، فإن العنف مرشح للتصاعد، ولن تكون الحلول الأمنية التي يعرضها صانع القرار إلا حلولاً مؤقتة، ومن هنا فإننا ندعو دعاة الإصلاح الى وضع مشروع تحرك سياسي يوفر الحدود الدنيا من المشاركة الشعبية للخروج من متاهات العنف وبوائق الإستبداد السياسي والديني.